جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
مابين الواقع والاستشراف

د. بوعصيدة محمد
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
(جامعة الجزائر 03)
د. أيت قاسي عزو رضوان
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
(المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة)

جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
مابين الواقع والاستشراف

الشهاب الأكاديـمية

©منشوراتالشهاب، 2025.
الهاتف: 67 15 99 0555 / الفاكس: 04 72 84 023
www.chihab.com / fb : Chihab éditions
ISBN : 978-9961-63-319-9
الإيداع القانوني: أكتوبر 2025

المحور الأول
الأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

مقدمة

اكتسب الاستثمار الأجنبي المباشر مكانة واهمية كبيرة لدى بلدان العالم بصفة عامة والبلدان النامية بصفة خاصة، وذلك باعتباره وسيلة من وسائل التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية بالدول النامية، و الذي يعد كبديل تستخدمه بهدف سد العجز الحاصل في المدخرات المحلية اللازمة لإقامة البرامج التنموية، بالإضافة إلى تحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر للعديد من المزايا للبلدان المضيفة كتوفير مناصب الشغل، نقل التكنولوجيا المتطورة والخبرات الفنية والتنظيمية، وهو ما يتوافق مع السياسات الحكومية بالبلدان المضيفة والتي تهدف إلى الرفع وتحسين مستويات النمو.

وكنتيجة للمزايا العديدة التي ترافقه اتجهت العديد من دول العالم إلى جدب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال إلغاء القيود والعراقيل المفروضة على حركته، كما أقرت جملة من الحوافز والتسهيلات، وقد أثار الاستثمار الأجنبي المباشر اهتمام عدة مفكرين وباحثين اقتصاديين، وتجلى ذلك في النظريات الاقتصادية التي وضعت من أجل تفسير حركته، والتي تعرف محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي، كما أن هنالك العديد من الدراسات التي تناولت المحددات العملية والتي تتحكم في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المضيفة، وفي إطار ذلك تم تقسيم إلى:

المبحث الأول: مدخل للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي).

المبحث الثالث: المحددات العملية لتدفق العملية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المضيفة.

المبحث الأول
مدخل للاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر التمويل الخارجي بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة أحد المتغيرات الاقتصادية المهمة في اقتصاديات الدول النامية، بحيث يتم الاعتماد عليه من أجل تغطية النقص والعجز الحاصل في الموارد المحلية، ففي ضل نقص بعض عناصر الإنتاج الاساسية فإنه لا بد من البحث عن رؤوس الأموال الكافية، لتمويل الاستثمارات المطلوبة من أجل تحقيق اهدافها الرامية بالأساس إلى الرفع من معدلات النمو.

المطلب الأول
مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

قبل تقديم تعريف للاستثمار الأجنبي المباشر لا بد من التطرق إلى مفهوم الاستثمار.

1- مفهوم الاستثمار

هنالك العديد من التعاريف التي تناولت مفهوم الاستثمار نذكر منها:

« الاستثمار هو تدفق الإنفاق على الأصول المعمرة والتي تعمل على زيادة المقدرة على إنتاج المنتجات في المستقبل »[1].

« الاستثمار هو الذي يتخذ صورة شراء سلع رأسمالية أو شراء أسهم أو وضع المدخرات لدى أفراد أو مؤسسات تقوم بتوظيفها »[2].

الاستثمار هو توظيف الأموال بغرض تحقيق عائد ويكون الاستثمار مباشرا في الموجودات الملموسة الرأسمالية وغير مباشر (استثمار مالي) في الموجودات المالية وهو ما يعرف بالاستثمار المحظي[3].

يعرف على أنه: **مجموع الإضافات من المنتجات الرأسمالية، نتيجة استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات، بهدف إنتاج السلع والخدمات بحيث أن هاته المنتجات الرأسمالية تضاف إلى الثروة**

---

[1] - عدنان داود محمد العداري، *أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية*، دار غيداء للطباعة والنشر، 2016، ص55.

[2] - صفوت احمد عبد الحفيظ، *دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص*، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص19.

[3] - سليمان عمر محمد الهادي، *الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي*، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص23.

القومية أو على رصيد المجتمع من راس المال، ولا تستهلك وإنما تدخل في إنتاج غيرها من السلع والخدمات[1].

بالرغم من الاختلاف في الألفاظ المستخدمة، إلا أنها تتمحور وتعبر على نفس الفكرة والمضمون ألا وهي تخصيص الموارد المالية أو التخلي عن الأموال في الوقت الحاضر بهدف الحصول على أرباح وعوائد في المستقبل.

2- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت التعاريف المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر فقد تناول العديد من الباحثين والخبراء الاقتصاديين، وحتى المؤسسات الدولية مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر، ويحظى الاستثمار الأجنبي المباشر بمكانة هامة في التحليل الاقتصادي الحديث، باعتباره من أكثر أنواع الاستثمارات إثارة للجدل، وذلك راجع لأثاره على اقتصاديات البلدان المضيفة له، وفيما يلي سوف نتطرق لبعض التعاريف المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر:

2-1- تعاريف أهم المؤسسات والهيئات الدولية

2-1-1- تعريف صندوق النقد الدولي FMI

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه « **ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما، على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد أخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة** »[2].

في إطار هذا التعريف اشار صندوق النقد الدولي للاستثمارات الأجنبية بأنها تكون مباشرة، إذا أمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من الأسهم أو القوة التصويتية لحملة الأسهم لشركة مساهمة[3].

لكن هده النسبة تختلف من بلد لآخر، ففي ألمانيا لا بد من أن تزيد مساهمة المستثمر الأجنبي عن 25% في المشروع، فحين بريطانيا تشترط نسبة تقدر بـ: 20% من راس مال المشروع،

---

[1] - نبيلة عرقوب، *محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري، دراسة قياسية (1970-2008)*، أطروحة دكتوراه علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3،2011، ص3.

[2] - عبد الكريم كاكي، *الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية*، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013، ص ص 18-19.

[3] - عبد الرزاق حسين حمد الجبوري، *دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية*، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014، ص33.

وهي نفس النسبة التي كانت سائدة في فرنسا إلى غاية 1999/12/31 قبل اعتمادها لـــ: نسبة 10%، وهي النسبة التي تطبق في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

عرفه في وثيقة أخرى على أنه « **المال المستثمر في دولة أخرى، ويشرف عليه أصحابه بصفة مباشرة ويتضمن ذلك فروع الشركات الأجنبية في دولة معينة، والمشروعات التابعة لمشاريع أجنبية والعقارات التجارية المملوكة لمقيمين في الخارج** »[2].

من خلال التعريفين السابقين نلاحظ تأكيدهما على ضرورة تمتع المستثمر الأجنبي بالنفوذ في عملية تسيير وإدارة هده المشاريع، إضافة إلى الإشارة للفترة الزمنية الطويلة لهاته المشاريع، وهذا ما ارتبط بدور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل رأس المال والتكنولوجيا الحديثة.

2-1-2- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوربيةOCDE

عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه « كل شخص طبيعي كل مؤسسة عمومية أو خاصة كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لديهم علاقة ارتباط، كل مجموعة من المؤسسات التي لديها الشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينها: هي مستثمر أجنبي مباشر إذا كان لديه مؤسسة للاستثمار المباشر فرع أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد أخر غير البلد الذي يقيم به المستثمر الأجنبي»[3]. ويتم لك من خلال:

- إقراض طويل المدى (أي أكثر من 5 سنوات). المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل (مع ضرورة امتلاك أكثر من 10% من راس مال مالها).

- خلق مشروع جديد أو توسيع مشروع قائم مملوك كليا أو جزئيا أو الاستحواذ عليه.

3-1-2- تعريف المنظمة العالمية للتجارة OMC

عرفت المنظمة العالمية للتجارة الاستثمار الأجنبي المباشر في تقريرها السنوي الصادر عام 1996 أن الاستثمار الأجنبي المباشر كل : « نشاط يحدث لما يمتلك مستثمر في بلد ما (البلد الأم) اصولا إنتاجية في بلد أخر (البلد المضيف) بقصد إدارتها»[4].

---

[1] - عميروش محند شلغوم، *دور المناخ الإستثماري في جدب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية*، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2012، ص21.

[2] - عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص19.

[3] - نفس المرجع أعلاه، ص21.

[4] - Bekhal Mohamed, *Les investissement direct étranger en Algérie essai d'évaluation empirique de son impact sur la croissance économique entre 1990 et 2010*, mémoire de magistère , faculté des sciences économique, gestion et sciences commercial, université d'oran, 2012-2013, p 18.

2-1-4- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD

عرفته على أنه « ذلك الاستثمار الذي يفترض وجود علاقة طويلة المدى بين الدولة المضيفة والمستثمرين الأجانب، إذ يسعى هؤلاء المستثمرين إلى التحكم في مشاريع أو مؤسسات تنتمي إلى البلد المضيف »[1].

2-1-5- تعريف المصالح المكلفة بإعداد ميزان المدفوعات الفرنسي (وزارة الاقتصاد، وزارة المالية والصناعة، بنك فرنسا)

عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر أنه « عملية يقوم بها المستثمر من أجل الحصول على فائدة أو زيادتها أو تصفيتها في مؤسسة، بغض النظر عن شكلها القانوني شريطة أن يكون له تأثير في إدارتها أو القدرة على ممارسته»[2].

2-1-6- تعريف المشرع الجزائري

قدم المشرع الجزائري تعريفا قانونيا للاستثمار الأجنبي المباشر وفق الأمر 01-10 وذلك بـ :[3]

- إقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.
- المساهمة في راس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- استعادة النشاطات في إطار خوصصة كلية أو جزئية.

2-2- تعاريف مجموعة الباحثين والمفكرين الاقتصاديين للاستثمار الأجنبي المباشر

2-2-1- تعريف قابلر (GABLER)

عرف قابلر الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: تصدير لراس المال من خلال عناصر اقتصادية من دولة إلى دولة أخرى، بهدف شراء عقارات أو إنشاء فروع أو إنشاء شركة تابعة شراء شركة أجنبية أو المشاركة في شركة أجنبية، بشرط أن تكون المشاركة تسمح للشركة المستثمرة التأثير على سياسة وقرارات الشركة الأجنبية[4].

---

[1] - بلال لوعيل، *تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية*، بحوث اقتصادية عربية الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العددان 69-70 شتاء/ربيع 2015، ص126.

[2] - Mathilde Lemoine, Philipee Madies, Thierry Madies, *Les grands question d'économie et finance internationales*, de Boeck, Bruxelles, Belgique, p126.

[3] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، المادة 2، أوت2001.

[4] - عبد الرحيم فؤاد الفارس، فراس أكرم الرفاعي، *مدخل إلى الأعمال الدولية*، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص152.

2-2-2- تعريف كوجيما (KOJIMA)

حسب كوجيما فالاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن « **التحركات في راس المال والهادفة بشكل اساسي السيطرة على إدارة وأرباح مؤسسات الأعمال الأجنبية**»[1].

3-2-3- تعريف ليندرت (LINDERT)

عرف ليندرت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه « **أي تدفق في الإقراض أو زيادة في نسبة التملك لأي شركة أو فرع في دولة أجنبية، بحيث تمثل حصص رعايا البلد المستثمر (الأجنبي) النسبة الأكبر من مجمل الملكية في تلك المؤسسات**»[2].

2-2-4- تعريف فريد النجار

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه « **السماح للمستثمرين من خارج الدولة لتملك أصول ثابتة ومتغيرة بهدف التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي بمعنى أخر تأسيس شركات لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية المختلفة** »[3].

عرفه البعض على أنه « **تملك المستثمر لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة خارج بلد الإقامة مع قيامه بالمشاركة أو السيطرة الكاملة على الإدارة والتنظيم** »[4].

فحين عرفه البعض الأخر على أنه: **عملية تدفق القروض من قبل الشركة الأم إلى الشركة التابعة لها في الخارج أو شركة ملكيتها في شركة أخرى، على ألا تقل نسبة التملك في الخارج 10%،** وأضاف باركر أنه يشمل أيضا عمليات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود[5].

من التعاريف السابقة نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بخاصيتين أساسيتين:

- انتقال رؤوس الاموال بين دولتين أو أكثر سوآءا في شكل نقدي أو عيني (أصول إنتاجية) ولمدة طويلة.

---

[1] - سامر علي عبد الهادي، *التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الإقتصادية*، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص64.

[2] - مازن حسن الباشا، *التمويل الخارجي وأثره على الهيكلية في القطاعات الإقتصادية*، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص ص25-26.

[3] - شريط كمال، *واقع الاستثمار الأجنبي المباشر واثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية*، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2014/2013، ص4.

[4] - علي عبد الوهاب نحا، *الاستثمار الأجنبي المباشر، أثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق*، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2015، ص37.

[5] - سليمان عمر محمد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص23.

- الرقابة والنفود للطرف الأجنبي على المشروع، من خلال الملكية الكاملة للمشروع أو عن طريق امتلاكه لنسبة كبيرة من راس المال يجب ألا تقل عن 10% مما يمنحه حق إدارة المشروع والتأثير على قراراته.

المطلب الثاني
أشكال ومزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

1- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر صور وأشكال متعددة، وفيما يلي بعض المعايير التي تستخدم من أجل تصنيفها والتمييز بينها:

1-1- التصنيف حسب معيار الملكية

تأخذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب هذا المعيار الاشكال التالية:

1-1-1- الإستثمار المشترك

هو مشروع يشترك فيه طرفين أو أكثر، وهذا النوع من أكثر انواع الاستثمارات شيوعا في الدول النامية، بحيث يشترك فيه المستثمر المحلي مع المستثمر الأجنبي على اختلاف أشكاله القانونية (فرد أو شركة عامة أو شركة خاصة)[1].

يعتبر شكلا من أشكال التحالف التي تفضله العديد من الشركات مند عدة سنوات، والتي تعتبر كشركة تابعة (فرع) لشركتين أو أكثر، تم إنشاءها بالاتفاق المتبادل دون تأثير طرف من الأطراف على قرارات وسياسات الشركة أيا كان مقدار مشاركته في رأسمالها[2].

يتميز هدا النوع من الاستثمار والشراكة مع الشركات الدولية بميزات نذكر منها:[3]

---

[1] - عميروش محند شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص23.

[2] - Bouri Sarah, *Les déterminants de l'investissement direct étranger, évidence empirique a partir des donnés de panel dans la région MENA(1980-2011)*, thèse doctorat LMD, faculté des sciences économiques, commercial et de gestion, université Abou Bakr Belkaid, telemcene, 2014-2015, p16.

[3] - عبد الرزاق حسين حمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص42.

- استخدام أحدث الأساليب والتكنولوجيا المتطورة، مما يساعد على إنتاج سلع وخدمات بجودة عالية ما يمكنها من اقتحام الأسواق الإقليمية والدولية والمنافسة فيها.

- تقديم امتيازات للشركات الأجنبية كالحصول على المواد الأولية والوقود بأسعار منخفضة، وهذا ما ينعكس بدوره على هيكل تكاليف الإنتاج، وبالتالي انخفاض أسعار المواد المنتجة.

- تكوين اليد العاملة المحلية في شتى المجالات (الإنتاج -التسويق- الإدارة...الخ).

- التقليل من مخاطر الاستثمار بالنسبة للمستثمر الأجنبي، والتقليل من حجم الأعباء على الاقتصاد الوطني من خلال الزيادة في راس مال المشروع.

1-1-2- الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

ظهر هدا النوع من الاستثمار بشكل كبير في الدول النامية خلال التسعينات، كنتيجة لعليات الخصخصة وهذا ما ساهم في قيام الأجانب بشراء العديد من الشركات، وقد وصل عدد الشركات التي تم خصخصتها في سنة 1994 إلى 750 شركة بقيمة مالية قدرت بحوالي 24 مليون دولار[1].

يمكن تعريفها على انها تلك المشروعات التي تعود فيها ملكية راس المال والإدارة والتسيير للمستثمر الأجنبي بصفة مطلقة وكاملة، وتتم بإقامة شركة في بلد معين من خلال نقل مختلف المهارات الإدارية والتمويلية والفنية ...إلخ، من اجل تمكينها من استغلال خبرتها التنافسية[2].

يقوم هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق إنشاء مشروع جديد، سوآءا بإقامة فرع أو شراء مشروع (مؤسسة) قائم اصلا في البلد المضيف، ويفضل المستثمر الأجنبي هذا الشكل من الاستثمار وذلك لتمتعه بالحرية الكاملة في الإدارة والإشراف على المشروع، بالإضافة إلى توقعاته بالحصول على عوائد كبيرة. اما في الجهة المقابلة فتتخوف الدول المضيفة من هذا النوع من الاستثمارات فيما يتعلق بالتبعية الاقتصادية وهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على اسواقها، ولكن على ارض الواقع نلاحظ عكس ذلك حيث شدت تنافس كبير ما بين الدول النامية، من خلال تحسين مناخها الاستثماري بهدف جدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة[3].

1-1-3- الاستثمار في المناطق الحرة

هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من منصة التصدير يحدث عندما تستخدم إحدى الشركات البلد المضيف كقاعدة للتصدير، وهو مرتبط بمناطق محددة على المنافد البرية

[1] - علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص40.

[2] - عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص26.

[3] - عميروش محند شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص25.

والبحرية كالموانئ البحرية والمطارات الدولية والحدود البرية، وهي مناطق تكون خاضعة للسيادة الكاملة للدولة المضيفة وتستفيد هده المناطق من الإعفاءات الجمركية والحقوق والرسوم، وهي لا تخضع لإجراءات الرقابة على التجارة الخارجية من المدخلات والمواد الأولية التي تستخدمها[1]، ويستخدم هذا الشكل من الاستثمار في المناطق الحرة بالبلد المضيف بهدف تصدير منتجاتها إلى اسواق إقليمية أو دولية (هبوط السلع، مناولتها، إعادة تشكيلها وتخزينها ومن ثم تصديرها)، أما في حالة ما إذا قامت بعملية استيراد السلع للمستهلكين في الدول المضيفة داخل هده المناطق الحرة فإنها تصبح خاضعة للرسوم الجمركية.

فعلى سبيل المثال جعلت شركة تويوتا لصناعة السيارات من تايلاند بلدا اساسيا من أجل تسويق منتجاتها في الشرق الأوسط وأستراليا، وقد أنتشر هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر كنتيجة للتحفيزات والإعفاءات الجمركية الممنوحة من طرف حكومات البلدان المضيفة للشركات المتعددة الجنسيات، ما مكنها من استيراد السلع الوسيطية والمواد الخام التي تدخل في عملية الإنتاج، وهو ما انعكس بالدرجة الأولى وبصورة مباشرة على هيكل تكاليف الإنتاج[2].

تنجذب الشركات المتعددة الجنسيات إلى البلدان التي تمتلك اليد العاملة الماهرة والمؤهلة والمنخفضة التكاليف، وتتوفر على البنى التحتية من شبكة للطرقات، المطارات، الموانئ، إضافة إلى عوامل أخرى من استقرار سياسي واستقرار على مستوى المتغيرات النقدية، التكتلات الاقتصادية...إلخ[3].

يوفر هذا الشكل من الاستثمارات مزايا للبلد المضيف على غرار توفير مناصب الشغل وبالتالي التقليل من البطالة، كما يعمل على التقليل من القيود الجمركية وبالتالي زيادة جدب رؤوس الأموال، ومن ثم زيادة المداخيل المتأتية من الرسوم والإيجارات، أما المستثمر الأجنبي فيستفيد بدوره من الإعفاءات الضريبية والجمركية إضافة إلى استغلاله للبنى التحتية، كما يستفيد من اليد العاملة ومستلزمات الإنتاج بأسعار منخفضة[4].

---

[1] - عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص27.

[2] - Ferry ardiyanto, *Foreign direct investment and corruption*, requirements, for the degree of doctor en philosophy, department of economics, Colorado state university, fort colline, 2012, p.28, p.29.

[3] - Ferry ardiyanto, Ibid, p29.

[4] - عبد الرزاق حسين حمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص46.

1-1-4- مشروعات أو عمليات التجميع

يقوم هذا الشكل من الاستثمار على إقامة المستثمر الأجنبي لوحدات على مستوى البلد المضيف، وهو يأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والبلد المضيف، والتي يتم بموجبها تزويد الطرف الأول للطرف الثاني بمكونات منتج صنع مسبق في البلد الأم [1] بحيث يتم تجميعه وتركيبه ومن تم تسويقه إلى الأسواق الدولية، ومثال ذلك تجميع وتركيب سيارات شركة رونو الفرنسية على مستوى رومانيا، ليتم تسويقها إلى مختلف دول العالم، ويمكن لهاته المشاريع أن تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل بالنسبة للمستثمر الأجنبي، شريطة مشاركته في إدارة وتسيير المشروع و إلا فإنه سيصبح شكلا من اشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر[2].

1-2- التصنيف حسب (MOOSA)

يقسم الاستثمار حسبه لوجهتين الأولى حسب وجهة نظر المستثمر الأجنبي والثانية حسب وجهة نظر الدول المضيفة له:

1-2-1- حسب وجهة نظر المستثمر الأجنبي (الدول المستثمرة)

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر الأشكال التالية:

1-2-1-1- الإستثمار الأجنبي المباشر الأفقي

يقوم هذا الاستثمار عندما يتم إنتاج نفس السلع في كل من المصدر (البلد الأم) والبلد المضيف، ويتركز هذا النوع من الاستثمارات في البلدان الصناعية ويحدث عندما تشتري شركة دولة صناعية شركة أخرى أو تنشئ شركة تابعة لها في بلد أخر، وعلى سبيل المثال: قامت شركة فورد موتور الأمريكية لصناعة السيارات بشراء شركة جاقوار وهي شركة بريطانية، كما قامت شركة فولفو(VOLVO) السويدية لصناعة السيارات بشراء شركة (TOYOTA MOTOR SALAS USA) وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة TOYOTA MOTOR CORPORATION (JAPAN)، وفيما يلي مجموعة الأسباب التي تزيد من الرغبة في الاستحواذ على هاته الشركات:[3]

---

[1] - بلال ملاحسو، امال تخنوتي، *الإتجاه المعاصر لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر المحلي و الدولي و اثره على التنمية الاقتصادية*، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، "كيف يصبح الاستثمار الخاص الاجنبي في خدمة التنمية الوطنية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 18-19 نوفمبر، 2015، ص6.

[2] - عميروش محند شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص26.

[3] - Ferry ardiyanto, *Foreign, direct investment and corruption*, op.cit, p.26.

- يمكن للشركات الأم تجنب اي تعريفات أو حواجز، وقيود من التصدير من البلد الأم إلى البلد المضيف، ذلك لآن الشركة يمكنها أن تنتج وتبيع في البلد المضيف.

- امتلاك شركة أجنبية تابعة في الخارج يمكن من الوصول إلى السوق المحلي في البلد المضيف، وذلك لتوفرها على معلومات عن السوق المحلي.

- وجود العديد من مرافق الإنتاج في الخارج، مما يمكن الشركة من بناء تحالفات بين أقسام الإنتاج داخل الشركة، ما يساهم في تقاسم الخبرات وتجنب الازدواجية في المنتجات.

1-2-1-2- الإستثمار الأجنبي العمودي

يقوم المستثمر الأجنبي من خلاله باختراق مختلف مراحل تصميم وإنتاج وتسويق منتجاته، عن طريق إقامة فروع في بلدان مختلفة تقوم بإنتاج سلع مختلفة (وسيطية أو نهائية)، وهذا ما يمكنه الاستفادة من الفروق في تكلفة عوامل الإنتاج بين الدول، وذلك بفضل المزايا التي تمنحها الدول المضيفة لهاته الشركات[1].

يظم هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر قسمين:[2]

- ✓ **الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي الخلفي**

يهدف إلى استغلال المواد الأولية في البلدان المضيفة.

- ✓ **الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي الأمامي**

يعمل على التقرب من المستهلكين أكثر وذلك من خلال منافذ التوزيع والتملك.

1-2-1-3- الإستثمار الأجنبي المباشر المختلط

هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر يضم الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي والاستثمار الأجنبي المباشر العمودي معا.

---

[1] - Haid Zahia, *La politique d'attractivité des IDE en algérie cas de la banque BNP paribas*, mémoire de magistère, faculté des science économique et de gestion et de science commercial, université Abou baker Belgaid, Telemcene, 2011-2012, p.30.

[2] - المعهد العربي للتخطيط، *الاستثمار الأجنبي المباشر، تعريف، قضايا، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية*، الكويت، 2004، ص6 .

1-2-2- حسب وجهة نظر الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر

قسم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الهدف منه إلى: الاستثمارات الهادفة إلى إحلال الواردات أو زيادة الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومي[1].

1-3- تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الدوافع والمحفزات

1-3-1- الإستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الموارد

تهدف شركات الاستثمار في بلد معين في الخارج لآجل الحصول والاستفادة من الميزة النسبية، لا سيما تلك الغنية بالموارد الطبيعية من المواد الأولية كالنفط والغاز ومختلف المنتجات الزراعية، إضافة إلى استفادتها من التكلفة المنخفضة العاملة في قطاعات التصنيع والخدمات ووجود يد عاملة ماهرة[2].

1-3-2- الإستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الاسواق

هو الاستثمار الذي يتم من أجل توفير السلع والخدمات الاستهلاكية في البلد المضيف، أو على مستوى أسواق البلدان المجاورة والاسواق الإقليمية، التي تم التصدير إليها سابقا وتسعى الشركات المتعددة الجنسيات لهذا الشكل، من اجل التكيف مع المنافسة المحلية والأعراف التجارية والقوانين لأجل منافسة الشركات المحلية، وهو ما يمكن أن يصبح كعامل محفز لتخفيض تكاليف العملية الإنتاجية.

يعد حجم السوق ونموه من أهم العوامل التي يعتمد عليها هذا الاستثمار والمعبر عنه بنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما ينعكس مباشرة على القدرة الشرائية للأفراد وبالتالي التأثير في حجم الطلب على السلع والخدمات المنتجة من طرف هده الشركات[3].

1-3-3- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة

يقوم هذا النوع من الاستثمارات على إنتاج وتوفير منتجات ذات كثافة تكنولوجية عالية، وهي تتم على مستوى الدول الصناعية المتقدمة ذات مستويات الدخل المرتفعة[4] والاسواق

---

[1] - لوعيل بلال، مرجع سبق ذكره، ص128.

[2] - Wenyu Zang, *Foreign direct investment cause end consequences the determinate of inward and outward FDI and relationship with economic growth*, submitted for the degree of doctor of philosophy, economics, the school of social and international studies, University of Bradford, Grait Britain, 2012, p.9.

[3] - حمد حسين الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص39.

[4] - Wenyu Zang, Ibid, p10.

الإقليمية كالسوق الأوربية، ويهدف هذا الشكل إلى تعظيم الأرباح باستغلال الميزة النسبية في الدول المضيفة، وهذا ما يساهم في تخفيض التكاليف[1].

1-3-4- الإستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن أصول استراتيجية

في هذا الشكل تبحث الشركات على اقتناء أصول اجنبية عن طريق التملك أو إقامة شراكة والتي تسعى من وراءها إلى تعزيز موقعها التنافسي[2]، وهو ما يؤدي إلى حدوث أثار توسعية فيما يتعلق بالتجارة من ناحية الإنتاج والاستهلاك. تتجه بعض الدول النامية إلى الاستثمار في راس المال البشري عن طريق التكوين، ومن ثم توفير عمالة مؤهلة ما ساهم في جدب هدا النوع من الاستثمار، وخير دليل على ذلك تمركز الشركات المتخصصة في البرمجيات في دول جنوب أسيا بصفة عامة والهند بصفة خاصة.

2- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، بحيث تساهم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سد أربعة فجوات على مستوى اقتصاد البلد المضيف:[3]

✓ فجوة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية والتنموية، ومن ثم تغطية العجز الحاصل في المدخرات المحلية.

✓ الفجوة ما بين الإيرادات العامة والنفقات العامة ذلك أن إقامة مشاريع استثمارية أجنبية يساهم في زيادة حجم إيرادات البلد المضيف، والتي تكون في شكل ضرائب جمركية وضرائب على الأرباح، إضافة إلى مساهمتها في التخفيف من العبئ الحكومي في الإنفاق الاستثماري.

✓ فجوة النقد الأجنبي الضرورية لاقتناء واستيراد الآلات والمعدات والمستلزمات التي تدخل في العملية الإنتاجية والخبرات الفنية التي تحتاجها البرامج التنمية.

✓ الفجوة التكنولوجية بهدف توفير وسد حاجات البلدان النامية من الخبرات والمعارف الفنية والتنظيمية، التقنية المتطورة، التسويقية، المعدات، الآلات وهو ما يساهم في تطوير اقتصاد

[1] - حمد حسين الجبوري,مرجع سبق ذكره، ص39.

[2] - المعهد العربي للتخطيط، مرجع سبق ذكره، ص6.

[3] - جميل محمد خالد، *أساسيات الاقتصاد الدولي*، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص ص 336-337.

البلد المضيف، بالإضافة إلى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير البنية التحتية كالطرق وإقامة محطات توليد الطاقة الكهربائية والمياه والري، إقامة المطارات والموانئ.

- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق مجموعة من الوفرات الخارجية أهمها:[1]

✓ توفير فرص جديدة للعمالة المحلية وهو ما يساهم في الحد من مشكلة البطالة التي تعاني منها العديد من الدول النامية.

✓ ارتفاع في راس المال الاجتماعي وذلك من خلال ما تقوم بها المشاريع الاستثمارية الأجنبية من إقامة بعض المرافق الضرورية لها كالطرق وتوصيل الكهرباء.

✓ الحد من استنزاف وهجرة الأدمغة إلى الخارج بالدول النامية، من خلال توفير فرص العمل لليد العاملة الماهرة والكفاءات على مستوى المشاريع الاستثمارية الأجنبية بالبلدان المضيفة.

✓ انخفاض تكاليف الإنتاج بالمشاريع المحلية، وذلك من خلال ما توفره المشاريع الاستثمارية الأجنبية بالبلد المضيف من معدات وآلات ومستلزمات العملية الإنتاجية للمشاريع المحلية عوض استيرادها.

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين ميزان مدفوعات البلد المضيف، وذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال والتكنولوجيا والضروريان للتنمية الاقتصادية بالبلدان النامية، إضافة إلى عدم تشكيلها لعبئ كبير على اقتصاديات البلدان المضيفة كالفوائد التي تدفعها على القروض الخارجية[2].

- ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي كنتيجة لاشتداد المنافسة بين الاستثمارات الوطنية والمشاريع الاستثمارية الأجنبية، وهو ما يسهم في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، إضافة إلى الارتقاء بالأداء التصديري من خلال النفاد إلى الأسواق الخارجية وتصريف إنتاجها، وهو ما يحفز الاستثمارات المحلية لأن تحدو حدوها وتستفيد من خبرتها في مجال التسويق والإعلان، ما يساهم في تنويع الصادرات ومن ثم استقرار سعر صرف عملة البلد المضيف[3].

- المؤشرات الإيجابية على مستوى اقتصاد البلد المضيف نتيجة العلاقات التي تربط نشاط الشركات المتعددة الجنسيات بنشاط الشركات المحلية، اين تسهم الروابط الخلفية في الرفع من

[1] - علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص ص 239-240.

[2] - جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص ص 336-337.

[3] - علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص239.

انتاجية الشركات الأخرى وزيادة كفاءتها، بينما تسهم الروابط الامامية في تطوير مؤسسات البيع المحلية، كما تساعد على استيعاب التكنولوجيا المعقدة في العديد من الصناعات[1].

على الرغم من المزايا العديدة التي تحققها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى البلدان المضيفة، إلا أن عملية استقطاب هاته الأخيرة تنطوي على اثار سلبية ومن أبرزها:[2]

- ✓ استخدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتقنية تكنولوجية عالية ومتطورة وذات كثافة رأسمالية لا تراعي ظروف البلدان المضيفة، والتي لا تتناسب مع الندرة النسبية لعوامل الإنتاج، ومن ثم عدم إسهامها في حل إشكالية البطالة بهاتة البلدان.
- ✓ عدم تشجيعها للبحث والتطوير على مستوى البلدان المضيفة من أجل تطوير التقنية المستخدمة التي تتوافق مع ظروف تلك البلدان.
- ✓ اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تحقيق الربح السريع، وذلك بالاستثمار في إنتاج السلع الكمالية من منتجات وخدمات ملبية بذلك حاجات الأفراد الدين يمتازون بقدرة شرائية كبيرة، ما يساهم في تشويه نمط الإنتاج والاستهلاك.
- ✓ الأعباء الكبيرة التي تقع على البلدان المضيفة نتيجة سعيها لجدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كتخفيض الضرائب وإلغاءها في بعض الحالات، بالإضافة إلى مختلف الامتيازات التي تتحصل عليها كمعدلات الفائدة المدعمة، قيمة الأراضي المنخفضة، الحماية الجمركية...إلخ، ويمكن للتكاليف التي يتحملها البلد المضيف أن تتجاوز ما تعود عليه من فوائد نتيجة المنافسة بين الدول النامية من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ✓ استنزاف الموارد والثروات الطبيعية بالبلدان المضيفة.

في الأخير نشير أنه يتوجب على البلدان المضيفة أن تقوم بانتقاء التقنية المصاحبة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي من الواجب أن تتلاءم مع طبيعة الظروف الاقتصادية بالبلدان المضيفة، ودلك بهدف تعظيم منافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والحد من أثارها السلبية قدر الإمكان.

---

[1] - اميرة حسب الله محمد، *محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية*، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 21.

[2] - علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص ص 240-241.

المطلب الثالث
التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية في الدول النامية

1- تعريف التمويل الخارجي

عرفه الاقتصادي(STRAK) على أنه « **أي تدفق للموارد الاقتصادية خارج حدود الدولة صاحبة تلك الموارد الاقتصادية ويشمل ذلك: المساعدات والقروض والاستثمار الأجنبي المباشر**»[1].

عرفه البعض على انه « **عملية انتقال رؤوس الأموال الخارجية من بلد لآخر**»[2].

فحين عرفه البعض الأخر على أنه « **التدفق المالي الذي تستخدمه دولة ما لتحقيق عملية تنموية أو قطاعية أو لتنمية البنى التحتية لديها بالاعتماد على المصادر الخارجية لهذا التدفق بسبب القصور في الموارد التمويلية في تلك الدولة** »[3].

2- أشكال التمويل الخارجي

تأخذ المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية ثلاثة أشكال رئيسية وهي:

2-1- المساعدات الخارجية

وهي انتقال رؤوس الأموال الأجنبية من حكومات الدول المانحة إلى الدول النامية، وذلك وفقا لقواعد وشروط ميسرة بعيدا عن الأسس والقواعد التجارية والمالية السائدة في الأسواق المالية الدولية[4].

نشير هنا إلى أن المنح قد تكون في صورة نقدية وتسمى بالمنح الحرة، وقد تكون في صورة عينية وتعتبر هنا المنحة بأنها هبة خالصة، بمعنى أنها لا ترد، بحيث أن الدولة المتلقية لها لا

---

[1] - سامر علي عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص60.

[2] - مازن حسن الباشا، مرجع سبق ذكره، ص19.

[3] - خالد فرحان المشهداني، *التمويل الدولي*، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2005، ص11.

[4] - سامر علي عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص60.

تتحمل أي التزام أو أعباء السداد في المستقبل، أما فيما يخص العانة فهي تجمع بين عنصري المنحة والقرض:[1]

- طول فترة السماح.
- طول أجل القرض.
- انخفاض سعر الفائدة عن الفائدة التجارية.
- تسديد قيمة القرض أو جزء منه بالعملة المحلية.

2-2- القروض الخارجية

هي الأموال التي تقرضها مصادر الإقراض الأجنبية من مصادر رسمية (حكومات) هيئات إقليمية وشركات وبنوك إلى الدولة، بناءا على مجموعة من القواعد والأسس المالية والتجارية، وفقا لظروف السوق مع التعهد بردها وفق شروط متفق عليها وبدفع فوائد عليها[2]، ويتم تقسيم القروض الخارجية حسب جهة الإقراض إلى:

2-2-1- قروض عامة

هي تلك القروض التي تقوم بين حكومات الدول النامية والمقيمين في الخارج، سوآءا كانوا أشخاصا معنويين أو حكومات أو هيئات دولية[3]، كالبنك الدولي، بنك التنمية الإفريقي. إلخ.

2-2-2- قروض خاصة

هي القروض التي تحصل عليها الدول المقترضة من الأفراد أو الهيئات الأجنبية الخاصة، وقد قسم البنك الدولي القروض الخارجية من حيث طول مدة السداد إلى:

✓ **قروض خارجية طويلة المدى**

هي التزام على المقترض والتي يمتد أجال سدادها إلى أكثر من سنة، ويتم تسويتها إما بالعملة الأجنبية أو بالسلع والخدمات[4].

✓ **قروض خارجية قصيرة المدى**

هي التزام يستحق السداد في ظرف سنة أو أقل، ويتم تسويتها أما بالعملة الصعبة أو عن طريق السلع والخدمات.

---

[1] - علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص28.
[2] - مازن حسن الباشا، مرجع سبق ذكره، ص19.
[3] - علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص28.
[4] - مازن حسن الباشا، مرجع سبق ذكره، ص20.

2-3- الإستثمارات الأجنبية

هو الاستثمار الناشئ كنتيجة انتقال رؤوس الأموال الأجنبية، إضافة إلى مختلف الموارد الاقتصادية بين دول العالم.

بعبارة أخرى الاستثمار الأجنبي هو تلك المشروعات المملوكة للأجانب سوآءا كانت الملكية كاملة، أو عن طريق الاشتراك بنسبة كبيرة من راس المال الوطني، وينقسم الاستثمار الأجنبي إلى قسمين:

2-3-1- الإستثمار الأجنبي المباشر

يتمثل في تلك المشروعات التي يقوم بها المستثمر الأجنبي، سوآءا كان فردا أو شركة أجنبية أو فرعا لإحدى الشركات الأجنبية، ويديرها نتيجة لملكيته الكاملة للمشروع أو عن طريق اشتراكه في راس مال المشروع بنسبة تمنحه حق الإدارة[1].

يعتبر هذا النوع من أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي إثارة للجدل، وذلك بحكم تعدد مصادره وأشكاله بالنسبة للدول المضيفة له[2]، وسوف نتطرق له بالتفاصيل لاحقا.

2-3-2- الإستثمار الأجنبي غير المباشر

هي الاستثمارات الموجهة لشراء الأوراق المالية (أسهم - سندات)، التي تصدرها الهيئات الرسمية (الحكومية) والخاصة في الدول النامية دون الحصول على حق إدارة المشروع[3].

لا يمتاز هذا النوع من الاستثمار بالسيطرة والإشراف الكامل على المشاريع القائمة، وقد اشار كوجيما **(KOJIMA)** إلى أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر ما هو إلا عملية شراء الأوراق المالية، بهدف الحصول على فوائد راس المال والأرباح الموزعة.

تجدر الإشارة إلا أن انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر يقترن فيها انتقال راس المال بانتقال العمل والإدارة، بينما الاستثمار الأجنبي غير مباشر يقتصر الانتقال عادة على عنصر راس المال فقط، ومع ذلك فإن التفرقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر أصبح معقدا وأمرا غير متفق عليه، وذلك راجع للاختلاف الناتج عن نسب حقوق الملكية المطبق من دولة لآخرى، والتي على أساسها يتم اعتبار الاستثمار الأجنبي مباشرا من عدمه.

[1] - علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص31.
[2] - سامر علي عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص64.
[3] - علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص32.

المطلب الرابع
الشركات متعددة الجنسيات واتجاه تدفقات
الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي

1- الشركات المتعددة الجنسيات

خلال (30) الثلاثين سنة الأخيرة كان هنالك ارتفاع كبير للشركات المتعددة الجنسيات المساهمة في التجارة الدولية، وقد انتقل عددها من 7000 ألاف شركة في بداية السبعينيات إلى 37000 ألف شركة مع بداية التسعينيات وهو عدد مرشح للتضاعف وقد أحصت 69000 فرع أجنبي في السبعينيات مقابل 170000 فرع في بداية التسعينيات، وحققت رقم أعمال قدر بحوالي 19000مليار دولار، وهي من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الذي وصل إلى: 900 مليار دولار سنة 2004[1].

نجد ان أكثر من 80 شركة من أصل أكبر100 شركة متعددة الجنسيات لديها مقرات في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوربي وذلك راجع إلى:[2]

- الطاقة الاستيعابية لاقتصاديات هاته الدول والمناخ الاستثماري الجاذب، دون أن نتناسى ارتفاع العوائد على الاستثمارات وتوفر اليد العاملة المؤهلة، كنتيجة ارتفاع المستوى التعليمي وهذا ما يزيد من القدرات التنافسية للبلدان المضيفة.

1-1- مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات

لقد تعددت واختلفت المفاهيم التي تبناه العديد من الباحثين الاقتصاديين والهيئات والمنظمات الدولية فقد سميت بالشركات بالشركات عبر الوطنية أو القومية، وهناك من سماها بالشركات العالمية وأطلق عليها البعض الأخر اسم المشروع المتعدد الجنسيات.

---

[1] - Mathilde Lemoine, Philipee Madies, Thierry Madies, op.cit, p.110.

[2] - علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص145.

نذكر أنه لم يتم تكوين تعريف للمؤسسات المتعددة الجنسيات إلى غاية ستينيات القرن 20، حيث تعرف الشركة التي تعمل في أكثر من بلد واحد قبل 1960 على أنها إما شركة متعددة الأقاليم أو شركة تشارك في الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

وقد قدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) رقم الأعمال الإجمالي للشركات المتعددة الجنسيات في العالم بـــ 31000مليار دولار في سنة 2007، وحجم القيمة المضافة للفروع في العالم قدرت بـــ: 11% من الناتج العالمي، وعدد العمال بها في حدود 82 مليون عامل.

التعريف الذي تبناه (DUNNING) دنينج والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة « الشركة المتعددة الجنسية هي تلك المنشأة التي تمتلك وسائل الإنتاج وتسيطر عليها، وتباشر نشاطها سوآءا في مجال الإنتاج أو المبيعات أو الخدمات في دولتين أو أكثر »[2].

هي شركة وطنية تمتلك على الاقل فرعا واحدا في الخارج، والتي تنتج أو تبيع خارج إقليمها الأصلي (خارج إقليم البلد الأم)[3].

بشكل أدق نقول شركة متعددة الجنسيات إذا قامت بإنجاز استثمار أجنبي مباشر بمعنى المشاركة في راس مال شركة أجنبية، والتي يمنحها حق المراقبة والتسيير في هذه المؤسسة وحددها صندوق النقد الدولي FMI بـ 10% من راس مال الشركة الأجنبية في البلد المضيف.

عرفها مكتب العمل الدولي على أنها: المنشأة التي يفوق رقم أعمالها السنوي 100 مليون دولار، وتمتلك على الاقل فروع إنتاجية في ستة دول أجنبية على الأقل[4].

تضمن هذا التعريف نقاط أبرزها:

- ربط الشركة المتعددة الجنسيات برقم الأعمال، والذي يجب أن يتجاوز سقف 100مليون دولار سنويا.

- ضرورة تملك الشركة المتعددة الجنسيات للفروع في الدول الأجنبية في مجالات الإنتاج أو الخدمات في ستة (6) دول على الأقل.

---

[1] - Jonathan jones, Coline Wren, *Foreign direct investment and de regional economy*, ASHGHAT, e-Book, Great Britain, 2006, p10.

[2] - علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص142.

[3] - Mathilde Lemoine, Philipee Madies, Thierry Madies, op.cit, p.112.

[4] - شريط كمال، مرجع سبق ذكره، ص14.

من التعاريف السابقة نستنتج أن الشركات المتعددة الجنسيات تتميز بميزتين اساسيتين هما:[1]

- **التعدد:** وذلك باعتبار هذه الشركات لديها عدة فروع إنتاجية في الخارج.

- **الوحدة:** وتتجلى من خلال وحدة اتخاذ القرار وسيطرة الشركة الأم على هاته الفروع، إذ أنها تشكل فيما بينها مجموعا واحدا متكاملا.

من خلال ما سبق يمكن القول أن:

الشركات المتعددة الجنسيات هي شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي يقوم خلالها المشروع الوطني بتملك ومراقبة وإدارة العديد من الفروع (الشركات التابعة) الموزعة في العديد من دول العالم، عن طريق تملك نسبة من راس مالها (10% حسب FMI)، مما يمنحها حق الإدارة والتسيير.

1-2- خصائص الشركات المتعددة الجنسيات

تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

1-2-1- ضخامة الحجم

تمتاز هذه الشركات بضخامة حجمها ومن بين المؤشرات الدالة على ذلك حجم راس مالها، استثماراتها، تنوع إنتاجها وأرقام مبيعاتها، وفيما يلي أهم المؤشرات المستخدمة في تحديد كبر حجم هذه الشركات:[2]

✓ **حج المبيعات**

انتقل حجم مبيعات الشركة المتعددة الجنسيات من 5503مليار دولار سنة 1990 إلى 18500 مليار دولار سنة 2001، كما سجلت مبيعات أكبر 100 شركة متعددة الجنسيات 2509مليار دولار، وهو ما يعادل 10% من مجموع مبيعات الشركات المندمجة في الاقتصاد العالمي سنة 2000.

✓ **حجم الإيرادات**

شهدت ايرادات الشركات المتعددة الجنسيات ارتفاع كبير، وعلى سبيل المثال نذكر شركة ميتسوبيشي التي بلغت إيراداتها 184.5مليار دولار محتلة بذلك المرتبة الأولى ضمن أكبر500

[1] - احمد عبد العزيز، جاسم زكريا، فراس عبد الجليل الطحان، *الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية*، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 85، 2010، ص ص119-120.

[2] - احمد عبد العزيز، جاسم زكريا، فراس عبد الجليل الطحان، مرجع سبق ذكره، ص.122.

شركة متعددة الجنسيات سنة 1999، وتمثل إجمالي إيراداتها ما نسبته 44% من مجموع إجمالي الناتج العالمي.

✓ **القيمة المضافة**

تسجل الشركات المتعددة الجنسيات قيمة مضافة معتبرة، إذ تفوق في غالب الأحيان القيمة المضافة التي تحققها هاته الشركات القيمة المضافة التي تحققها دول.

1-2-2- التفوق التكنولوجي

توفر الشركات المتعددة الجنسيات على قدرة مالية كبيرة ومعتبرة، يمكنها من الإنفاق على البحث والتطوير، وبالتالي اكتساب أفضل الكفاءات العلمية والفنية واستخدام أخر الابتكارات التكنولوجية التي توظفها في البحوث، وهذا ما يعطي ويكسب الشركات المتعددة الجنسيات ميزة تنافسية كبيرة على مستوى الأسواق الدولية. وتعد الشركات المتعددة الجنسيات قناة هامة لنقل التكنولوجيا من الشركة الأم لمختلف فروعاها المتواجدة بالخارج[1].

ويتوقف نقل التكنولوجيا من الشركة الأم إلى مختلف فروعها على عدة عوامل اهمها:[2]

- خصائص ومستوى التقدم التكنولوجي للنشاط الإنتاجي والخدمي الذي يقع ضمنه الاستثمار.
- التشريعات والقوانين التي تحكم المنافسة فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية، وتوفر اليد العاملة المؤهلة وقظيه البيئة على مستوى هذا البلد المضيف.
-استراتيجية الشركة الأم ومدى التزامها بمسار التطوير التكنولوجي.

1-2-3- الإتساع الجغرافي

تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بانتشار فروعها الإنتاجية والخدمية على مستوى عدد كبير من الدول، مما ساهم في زيادة أنشطتها وذلك بالنظر لحجم العائد الكبير المتوقع، وقد اشارت بعض التقارير والإحصائيات بأن عدد فروع الشركات المتعددة الجنسيات بالخارج قد ناهز 850 ألف شركة فرعية منتشرة في شتى أنحاء العالم.

1-2-4- تنوع أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات ومنتجاتها

وهي من أبرز خصائص الشركات المتعددة الجنسيات، وقد اشارت دراسة أجريت بجامعة هارفرد ضمت 187 شركة متعددة الجنسيات مقرها الرئيسي بالولايات المتحدة الأمريكية، بأنها

[1] - علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص148.

[2] - احمد عبد العزيز، جاسم زكريا، فراس عبد الجليل الطحان، مرجع سبق ذكره، ص124.

تنتج في المتوسط 22 منتجا مختلفا وكمثال على ذلك شركة جنرال الكتريك التي تنتج منتجات كهربائية وقطع الغيار، كما تقوم بتقديم خدمات في شتى المجالات[1].

هذا التنوع مكن الشركات المتعددة الجنسيات من الخروج من دائرة التخصص في الإنتاج والارتباط بل تعداه ليشمل مختلف القطاعات الاقتصادية.

1-2-5- السيطرة [2] ومركزية الإدارة

تسيطر الشركات المتعددة الجنسيات على كافة الفروع التابعة لها في الخارج من خلال الملكية الكبيرة أو الكاملة لتلك المشاريع، ففي حالة الصناعات المكثفة لراس المال ذات التكنولوجيا الحديثة إذ تفضل الشركة الأم الملكية الكاملة لفروعها من أجل فرض رقابة مركزية عليها، فمثلا الشركات المتعددة الجنسيات البريطانية تسيطر على 75% من إجمالي الفروع التابعة لها في الخارج، تستهدف الشركات المتعددة الجنسيات في بعض الحالات الملكية المشتركة وذلك راجع إلى:

- توفير الشريك المحلي للمواد الخام واليد العاملة المؤهلة.
- تحقيق مزايا للمشروع من خلال تقديم بعض الحوافز الضريبية والجمركية.

1-3- دور الشركات المتعددة الجنسيات على مستوى الاقتصاد العالمي

ازدادت أهمية الشركات المتعددة الجنسيات إذ اصبحت عالمية النشاط وعابرة للقارات، وتعتبر إحدى أهم السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، من خلال نقل التكنولوجيا والخبرات وراس المال كنتيجة لممارسة أنشطتها في صورة استثمارات مباشرة من خلال مساهمتها في تعزيز درجة العولمة، وهو ما يظهر جليا على أرض الواقع من خلال مساهمتها الكبيرة في الناتج العالمي، وقد قدر البنك العالمي استثماراتها بـــ: 100مليار دولار سنة 1997 وعلى مستوى البلدان النامية حوالي 90 مليار دولار ومن أهم المؤشرات الدالة على تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في أداء الاقتصاد العالمي الجديد:

✓ تحقيق إيرادات قدرت بـ 44% من الناتج الإجمالي العالمي بالنسبة لأكبر خمس مائة (500) شركة متعددة الجنسيات، كما تستحوذ مجموع الشركات المتعددة الجنسيات على 40% من حجم التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر الذي انتقل من حوالي 1700مليار دولار سنة

[1] - شريط كمال، مرجع سبق ذكره، ص16.

[2] - علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص149.

1990 إلى حوالي 6600 مليار دولار سنة 2001[1]، وهذا ما أعطى هده الشركات دورا أساسيا ومؤثرا في عمليات التمويل الدولي.

✓ التخصيص وتقسيم العمل الدولي إذ فرضت العولمة وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، حيث أصبحت بعض المنتجات كصناعة السيارات وغيرها يتم تجميع مكوناتها في أكثر من بلد، إد تتخصص كل دولة في إنتاج أحد مكونات المنتج، ومن ثم يتم تجميعه وهذا ما أدى إلى نوع من التخصيص وتقسيم العمل الدولي، وهو ما انعكس بدوره على عمليات الاستثمار والإنتاج التي أصبحت تتخذ على أساس العائد والتكلفة.[2]

✓ 80% من مبيعات العالم تتم بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات، إذ ارتفع حجم مبيعات هذه الشركات من 10000 مليار دولار سنة 1990 إلى 19000مليار دولار سنة 2001، وهذا ما يبرز مكانتها في التسويق الدولي، كما أن هذه الشركات تستأثر 20% من الإنتاج العالمي و50% من الصادرات العالمية[3]. وتوفر فروع الشركات المتعددة الجنسيات كم هائل من مناصب الشغل، إذ ارتفعت حجم العمالة من 24 مليون عامل سنة 1990 إلى حوالي 54 مليون عامل سنة 2001[4].

✓ التأثير على النظام المالي العالمي وذلك بالنظر لضخامة أصولها السائلة واحتياطاتها النقدية الدولية، والتي تمثل حوالي ضعفي الاحتياطات الدولية ففي دراسة أجرتها مجلة فورتون (FORTUNE) سنة 2003 لأكبر مائة(100) شركة عالمية من حيث الأصول توصلت إلى امتلاكها لـ 3 تريليون دولار، كما أن بعض الشركات الكبرى لديها فروع في أكثر من 40 دولة، وعلى سيبل المثال شركة رويال دوتشي (ROYAL DEUTCHE) التي تمثل مبيعاتها 60% من مبيعات السيارات في العالم، كما أنها تسيطر على أكبر خمس شركات منتجة للسيارات، إضافةإلى امتلاكها لأنشطة التنقيب على النفط في50 دولة، وهذا ما مكنها من التحكم في الاستقرار النقدي من خلال فروعها المنتشرة في مختلف أنحاء العالم[5].

---

[1] - علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص154.

[2] - حسن كريم حمزة، *العولمة المالية والنمو الاقتصادي*، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص.67.

[3] - محمد عبد الله شاهين محمد، *اتجاه التجارة الدولية وأثرها على التجارة الخارجية للدول العربية*، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2017، ص95.

[4] - علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص154.

[5] - حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص67.

جدول رقم 1.1: ترتيب أكبر 10 شركات متعددة الجنسيات غير مالية في العالم لسنة 2003 حسب حجم الأصول في الخارج (الوحدة مليار دولار،عدد العمال)

الشركة	البلد الأم	قطاع النشاط	الأصول في الخارج	مجموع الاصول	المبيعات في الخارج	مجموع المبيعات	العمالة في الخارج	مجموع العمالة	الفروع في الخارج	مجموع الفروع
جنرال الكتريك (G.E)	الولايات المتحدة الأمريكية	التجهيزات الكهربائية والإلكترونية	258.900	647.483	54.086	134.187	150000	305000	1068	1398
فودافون قروب (V.G)	إنجلترا	الاتصالات	243.839	262.581	50.070	59.893	47473	60109	76	201
فورد موتور (F.M)	الولايات المتحدة الأمريكية	صناعة السيارات	173.882	304.594	60.761	164.196	138.663	327.531	524	623
جنرال موتور (G.M)	الولايات المتحدة الأمريكية	صناعة السيارات	154.466	448.507	51.627	185.524	104000	294000	117	297
بريتيش بتروليوم (B.P)	إنجلترا	البترول (تنقيب.إست غلالتوزيع)	141.551	177.572	192.875	232.054	86650	1037	60	117
اكسون موبايل (E.M)	الولايات المتحدة الأمريكية	البترول (تنقيب.إست غلال .توزيع)	116.853	174.278	166.926	237.054	53748	88300	218	294
رويال دوتشر/ش ال (R.D.S)	إنجلترا+ هولندا	البترول (تنقيب.إست غلال .توزيع)	112.587	168.091	129.164	201.728	100000	119000	454	929
تويوتا موتور (T.M)	اليابان	صناعة السيارات	94.164	189.503	87.353	149.179	89314	264410	124	330
توتال TOTAL	فرنسا	البترول (تنقيب.إست غلال .توزيع)	87.840	100.989	94.710	118.117	60931	110783	419	602
فرانس تيليكوم (F.T)	فرنسا	الاتصالات	87.370	126.083	21.574	52.2002	88626	218.523	118	211

Source : UNCTAD, world investment report, transnational corporations and the internalization of R&D, New York and Geneva, 2005, p.267.

نلاحظ من خلال الجدول هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على أكبر عشرة شركات متعددة الجنسيات في العالم من حيث الأصول في الخارج، إذ تحتل الصدارة بـ :4 شركات، تليها إنجلترا بـ 3 شركات ثم فرنسا بشركتين، اليابان بشركة، هولندا بشركة مشتركة مع إنجلترا، كما نلاحظ تركز هذه الشركات في الصناعات التي تستخدم التكنولوجيا المكثفة (صناعة السيارات، التجهيزات الإلكترونية والكهربائية والاتصالات).

1- تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي

عرفت الفترة ما بين التسعينيات وبداية الألفين تحولا في الاستثمارات من ناحية الكم والنوع كنتيجة لتوسع الأسواق وبالأخص في الدول النامية وكدى توحد أنماط الإنتاج، ومن أهم العوامل التي أذت إلى زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نذكر:

- اعتماد برامج الإصلاحات الاقتصادية في العديد من الدول النامية بسبب أزمة المديونية التي عرفتها الدول النامية، وقد نتج عن اعتماد هده الإصلاحات التوجه نحو اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية.

- إفلاس وغلق العديد من الشركات الحكومية مما ساهم في عمليات الخصخصة، والذي نتج عنه دور أكبر للقطاع الخاص سوآءا المحلي أو الأجنبي.

- إدراك البلدان النامية لأهمية الاستثمارات الأجنبية ودورها في تدعيم عمليات التنمية، ونظرا لتمتعه بمزايا مقارنة بأشكال ومصادر التمويل الخارجية الأخرى.

شكل رقم1.1: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي وفقا لمجموعة الاقتصاديات خلال الفترة (2005-2017) الوحدة مليار دولار.

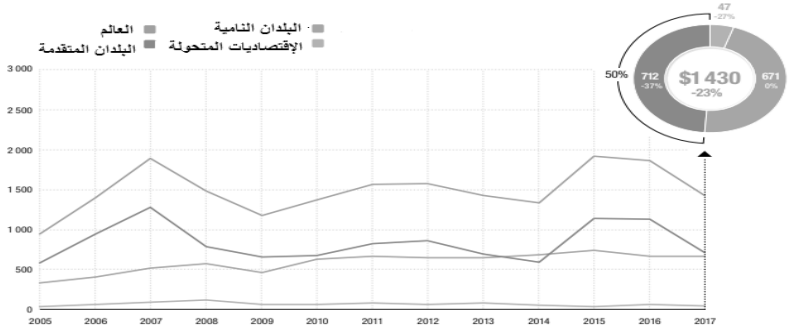

Source : CNUCED, rapport sur l'investissement dans le monde, l'investissement et les nouvelles politiques industrielles, New York et Genève, 2018, p1.

نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي تميزت بالتذبذب، أين سجلت أعلى قيمة للتدفقات سنتي 2007 و2015 على التوالي، فحين سجلت أدنى قيمة لهاته التدفقات سنة 2009 بعد ارتدادات الأزمة المالية العالية، والقيمة المسجلة في 2014 لترتفع بعد ذلك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي مسجلة 1.24 تريليون دولار سنة 2010 ما يتوافق مع الناتج الصناعي العالمي والتجارة واللدين استرجعا مستوياتهما المسجلة ما قبل أزمة2008، وقد شهدت سنة 2010 لآول مرة تفوق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للبلدان النامية والاقتصاديات المتحولة مجتمعا ما تتلقاه البلدان المتقدمة من هاته التدفقات.

استمرت التدفقات الواردة للبلدان المتقدمة في التراجع،[1] وشهدت سنة 2014 تراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي بنسبة 16% إلى ما يعادل 1.23 تريليون دولار، وذلك راجع إلى هشاشة الاقتصاد العالمي وارتفاع المخاطر الجيوسياسية في العديد من أقطار العالم، إضافة إلى سيادة عدم اليقين فيما يتعلق بالسياسات لدى المستثمرين، وقد سجلت سنة 2014 تفوق التدفقات الواردة للبلدان النامية لآول مرة التدفقات الواردة للبلدان المتقدمة حيث وصلت إلى 681 مليار دولار محققة ارتفاع بـــ:2%، حيث اصبحت الصين ثاني أكبر بلد متلق لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، كما شهدت 2014 دخول خمسة بلدان نامية في ترتيب أكبر عشرة دول متلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وهو ما يؤكد هيمنة هاته الأخيرة على تدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي،[2] فحين عرفت سنة 2015 انتعاشا قويا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، اين سجلت زيادة بنسبة 38% وهو ما يعادل 1760مليار دولار وهي اعلى قيمة مسجلة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وترجع هده الزيادة إلى النمو الكبير المسجل في عمليات الاندماج والاستحواذ والتي وصلت إلى 721 مليار دولار مقابل 432 مليار دولار سنة 2014، وقد تضاعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة لتصل إلى 962 مليار دولار سنة

2015 فحين أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول النامية ارتفعت، لتسجل مستوى قياسي وصل إلى 765 مليار دولار، بزيادة 9% مقارنة بسنة 2014.

---

[1] - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، *أشكال الإنتاج الدولي والتنمية، غير القائمة على المساهمة في راس المال*، تقرير الاستثمار العالمي لعام، 2011، نيويورك وجنيف، 2011، صx.

[2] - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، *إصلاح حوكمة نظام الاستثمارات الدولي*، تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2015، نيويرك وجنيف، 2015، صxi.

تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية[1] أما سنة 2017 فسجلت انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم والتي قدرت بـ : 1430 مليار دولار مقابل 1867 مليار دولار سنة 2016، اي بتراجع بنسبة 23% ، ما يتعارض مع نمو الناتج العالم والتجارة، ناهيك عن تراجع عمليات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود بنسبة 22% وفي نفس الإطار ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مستقرة اين سجلت 671 مليار دولار بعد أن شهدت انخفاض بـــنسبة 10% سنة 2016، اما على صعيد البلدان المتقدمة فقد تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة اليها بنسبة 37% اين وقدرت بـــ: 712 مليار دولار، متأثرة بتراجع عمليات الاندماج والاستحواذ بنسبة 29% على مستوى العالم بسبب إعادة هيكلة الشركات، إضافة إلى تراجع الاستثمار الأجنبي في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، اما الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية فقد تراجعت التدفقات الواردة إليها بنسبة 27% مسجلة 47 مليار دولار، والذي يرجع إلى الشكوك الجيو سياسية، وتباطئ الاستثمار في الموارد الطبيعية[2].

جدول رقم 2.1: تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب المنطقة الجغرافية للفترة (2013-2015) (مليار دولار)

الاقتصاديات	السنوات			
	2013	2014	2015	
بلدان اسيا النامية	431	468	541	تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة
أوربا	323	306	504	
أمريكا الشمالية	283	165	429	
أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي	176	170	168	
إفريقيا	52	58	54	
الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية	85	56	35	

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير الإستثمار العالمي 2016 جنسية المستثمر التحديات المتعلقة بالسياسات، الرسائل الرئيسية وعرض عام"، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2016، ص3.

[1] - CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde, *nationalité des investisseurs, Enjeux et Politiques*, New York et Genève, 2016, p V.

[2] - CNUCED, Ibid, P viii, P ix.

من خلال قراءة أولية للمعطيات نلاحظ هيمنة منطقة بلدان أسيا النامية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، فهي تتصدر قائمة المناطق المتلقية له بقيمة تفوق الـ: 500مليار دولار اين سجلت سنة 2015 زيادة بنسبة 16% في هاته التدفقات ودلك راجع للأداء القوي لاقتصاديات دول جنوب وشرق أسيا، وبقيت التدفقات الواردة إلى أمريكا الجنوبية ومنطقة بحر الكاريبي مستقرة أين أثر ضعف الطلب المحلي وانخفاض أسعار السلع المحلية التي ساهمت بدورها في تراجع شروط التبادل التجاري، ما أدى إلى كبح تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فحين انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى إفريقيا سنة 2015 إلى 54مليار دولار مسجلة تراجع بـــنسبة 8%مقارنة بسنة 2014، وقد تأثرت الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية بسبب تراجع أسعار السلع الأساسية، وهو ما أدى إلى ركود في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها، اما البلدان التي تمر بفترة انتقالية فقد عرفت استمرار تراجع تدفق الاستمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها، وذلك راجع إلى ضعف الأسواق المحلية وتراجع أسعار السلع الأساسية، بالإضافة إلى أثار الإجراءات التقييدية[1] فحين عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المتقدمة ارتفاعا قياسيا خلال سنة 2015 وذلك راجع إلى ارتفاع قيمة عمليات الإدماج والتملك على مستوى الدول المتطورة.

وشهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمنطقة العربية خلال الفترة (2000-2014) تحسن وتزايد مستمر في حجم التدفقات الواردة إليها، أين سجلت اعلى قيمة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية خلال سنة 2008 مسجلة 97 مليار دولار، نتيجة لتزايد اهتمام الدول العربية بالاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال سعيها توفير مناخ استثماري محفز وجاذب، لتعرف بعد ذلك نوعا من التذبذب والتراجع في التدفقات الواردة إليها، اما سنة 2014 فقد شهدت تراجع حيث انتقلت حجم التدفقات الواردة من47.5 مليار دولار سنة 2013 إلى 44 مليار دولار سنة 2014 مسجلة انخفاض بـــ: 8%،[2] وهو ما يوضحه الشكل أدناه:

[1] - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، *تقرير الاستثمار العالمي 2016 جنسية المستثمر التحديات المتعلقة بالسياسات، الرسائل الرئيسية وعرض عام*، مرجع سبق ذكره، صviii، صxi.

[2] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، *مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015*، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت، 2015، ص73.

شكل رقم2.1: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية خلال الفترة (2000-2014)(مليار دولار)

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "مناخ الاستثمار في الدول العربية "مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت، 2015، ص72.

عرف نصيب البلدان العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوارد إليها من مجموع التدفقات على المستوى العالمي تدبدبا ما بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، حيث ارتفعت حصتها بشكل كبير من 0.4% من مجموع التدفقات على المستوى العالمي سنة 2000، إلى 6.9% سنة 2009 مسجلة أكبر حصة خلال هده الفترة إلا ان هذا التحسن لم يستمر طويلا، لتعاود حصة البلدان العربية التراجع مسجلة 3.6% سنة 2014 من مجموع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي.

شكل رقم3.1: حصة الدول العربية من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من التدفق العالمي.

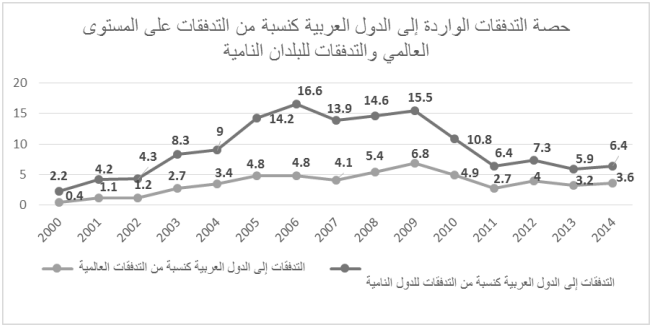

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "مناخ الاستثمار في الدول العربية "مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص73.

المبحث الثاني
النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي

نال الاستثمار الأجنبي المباشر اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصادين، وتجلى ذلك من خلال النظريات التي وضعت من أجل تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره أحد الظواهر الاقتصادية حيث كان لكل نظرية تفسير يتماشى والفرضيات الخاصة بها، وتعرف هده النظريات بمحددات للاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي، وسوف نتناول في هذا المبحث أهم هده النظريات التي فسرت قيام الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول
النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية

1- النظرية الكلاسيكية

لقد كان التحليل الكلاسيكي يعتمد على عدة فرضيات والتي من أبرزها عدم تدخل الدولة، والمنافسة التامة في السوق والحرية في حركة رؤوس الأموال، وكدى عوامل الإنتاج كما يستند الطرح الكلاسيكي أيضا إلى افتراض أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعود بالكثير من المنافع، والتي يرجع معظمها للشركات المتعددة الجنسيات، باعتبار الاستثمارات الأجنبية المباشرة من وجهة نظرهم مباراة من طرف واحد والفائز بنتيجتها تلك الشركات المتعددة الجنسيات[1].

فيما يلي اهم الأسس التي أرتكز عليها الكلاسيك في طرحهم:[2]

- ✓ ميل الشركات المتعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن للأرباح التي حققتها من عملياتها إلى البلد الأم عوض إعادة استثمارها بالبلد المضيف.
- ✓ قيام الشركات المتعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالبلد المضيف.
- ✓ اتساع الفجوة ما بين أفراد المجتمع فيما يخص هيكل توزيع الدخول وذلك لما تقدمه من أجور مرتفعة للأفراد العاملين بها مقارنة بما تقدمه الشركات الوطنية، وهو ما ينتج الطبقية في المجتمع.

---

[1] - سلمان حسين، *الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية مع الإشارة لبعض الدول العربية*، اطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2014-2015، ص27.

[2] - سمير حنا بهنام، *الإستثمار الأجنبي المباشر و أثره على التنمية الإقتصادية لدول نامية مختارة (1990-2011)*، مجلة مركز الدراسات الإقليمية، العدد 22 جامعة الموصل، العراق، 2011، ص ص365-366.

✓ وجود الشركات المتعددة الجنسيات قد يؤثر على سيادة البلدان المضيفة واستقلاليتها، وذلك بخلق التبعية الاقتصادية والسياسية.

وجهت لهده النظرية العديد من الانتقادات أبرزها:

- قيام هده النظرية على فرضية المنافسة التامة، ولكنها فرضية غير موجودة على أرض الواقع.

2- النظرية النيوكلاسيكية

تطورت هده النظرية بفضل بعض المفكرين الاقتصاديين وذلك من أجل وضع تفسير لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حيث عرفت بنظرية التحركات الدولية لرأس المال كنتيجة للفوارق في الإنتاجية الحدية لرأس المال، اي ان هذا الأخير ينتقل من البلد الذي تكون فيه الإنتاجية الحدية لراس المال منخفضة إلى البلد الذي تكون فيه العوائد مرتفعة[1].

نجد أن الشركة لا تتوقف من القيام بالعملية الاستثمارية إلا عندما يتساوى الربح المحقق مع التكلفة الحدية[2]، وهنا نشير إلى انه ضهر اتجاهين بخصوص هذا الطرح:[3]

- **الاتجاه الأول**: والذي يستند إلى معدل نمو السوق واعتباره أساس اتخاذ القرار الاستثماري.

- **الإتجاه الثاني**: اين استند هذا الاتجاه في تفسيره على أن معدا الربح هو أساس اتخاذ القرار الاستثماري، وهو ما أشار إليه برنار بونين (BERNARD, BONNIN)، أن اتخاذ القرار الاستثماري يتعلق بمعدل نمو السوق ومعدل الربح.

من بين أهم الانتقادات التي وجهت لهاته النظرية ما يلي:[4]

✓ عجز هذه النظرية في التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، وذلك لاختلاف أسباب وأثار الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

✓ لم تأخذ هده النظرية بعين الاعتبار انتقال التكنولوجيا والمهارة، الإدارة وغيرها، والتي يتضمنها مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر واستنادها فقط لتدفق رأس المال.

---

[1] - عبد الرزاق حسين حمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص50.

[2] - بن لكحل محمد امين، *تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة بين الجزائر، الأردن، السعودية*، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2016-2017، ص31.

[3] - فارس فضيل، *أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية*، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص68.

[4] - عبد الرزاق حسين حمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص ص51-52 .

✓ الشركات المتعددة الجنسيات تعمل على زيادة حجم استثماراتها المباشرة من خلال الاقتراض من البلدان المضيفة، ومن تم فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتضمن بالضرورة تحركات رأس المال الدولي.

✓ عجز هده النظرية في إعطاء تفسير لدخول الاستثمار الأجنبي المباشر وخروجه في أن واحد ما بين بلدين، بالإضافة إلى أن عامل الربحية ليس هو العامل الأساسي في عملية اتخاذ القرار الاستثماري بالخارج، وإنما هنالك عوامل أخرى كتوسيع نطاق السوق[1].

[1] - اميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص27.

المطـلب الثاني
نظرية عدم كمال الأسواق ونظرية دورة حياة المنتج

1- نظرية عدم كمال السواق

هذه النظرية تقوم في تفسيرها لاتجاه الشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار في الخارج، على اساس غياب المنافسة الكاملة والتامة في أسواق البلدان المضيفة، ونقص عرض السلع بها بالإضافة إلى عجز وعدم مقدرة الشركات الوطنية بالبلدان المضيفة، عن منافسة الشركات الأجنبية في مختلف الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية منها، لما تتميز به هاته الأخيرة من قوة من خلال توفرها على القدرات فيما يتعلق بـــ: الموارد المالية والتكنولوجيا، المهارات الإدارية ...إلخ، أي تمتعها بمزايا احتكارية وهو ما يعد أحد أهم المحفزات التي تقف وراء اتخاذ أي قرار من طرف الشركات المتعددة الجنسيات الاستثمار أو ممارسة أي أنشطة إنتاجية في الخارج[1].

فيما أهم العوامل التي تساهم في استثمار الشركات المتعددة الجنسيات في الخارج أو نقل بعض أنشطتها:[2]

- ✓ الامتيازات والتسهيلات الجمركية والضريبية، المالية الممنوحة من حكومات الدول المضيفة لهاته الشركات بهدف جدب رؤوس الأموال الأجنبية.
- ✓ توفر هاته الشركات المتعددة الجنسيات على قدرات إنتاجية وتسويقية، إدارية، تكنولوجية متميزة مقارنة بالشركات المحلية بالبلدان المضيفة، ما يمنحها خصائص احتكارية.
- ✓ وجود فروقات واختلافات جوهرية ما بين منتجات الشركات المتعددة الجنسيات ومنتجات الشركات الوطنية بالبلدان المضيفة.

---

1 - عميروش محند شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص ص45-46.

[2] - اشرف خليل مصطفى، *إدارة المنظومة التسويقية*، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص175.

✓ تشديد السياسات المتعلقة بالحماية الجمركية في البلدان المضيفة، مما ينجم عنه صعوبات كبيرة في عملية التصدير لها، وهو ما يجعل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهم أداة لغزو والولوج لهاته الأسواق.

من بين الانتقادات الموجهة لهاته النظرية:

- استناد هذه النظرية في فرضيتها إلى إدراك الشركات المتعددة الجنسيات بجميع الفرص الاستثمارية في الخارج، وهو ما لا يستند للواقع من الناحية العملية.

- عدم تقديمها تفسير لتفضيل الشركات المتعددة الجنسيات للمشاريع المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، من أجل استغلال المزايا الاحتكارية، في حين بإمكانها تحقيق ذلك من خلال الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي المباشر، واستنادا لنظرية عدم كمال الأسواق.

قدم هايمر وكيندلبرجر (KINDLEBERGER and HYMER) نظرية المنشأة الصناعية، والتي فسرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة على اساس تحقيق أكبر عائد في الخارج مقارنة بالعائد المحقق في البلد الأم، شريطة تمتع هذه الشركات بمزايا احتكارية كالتفوق التكنولوجي الموارد المالية الكبيرة، العمالة الماهرة...إلخ، مقارنة بالشركات المحلية بالبلد المضيف.

2- نظـرية دورة حـياة المنتج

كان فرنون (VERNON) وزملاءه من جامعة هارفرد الأمريكية، أول من أدرك أهمية النظريات الحديثة للتجارة والاستثمار التي طرحت في الخمسينيات والستينيات من القرن 20م اين استخدم فرنون في 1966 ما يعرف بفرضية دورة حياة المنتج، من أجل المساعدة في تفسير ظاهرة الأنشطة الخارجية للشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية في فترة ما بعد الحرب، وبالأخص منها المنتجات المصنعة التي تتميز بالتكنولوجيا المتقدمة والمرونة المرتفعة للطلب[1].

قدم فرنون تفسيرا هاما للعلاقة ما بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف مراحل تطور المنتج، والتي تتأثر بالتكاليف المقارنة كتكلفة اليد العاملة، الابتكار، تكاليف البحث والتطوير. إلخ[2].

[1] - Michael du pont, *Foreign direct investment in transnational economics a case study of china and poland*, Mac millan press, Great Britain, 2000, p11.

[2] - Saeed Tayara, *Commerce international et investissement directs étranger*, Thèse doctorat, faculté de science économique, université depoitier, France, 2016, p90.

فالمنتج الجديد سرعان ما ينتشر في البلدان الصناعية، على أن يصبح نمطيا، أي أن الفجوة التكنولوجية بين مختلف الشركات الأجنبية والشركات المحلية تزول، وهو ما يؤدي إلى اشتداد المنافسة فيما بينها في إنتاج مختلف هذه المنتجات، وسعيا منها الحفاظ على حصتها ونصيبها في الأسواق الخارجية، فإن الشركات المتعددة الجنسيات، وجهت أنظارها إلى الدول النامية بهدف توسيع إنتاجها[1].

وفقا لفرنون(VERNON) فإن نظرية دورة حياة المنتج تمر بـــ: ثلاثة(3) مراحل أساسية هي:[2]

- ✓ **مرحلة إبـتكار المنتج**

عند إدخال المنتوج الجديد إلى السوق فإنه يتم تخصيص نفقات كبيرة للبحث، التطوير، الإعلان من أجل كسب عدد كبير من المستهلكين، وهنا الشركة لا تأخذ بعين الاعتبار مستوى سعر عرض المنتج الجديد(تكلفة إنتاجه)،بحيث يتم اختبار وتجربة المنتج الجديد بالبلد الأم، الذي يتميز بعدد كبير من المستهلكين ذوي الدخول المرتفعة بهدف إشباع الطلب المحلي، ومن أجل البحث عن فرص للربح، وكنتيجة لوجود فائض في الإنتاج فإن الشركة تبدأ بالبحث عن فرص للتصدير للدول المتقدمة، وذلك للتشابه في قدرات وميزات المستهلكين مع مستهلكي البلد الأم، ومن ثم تبدأ عملية تصدير المنتج تدريجيا إلى الاسواق الخارجية.

- ✓ **مرحلة المنتج الناضج**

تشهد هذه المرحلة من حياة المنتج ظهور المنافسة اين يتطور المنتج بسرعة، وهنا لا تستطيع الشركة زيادة إنتاجها المحلي ذلك لآن الطلب على منتج الشركة أصبح أكثر حساسية للسعر، ويتوجب على الشركة العمل على نقل نشاطها إلى الخارج اين تنخفض تكاليف الإنتاج وترتفع الإيرادات، ومن تم يتم التصدير من هذا البلد إلى البلد الأم ومختلف الأسواق العالمية.

- ✓ **مرحلة افلول المنتج**

في هذه المرحلة يصبح المنتج نمطي، إذ تصبح عملية الإنتاج موحدة حيث يصبح المنتج لا يمكن تمييزه عن المنتجات الأخرى، وذلك راجع إلى اشتداد المنافسة وزوال الفجوة التكنولوجية، وتصبح التكاليف هي المحدد الأساسي والرئيسي لموقع الإنتاج، بحيث تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بنقل استثماراتها و أنشطتها إلى البلدان الاقل نموا والتي تمتاز بالتكلفة المنخفضة

[1] - عميروش محند شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص47.

[2] - عبد الرزاق حسين حمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص ص61-62.

للعمالة سعيا وراء المزايا الاحتكارية، اين تصبح تلك الدول كقاعدة تستخدمها الشركات المتعددة الجنسيات في تصدير منتجاتها نحو البلد الأم وباقي الدول المتقدمة الأخرى، و فيما يلي مخطط بياني يوضح مختلف المراحل السابقة.

شكل رقم4.1: دورة حياة المنتج الدولي

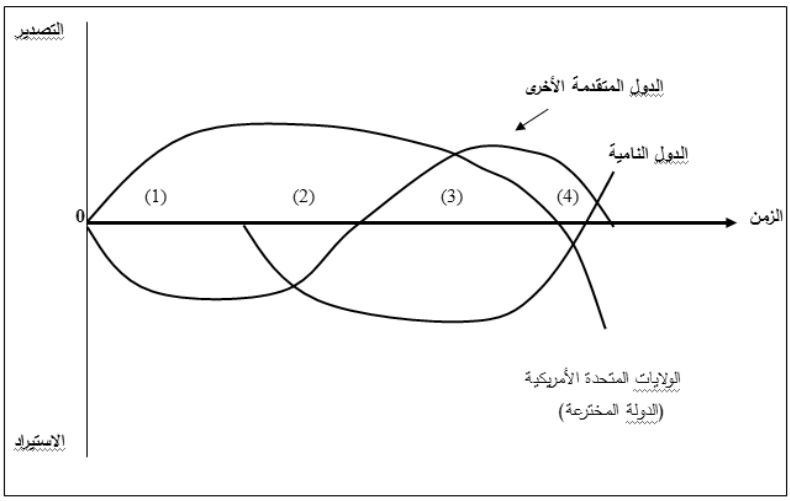

المصدر: فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص73.

من أبرز الانتقادات التي وجهت لهده النظرية ما يلي:

✓ إهمالها للدوافع الأخرى التي تؤثر في القرار الاستثماري للشركات المتعددة الجنسيات، والتي يمكن أن تكون دوافع اقتصادية وسياسية، اجتماعية بغض النظر عن المزايا المكانية التي تتمتع بها في الدول المضيفة[1].

✓ تأكيدها على أهمية الابتكار والتفوق التكنولوجي، الدي يعتبر كأهم دافع لتحركات الشركات المتعددة الجنسيات، من أجل الاستثمار بالخارج وهو ما يؤكده الواقع في بعض المنتجات كالحواسيب، ولكن في المقابل يصعب تطبيق هده النظرية في بعض المنتجات التي تمتاز بكثافة تكنولوجية عالية ودقيقة، اين يبقى البلد الأم محتكرا لها[2].

[1] - أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص30.

[2] - عميروش محند شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص50.

المطلب الثالث
نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية

تقوم هذه النظرية على فرضيات عدم كمال الاسواق وعدم كمال المعلومات، والذي يعد بمثابة حاجز وعائق يقف امام قيام تجارة دولية كفؤة، فيما يتعلق بالأصول الغير منظورة أو المزايا المعنوية التي تمتلها الشركة المستثمرة بالخارج، فالشركات المتعددة الجنسيات ونظرا لامتلاكها مزايا احتكارية غالبا تقوم بممارسة أنشطتها المختلفة بصورة مباشرة كالبحث والتطوير، براءات الاختراع، ومختلف العمليات الإنتاجية والتسويقية الجديدة سوآءا داخل الشركة الأم، أو مابين الشركة الأم وأحد فروعها بالخارج، بمعنى انها تقوم بتدويل عملياتها داخليا فهي بذلك تحتكر الابتكارات والاختراعات عوضا عن تصديرها وبيعها للشركات المحلية في الدول المضيفة، وهذا ما يمكنها من تجاوز مختلف القيود والعراقيل التي تفرضها مختلف الحكومات على أسواقها والتي من المكن أن تؤثر على حرية التجارة، كما تضمن من جهة أخرى عدم دخول منافسين من خلال القيود التي تضعها وتمنع انتقال احدث الابتكارات إلى أسواق البلدان المضيفة[1].

فيما يلي أهم المزايا التي يحققها الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية:[2]

- ✓ التقليل من تكلفة المعاملات كنفقات الاتصال والنفقات الإدارية إلى أدنى حد ممكن.
- ✓ إمكانية تحقيق أرباح في الخارج أكبر من مستوى الأرباح التي تحققها محليا.
- ✓ زيادة الكفاءة الإنتاجية وتطوير عمليات التخطيط ومراقبة الإنتاج، خصوصا الإمداد بالمدخلات الرئيسية التي تدخل في العملية الإنتاجية.
- ✓ تساهم في تجاوز القيود والعراقيل التي تفرضها الحكومات (التعريفات الجمركية، الضرائب. إلخ) عن طريق استخدام التمييز السعري.

[1] - اميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص30.

[2] - عبد الرزاق حسين حمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص56.

من بين أهم الانتقادات الموجهة لنظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية:[1]

✓ تركيز هذه النظرية على المزايا الاحتكارية وإهمالها للمزايا المكانية في البلدان المضيفة، والتي اساسي كمحدد اساسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

✓ إهمالها للقيود والعراقيل المفروضة على التجارة الخارجية من طرف حكومات البلدان المضيفة.

✓ عدم تفسيرها لقيام الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي المباشر في صورة عمليات الاستحواذ والتملك بالبلدان المضيفة، التي لا تتوفر على المزايا الاحتكارية.

[1] - عدنان داود محمد العداري، مرجع سبق ذكره، ص65.

المطلب الرابع
نظرية الموقع والـنـظرية الانتقائية

1- نظرية الموقع

تقوم هذه النظرية على مجموعة من العوامل والدوافع، التي يتم على اساسها قيام الشركات المتعددة الجنسيات من اتخاذ قرار الاستثمار في البلدان المضيفة، على غرار المزايا المكانية التي تمتاز بها هاته الدول أي أن القرار الاستثماري الذي تتخذه هاته الشركات من أجل مباشرة أنشطتها الإنتاجية والتسويقية بالخارج يرتبط بمجموعة من العوامل للبلد المضيف نصيب منها، أما النصيب الأخر له صلة بالمتغيرات على الصعيد الدولي، وبالتالي فإن القراري الاستثمار للشركات المتعدد الجنسيات مرتبط أيضا بموقع الدولة المضيفة[1].

تتضمن هاته الدوافع مختلف العوامل التي لها صلة بتكاليف الإنتاج والإدارة والتسويق، العوامل المرتبطة بالسوق على النحو التالي:

1-1- العوامل المرتبطة بالتكاليف

نذكر منها: مدى توفر مدخلات العملية الإنتاجية من مواد أولية وعمالة وتكلفتها، بالإضافة إلى مستوى تكاليف النقل، ومختلف التسهيلات التي تدخل ضمن العملية الإنتاجية.

1-2- العوامل التسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق

من بينها: حجم السوق وإمكانية نموها في المستقبل بالدول المضيفة، حدة المنافسة مع الشركات المحلية بالبلد المضيف، مدى توفر قنوات التوزيع، وكالات الإشهار.

[1] - عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص86.

1-3- العوامل المرتبطة بالمناخ الاستثماري

تتضمن مدى الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتوفر البنية التحتية والمنشآت القاعدية وشبكة الطرقات، القوانين والتشريعات بالإضافة النظام الضريبي السائد، التسهيلات والقيود المفروضة من طرف الحكومات على الملكية الكاملة للمشاريع من طرف الأجانب، مختلف التسهيلات والامتيازات الممنوحة من البلدان المضيفة للمستثمرين الأجانب.

1-4- عوامل ضبط التجارة الخارجية

على غرار القيود والإجراءات المفروضة من حكومات الدول من أجل حماية الشركات المحلية من منافسة الشركات الأجنبية كفرض التعريفات الجمركية، انتهاج نظام الحصص، مختلف القيود المفروضة على التصدير والاستيراد، ما من شانها تقييد حركة التجارة الخارجية.

1-5- عوامل أخرى

منها موقع البلد المضيف، حجم المبيعات، الأرباح المتوقعة، مختلف القيود والحواجز المفروضة من حكومات البلدان المضيفة على حركة رؤوس الأموال نحو الخارج وإمكانية تحويل الأرباح.

تم تطوير هده النظرية على يد روبوك وسيموندس(ROBOCK and SYMONDS)، والتي عرفت **بنظرية الموقع المعدلة،** هاته الأخيرة أضافت مجموعة من العوامل والمحددات التي تؤثر على اتخاذ القرار الاستثماري للشركات المتعددة الجنسيات بالبلدان المضيفة[1]، وتستند هده النظرية في طرحها إلى ثلاثة مجموعات من العوامل:[2]

✓ **العـوامل الشـرطية**

- خصائص السلعة(المنتج): كنوع السلعة، المدخلات اي العناصر التي تدخل في العملية الإنتاجية من مواد أولية والموارد المالية والعمالة. إلخ.

- الخصائص المميزة لبلد المضيف: ونذكر منها مستوى الدخل الفردي، حجم الطلب في السوق المحلي، مدى الاستقرار السياسي والاقتصادي، توفر مدخلات العملية الإنتاجية من مواد أولية ويد عاملة.

- علاقة البلد المضيف بالعالم الخارجي: تشتمل على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، سوآءا على الصعيد السياسي أو الاقتصادي، والتي تعمل على تحرير التجارة الخارجية وتسهيل عمليات

[1] - عبد الرزاق حسين حمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص57.
[2] - عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص88.

التصدير والاستيراد، بالإضافة إلى انتقال الأفراد ومختلف البضائع، المعلومات وحركة رؤوس الأموال ما بين البلد المضيف وباقي دول العالم.

✓ **العوامل الدافعة**

- الخصائص المميزة للشركة: وهي تتمحور حول الإمكانيات التي تتمتع بها الشركة، من حيث الكبر(الحجم) وتوفر الموارد المالية والبشرية، الإدارية، الفنية، التكنولوجية. إلخ.

- المركز التنافسي للشركة: تشتمل مدى قدرة الشركة على المنافسة، وإمكانية مقاومتها وصمودها، بالإضافة إلى قدرتها على مواجهة مختلف المخاطر التجارية، التي يمكن أن تتعرض لها... إلخ.

✓ **العـوامل الحاكمة**

- الخصائص المميزة للبلد المضيف: نذكر منها مدى تهيئة المناخ الاستثماري وذلك بتقديم الامتيازات وتوفير مختلف التسهيلات والحوافز، بهدف جدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إضافة إلى كل ما تعلق باللوائح والقوانين ومدى استقرارها. إلخ.

- الخصائص المميزة للبلد الأم: ونذكر منها مدى التسهيلات والإجراءات فيما يتعلق بحرية انتقال رؤوس الأموال من البلد الأم نحو البلدان المضيفة، الارتفاع في تكلفة العناصر التي تدخل في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى مختلف الاتفاقيات الثنائية ما بين البلد الأم والبلد المضيف. إلخ.

2- النظرية الانتقائية

تسند هده النظرية لجون دنينج **(J. DUNNING)** اين عمل على دمج ثلاثة فرضيات في فرضية واحدة وتعرف هاته النظرية بنموذج **(OLI)**، **ower ship.location.internalizatio)** **(advantage** اي الملكية، الموقع، الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية[1]، اين انطلقت هذه النظرية من التساؤلات التالية:[2]

✓ لماذا لا يتم تلبية الطلب على سلعة معينة في بلد معين من قبل شركة محلية في نفس البلد أو عن طريق شركة أجنبية تصدر من بلد ما؟

[1] - العامري سعود حايد مشكور، *المالية الدولية نظرية وتطبيق*، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص55.

[2] - Imad moosa, *Foreign direct investment*, theory and evidence, palgrave, New York, 2002, p.36.

✓ لماذا لا تستخدم الشركة أثناء توسعها في ممارسة أنشطتها القنوات الأخرى كالتصدير ومنح التراخيص؟

اعتمد دنينج في تفسيره لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر على شرط توافر ثلاثة مزايا، بمعنى أن القرار الاستثمار الذي تتخذه الشركات المتعددة الجنسيات من أجل الاستثمار بالخارج يتوقف على:[1]

2-1- مزايا الملكية

ذلك بامتلاك الشركة لمزايا احتكارية في الخارج مقارنة بالشركات المحلية للبلد المضيف، اين تتضمن تلك المزايا امتلاك الشركة لأصول ملموسة وغير ملموسة، والتي تكسبها الميزة التنافسية كالقدرات التسويقية، حجم الموارد المالية، واحتكارها للخبرات الفنية والتكنولوجيا المتطورة بالإضافة إلى قدرتها على تنويع المنتج وسهولة اختراقها لمختلف أسواق الإنتاج.

2-2- مزايا الموقع

تعرف أيضا بالمزايا المكانية، ويشترط هنا أن تتفوق المزايا بالدولة المضيفة على مزايا البلد الأم، ومن بين أهم هاته المزايا: الاستقرار السياسي والاقتصادي، حجم السوق، توفر البنية التحتية والهياكل القاعدية، انخفاض مستوى تكاليف مدخلات العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى مختلف التسهيلات والحوافز الاستثمارية بالبلدان المضيفة.

2-3- مزايا الاستخدام الداخلي

هنا تفضل الشركة المستثمرة في الخارج، الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر بهدف استغلال ميزتها الاحتكارية، عوض استغلالها عن طريق البيع أو التأجير أو منح التراخيص.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر وفقا للنظرية الانتقائية إستناد إلى جملة المزايا السالفة الذكر، إلا أن هذه المزايا قابلة للتغير مع مرور الوقت، فهي لا توزع بشكل منتظم على الشركات[2]، ومع ذلك فإن هده النظرية قدمت تفسير إلى حد بعيد لظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

[1] - اميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص33.

[2] - عبد الرزاق حسين حمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص59.

المبحث الثالث
المحددات العملية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر
في البلدان المضيفة

نظرا للمكانة التي أصبح يحظى بها الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أداة للتمويل الخارجي بالبلدان النامية، اشتد التنافس بين دول العالم من أجل جدب أكبر قدر ممكن من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا ان عملية جدب هدا الأخير تتوقف على مجموعة من العوامل.

المطلب الأول
المحددات السياسية والقانونية والتشريعية

1- المحددات السياسية

تولي اهتمام كبير للأوضاع السياسية بالبلدان المضيفة، بحيث يعد الاستقرار السياسي شرط مسبق وهو يؤثر بشكل كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المضيفة، وقد توصلت العديد من الدراسات على أرض الواقع إلى عمق العلاقة ما بين عدم الاستقرار السياسي والمتغيرات الاقتصادية الكلية، إذ أن البيئة السياسية الغير مستقرة تؤدي إلى زيادة مخاطر الاستثمار، ومن ثم العزوف عن إقامة مشاريع استثمارية، كما أنه يتسبب في ارتفاع مستويات التضخم وهو ما يضعف من التراكم الرأسمالي للبلد، فالاستقرار السياسي هو مفهوم مركب يقاس من خلال العديد من المتغيرات كالثورات، الانقلابات العسكرية، الاحتجاجات، أعمال العنف والشغب، الإرهاب، عمليات الاغتيال. إلخ[1].

خلصت دراسة أجراها البنك الدولي على 400 شركة تنتمي إلى 21 بلد متطور، فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الاستثماري بالدول النامية، أن ما نسبته 61%من المستثمرين يعتبرون أن المخاطر السياسية، تعد من أهم العوامل التي تساهم في اتخاذ القرار الاستثماري بالدول النامية، أي أن مدى الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والتأميم تعد من أهم المتغيرات التي تتحكم في اتخاذ القرار الاستثماري للشركات المتعددة الجنسيات بالخارج، أي أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الخارج يتوقف على مدى الاستقرار السياسي بالبلدان المضيفة[2].

[1] - علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص ص 126-127.
[2] - عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص 66، ص67.

وهو ما أكدته دراسة شنايدر وفري (SHNEIDER and FREY) سنة 1985 والتي ضمت 54 بلد نامي خلال سنوات(1980،1979،1976) اين أكدت أن حالة عدم الاستقرار السياسي كان له اثر سلبي على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما تشهده على سبيل المثال لا الحصر بعض الدول العربية كاليمن وليبيا والعراق والتي تعيش حالة لا استقرار سياسي (الحروب، النزاعات السياسية والطائفية، الإرهاب..) وهو ما نتج عنه عزوف وتراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهاته الدول خلال الفترة الأخيرة، وهو ما أكدته إحصائيات الأونكتاد لسنة 2018 حول الاستثمار العالمي.

نشير هنا أن معظم الدول النامية تميزها حالة لا استقرار سياسي وسيادة الأنظمة الديكتاتورية والمستبدة من جهة، ومعاناتها من جهة أخرى من العديد من الأزمات الداخلية والنزاعات والحروب، سوآءا داخليا أو على مستوى البلدان المجاورة، إضافة إلى زيادة تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي، ما تسبب في عدم تكوين مناخ استثماري ملاءم وجاذب، وبالتالي عزوف في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهاته الدول النامية[1].

2- المحددات التشريعية، القانونية والتنظيمية

إن وضع وإعداد تنظيم قانوني شامل ومتكامل أصبح ضرورة ملحة تتطلبها عملية الاستثمار، وذلك انطلاقا من جدب الاستثمارات وطريقة معاملاتها وإجراءات حمايتها (الضمانات) وصولا إلى تصفيتها، ومن أجل تحقيق ذلك يجب أن يتم تحديث القوانين والتشريعات بشكل دوري، بهدف مواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال على المستوى الدولي، شريطة عدم المساس باستقراريه التشريع وهو ما يساهم في خلق نوع من الثقة لدى المستثمر الأجنبي[2]، إد أن الاستقرار التشريعي يلعب دورا هاما قي تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالأخص إدا كانت القوانين تمتاز بالتكامل، الشفافية، الوضوح، وتلغي جميع الحواجز والعراقيل التي تكبح تدفق الاستثمارات إلى البلد المضيف.

ولتحقيق مناخ جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة توجب أن تتوفر التشريعات والقوانين على:[3]

- ✓ قانون موحد للاستثمار يمتاز بالوضوح والبساطة، الشفافية، الاستقرار، كما أنه لا يتعارض مع التنظيمات الدولية المعمول بها في هذا المجال.

---

[1] - علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص ص 128-129.

[2] - عميروش محند شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص93.

[3] - بولرباح غريب، *العوامل المحفزة لجدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها، دراسة حالة الجزائر*، مجلة الباحث، العدد 10، الجزائر، 2012، ص ص103-104.

✓ ضرورة توفره على ضمانات كافية ما من شأنها حماية المستثمر الأجنبي من مختلف المخاطر السياسية.

✓ توفره على نظام قضائي يمتاز بالكفاءة، وقادر على حل النزاعات التي تقع ما بين المستثمر الأجنبي والبلد المضيف.

✓ بساطة وسلاسة الإجراءات ووضوحها فيما يتعلق بالنظام الإداري الموضوع لإدارة الاستثمار، والذي يسهل من الحصول على مختلف البيانات الدقيقة، وفي أي وقت، بالإضافة إلى وضع أفراد دو كفاءة في هذا المجال لتفادي البيروقراطية.

تجدر الإشارة أنه على الرغم من درجة التطور التي عرفتها التشريعات والضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي، إلا انها تبقى غير كافية ذلك أن هاته الأخيرة معرضة للتغيير والتعديل وحتى الإلغاء، من قبل البلد المضيف وبصفة منفردة، ما وضع المستثمر الأجنبي في وضع حرج، وهو ما حفز الشركات المتعددة الجنسيات الدخول في اتفاقيات ثنائية على الصعيد الدولي، بهدف تشجيع وحماية استثماراتها بالخارج[1].

شكل رقم5.1: التعديلات في اللوائح الوطنية للاستثمار خلال الفترة (1992-2008)

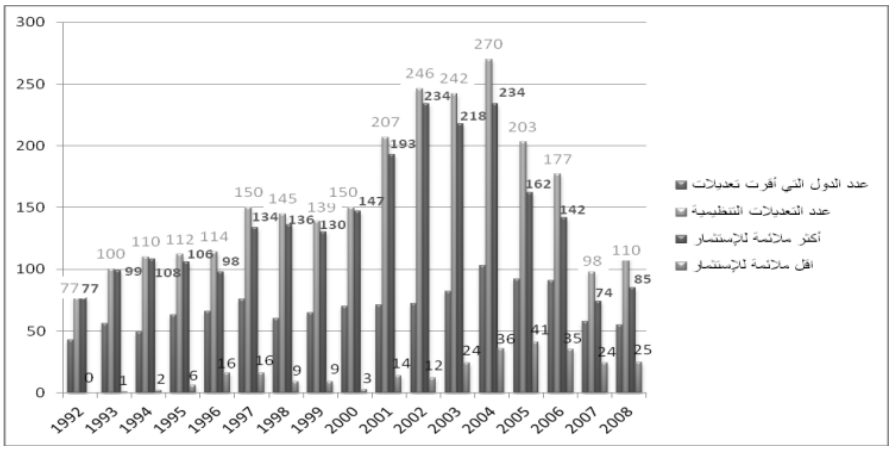

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على:

UNCTAD, world investment report, transnational corporations, agricultural production and development, New York and Geneva, 2009, p.31.

[1] - عبد الرزاق حسين حمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص70.

من الجدول نلاحظ أن الفترة ما بين (2001-2005) سجلت أكبر عدد من التعديلات التي أدخلت على النظم الوطنية في مجال الاستثمار، حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2004 بـــ: 270 تعديل منها 234 لصالح الاستثمار تليها سنة 2002 بـــ:246 تعديل، وبنفس التعديلات التي كانت في صالح الاستثمار مع سنة 2002، فحين أضعف نسبة للتعديلات سجلت خلال 1992،2007 بـــ77 و98 تعديل على التوالي، ويعود ضعف التعديلات سنة 2007 إلى تغير وجهة نظر مختلف البلدان اتجاه الاستثمارات الأجنبية وعملها على توفير مناخ جادب ومحفز لهاته الأخيرة، فوفقا للاستطلاع الذي أعدته الأونكتاد فيما يتعلق بالتغيرات والتعديلات في القوانين واللوائح الوطنية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر اين احصت ما مقداره 110 من التدابير الجديدة والتعديلات في سنة 2008 منها 85 كان أكثر ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بسنة 2007، بقيت نسبة التعديلات الأقل مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر ثابتة مقارنة مع سنة 2007[1]، وبالرغم من المخاوف التي سادت سنة 2008 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2009 من إمكانية زيادة درجة الحماية في مجال الاستثمار، إلآ ان السياسات في هذا المجال ظلت مواتية وملائمة لمزيد من الانفتاح على العالم الخارجي، والحد من الحواجز والعراقيل امام المستثمر الأجنبي وتخفيض الضرائب على الشركات.

في نفس الإطار يجب على الدول أن تقوم بإنشاء مؤسسات وهيئات ودوائر هدفها الأول هو ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال الترويج له دوليا والتعريف بالإمكانيات المحلية والتخطيط له والعمل على توجيهه، وهو ما يساهم في خلق مناخ استثماري جاذب في حالة فعالية هده الهيئات[2].

[1] - UNCTAD, *World investment report, transnational corporations, agricultural production and development*, ibid, p.30.

[2] - بولرياح غريب، مرجع سبق ذكره، ص104.

المطـلب الثاني
المحددات الاقتصادية

هنالك العديد من العوامل الاقتصادية التي تعود للبلدان المضيفة وهي التي تتحكم في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها وسوف نتناول اهمها:

1- الموارد الطبيعية والبشرية

إن توفر المواد الأولية المختلفة وإمكانية إدخالها في العملية الإنتاجية، يعد من أهم العوامل المحفزة لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول النامية، وتتضمن الموارد الطبيعية مختلف الثروات الطبيعية: حجم الأراضي، حجم المواد الخام، المنتجات الزراعية، المعادن، البترول، الغاز، بالإضافة إلى مختلف مصادر الطاقة والمياه، وتبرز أهمية هده الموارد في إمكانية تحقيق أقصى معدلات الربح وذلك بزيادة استغلال اكبر قدر ممكن من هده الموارد الطبيعية، وهو ما سيؤدي بدوره إلى زيادة الفرص الاستثمارية، ومن ثم زيادة جدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما تأكده الإحصائيات أن أكثر من 40% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا (البلدان النامية) تنشط في مجال الاستخراج (النفط، الغاز، المعادن)[1].

كان لمستوى الأجور المتدنية والمنخفضة للعمالة بالدول النامية دور هام في تحفيز وجدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما يؤكد العلاقة الطردية التي تربط انخفاض تكلفة العمالة

بزيادة تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة، إلى البلدان النامية، وعلى الرغم من أهمية انخفاض تكلفة العمالة إلا ان الشركات المتعددة الجنسيات تولي اهتمام للمستوى التعليمي لليد العاملة ومهارتها، وذلك لسهولة تكوينها ومن ثم استغلالها في العملية الإنتاجية مقارنة باليد العاملة غير مؤهلة، والتي تستغرق وقت وجهد أكبر، فالشركات المتعددة الجنسيات تهدف إلى

[1] - علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص ص99-100.

تخفيض تكاليفها الإنتاجية والرفع من حجم أرباحها، عن طريق استفادتها من أحدث الابتكارات العلمية وباستخدام اساليب تكنولوجية متطورة.[1]

2- حجم السوق واحتمالات النمو

يعتبر حجم السوق وإمكانية النمو من اهم العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الاستثماري على مستوى البلدان المضيفة، فكبر السوق الداخلية يزيد من تشجيع وتحفيز تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن بين اهم المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق; متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يعتبر كدلالة على الطلب المحلي، فحين أن عدد السكان يعتبر كمؤشر للحجم فهو يعبر عن الأفاق المستقبلية لنمو السوق.

قدمت الأدلة المستمدة من الدراسات التجريبية على أرض الواقع دعما قويا لأهمية حجم السوق في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كالدراسة الاستقصائية لـ: (WANG and SWAIN) سنة 1997، دراسة (WHEELER and MODY) سنة1991 والتي أكدت على دور وأهمية حجم السوق كعامل محدد في جدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة[2].

لكن الأمر لا يتوقف على هادين المؤشرين فقط إذ يلعب نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والمعبر عنه بمعدل النمو الاقتصادي سوآءا الحالي أو المتوقع، دورا هاما في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أين تتجه إلى البلدان التي تتميز بمعدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستقرة وهي الحالة التي تعرفها الصين التي تعتبر من بين أكبر الدول النامية المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة[3].

3- البنية التحتية (الإنفاق الرأسمالي الحكومي)

تمثل في النفقات المخصصة لاقتناء الأصول الرأسمالية وإقامة الهياكل القاعدية، التي تقوم الدولة بإنشائها كشبكة الطرقات، الجسور، شبكة السكك الحديدية، مختلف وسائل النقل، الموانئ، المطارات...إلخ والتي تعتبر منشآت اقتصادية، بالإضافة إلى صيانة هده الإنشاءات[4]، وهنالك شق ثاني يتضمن المرافق العامة الصحية والتعليمية. إلخ والتي تعد منشآت اجتماعية.

---

[1] - عبد الرزاق حسين حمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص74.

[2] - Bernard Gilroy, Thomas Gries, Willem A. Naudé, *Multinational entreprises foreign direct investment and growth in africa*, physica verlag, Heidelberg, New York, 2005, p.54.

[3] - علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص112.

[4] - محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن، *محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية*، صندوق النقد العربي، ابو ضبي، الإمارات، 2017، ص21.

إذ تلعب حجم البنية التحتية ونوعيتها دورا هاما في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان المضيفة، ففي حالة ضعف البنية القاعدية لبلد ما فهدا يعد أحد المعوقات التي تحول دون استغلال الفرص الاستثمارية، كما أنها تزيد من تعقيد القيام بالنشاطات الإنتاجية، وارتفاع تكاليفها فعلى سبيل المثال تضطر بعض المشاريع الاستثمارية، إلى الاعتماد على نفسها في إقامة بعض الخدمات، ما ينعكس مباشرة على العوائد المتوقعة للمشروع الاستثماري، فالزيادة في المشاريع الأساسية يعمل على تهيئة المناخ العام للاستثمار، ما يساهم في رفع الكفاية الحدية لراس المال وبالتالي ارتفاع في العائد المتوقع عند اي حجم استثمار منجز، ومن ثم الزيادة في الفرص الاستثمارية المربحة، وهو ما يساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي الحالة التي شهدتها دول جنوب شرق اسيا خلال الفترة الأخيرة.[1]

4- معدل النمو الاقتصادي

يعد معدل النمو الاقتصادي المحقق نتيجة لمجموعة من العوامل، لذى فهو يحظى باهتمام كبير من طرف المستثمرين الأجانب، فتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة يسهم في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما يدل على علاقة الارتباط القوية فيما بينهما، فارتفاع معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع والزيادة في الدخل الوطني وهو ما يؤدي إلى تحسين الدخول الفردية، ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات، ما يساهم في توسع الأسواق الداخلية، نتيجة ارتفاع العوائد على الاستثمارات، والذي يعد كحافز قوي امام زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الباحثة عن الفرص الاستثمارية، ومن ثم يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر كدالة متزايدة في معدل النمو الاقتصادي[2].

5- درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي

إن درجة انفتاح البلد المضيف على العالم الخارجي(الانفتاح التجاري) يعتر من أهم المؤشرات التي تساهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بإعتبار أن المستثمر الأجنبي يتجه للاستثمار داخل اقتصاديات البلدان المنفتحة التي لا تفرض قيود وعراقيل على المبادلات التجارية، وحركة عوامل الإنتاج، وفي المقابل يبتعد عن الاقتصاديات المنغلقة، وبما أن هدف المستثمر الأجنبي تحقيق أقصى ربح ممكن فإنه يولي اهتمام للكفاءة الاقتصادية بعيدا عن القيود والعراقيل المفروضة، اي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتجه نحو الاقتصاديات المنفتحة على

[1] - علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص ص114- 115.
[2] - نفس المرجع أعلاه، ص ص119- 120.

العالم، بالنظر للفرص الاستثمارية المتاحة مما يتيح لها عوائد كبيرة، وتبتعد عن الاقتصاديات التي تفرض قيود وعراقيل على حركة التجارة الخارجية (التبادل التجاري) وعوامل الإنتاج[1]، وهو ما أكدته دراسة(KANDIERO and CHITIGA)سنة 2009 من أن نسبة الاستثمارات الاجنبية المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الإفريقية تتجاوب بشكل كبير مع ارتفاع درجة الانفتاح التجاري، كما توصل (LIARGOVAS and SKANDALIS) سنة 2012 إلى التأثير الإيجابي للانفتاح التجاري على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالدول النامية.[2]

6- معدل التضخم

يعتبر معدل التضخم كمؤشر يعبر عن الاستقرار الاقتصادي الكلي على المستوى الداخلي لبد ما، حيث تعتبر معدلات التضخم المنخفضة على حالة الاستقرار الداخلي، اما معدلات التضخم المرتفعة فتدل على عجز وفشل الحكومة في موازنة ميزانيتها من جهة، إضافة إلى عجز البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية من جهة أخرى، وهو ما يؤدي إلى أثار سلبية على الاقتصاد، كتأثيره السلبي على النمو الاقتصادي، وارتفاع التكاليف، كما تسود حالة عدم اليقين فيما يتعلق ببيئة الأعمال، بالإضافة إلى العديد من المشاكل التي يتسبب فيها ارتفاع معدلات التضخم داخل البلد المضيف، وهو ما يحد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان المضيفة[3].

أكدت الدراسات التجريبية على أرض الواقع التأثير السلبي لارتفاع معدلات التضخم على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان المضيفة وهو ما توصلت إليه دراسة (SCHNEIDER and FREY) سنة 1985، ودراسة(URATA and KAWAI) سنة 2000 ...إلخ[4]

7- سعر الصرف

يعد سعر الصرف كمؤشر يدل على مدى الاستقرار الاقتصادي لبلد ما على الصعيد ألخارجي، و ذلك باستقرار سعر صرف عملة دلك البلد، فاتخاذ قرار الاستثمار بالخارج للشركات المتعددة الجنسيات يتوقف أيضا على مدى استقرار سعر صرف عملة البلد المضيف، ففي حالة ما إدا كانت عملة البلد المضيف مستقرة واقل من عملة البلد الأم للمستثمر الأجنبي فهذا يجعل

[1] - عبد الكريم كاكي، سبق ذكره، ص72.

[2] - صلاح الصيعري، احمد البكر، *الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي*، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض، السعودية، 2016، ص16.

[3] - علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص ص122-123.

[4] - Bernard Gilroy, Thomas Gries, Willem A. Naudé, op.cit, p.58.

المستثمر الأجنبي يحوز على قوة شرائية كبيرة، وهو ما يعمل على زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فتحسن سعر الصرف الأجنبي يقابله تراجع وانخفاض في قيمة عملة البلد المضيف، وهو ما يؤدي إلى زيادة مشتريات المستثمرين الأجانب لأصول البلد المضيف، بينما يحدث العكس في حالة ما إدا كان اقتصاد بلد ما يتمتع بعملة قوية أي أن سعر صرفها مرتفع، فهدا يؤدي إلى عزوف المستثمرين الأجانب إلى الاستثمار بهذا البلد، ودلك راجع إلى ارتفاع تكلفة الاستثمار به كنتيجة لارتفاع سعر صرف عملته، ومن ثم عزوف في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة[1].

خلصت دراسة (GOLDBERG and KELIN) سنة 1997 إلى أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، تتأثر بأسعار الصرف الحقيقية في البلدان النامية الواقعة جنوب شرق اسيا، كما أن الدول التي تربط سعر صرف عملاتها بالدولار تصبح اكثر جاذبية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، عند تراجع سعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى، ويحدث العكس في حالة ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى.

فحين أن الدراسة التي قام بها سنة 2014 (LILY and ALL) بينت أن قوة عملات بلدان الأسيان كان لها الأثر الإيجابي على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهنا نميز إذا كان المستثمر الأجنبي يستهدف السوق الداخلية للبلد المضيف فإن ارتفاع قيمة عملة هدا البلد سيؤدي إلى تحسن القدرة الشرائية للأفراد، وهو ما يحفز المستثمر الأجنبي على زيادة الاستثمارات بهذا البلد، وفي حالة استهداف المستثمر الأجنبي للأسواق الخارجية (التصدير) فإن ارتفاع قيمة عملة البلد المضيف سيؤدي إلى تراجع تنافسية السلع المحلية لهدا البلد بالأسواق الخارجية، وهو ما يؤدي إلى عزوف المستثمرين الأجانب من الاستثمار بهذا البلد[2].

[1] - علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص123.

[2] - صلاح الصيعري، احمد البكر، مرجع سبق ذكره، ص ص12- 13.

المطلب الثالث
محددات السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي

إن العمل على توفير بيئة اقتصادية كلية تتميز بالاستقرار والثبات ومحفزة للاستثمار تعد من أهم العوامل التي تشجع الاستثمار عموما والاستثمار الأجنبي المباشر على وجه الخصوص، وذلك لما تبعثه من إشارات إيجابية لكل من المستثمر المحلي والأجنبي، وتهتم هده البيئة بعملية تحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي، باعتبارها متطلبات اساسية لتدفق الاستثمارات، وتحقيق هده البيئة يتم من خلال تبني برامج الإصلاح الاقتصادي والتي تهدف إلى التحكم في التضخم وعجز الموازنة وتخفيض العجز في الميزان التجاري، إضافة إلى تطبيق برامج الخصخصة والذي يعد جزءا هاما في عمليات الإصلاح الاقتصادي بالدول النامية، اين لعب دورا هاما ومؤثرا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إتاحة الفرصة للمستثمرين الأجانب، المساهمة في اقتصاديات البلدان النامية والدخول إلى أسواقها وذلك بإزالة القيود والعراقيل المتعلقة بالاستثمار، نتيجة الأعباء الكبيرة للشركات الحكومية[1].

إن وفرة المعلومات ووضوحها تعد من بين العوامل التي تساهم في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لذي تسعى مختلف دول العالم إلى تهيئة أفضل لمناخ ممارسة الأعمال والجدول أدناه يبرز ترتيب أفضل 10 دول حققت تحسن كبير في عدة مجالات فيما يتعلق بإصلاح بيئة الأعمال.

[1] - اميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص36.

جدول رقم3.1: ترتيب البلدان العشرة الأوائل التي حققت تحسن كبير على الأقل في 3 مجالات حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بين 2017و 2018

إقتصاد	الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	نسبة التغير في مؤشر سهولة اداء الأعمال	الإصلاحات التي تسهل من ممارسة الأعمال									
			بداية النشاط	التعامل مع تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل الملكية	الحصول على القروض	حماية المستثمر	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود	تسوية حالات الإعسار
أفغنستان	167	+10.64	✓				✓	✓	✓			✓
جيبوتي	99	+8.87	✓			✓	✓	✓			✓	✓
الصين	46	+8.64	✓	✓	✓	✓		✓	✓	✓		
ادربيجان	25	+7.10		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓		✓
الهند	77	+6.63	✓	✓	✓		✓		✓	✓		
الطوقو	137	+6.32	✓	✓	✓	✓			✓		✓	
كينيا	61	+5.25				✓	✓	✓	✓			✓
كوت ديفوار	122	+4.94	✓	✓			✓		✓		✓	
تركيا	43	+4.34	✓	✓			✓		✓	✓	✓	✓
روندا	29	+4.15	✓		✓	✓	✓			✓	✓	✓

Source: world bank group flagship report, doing business 2019, **Comparing business regulation for domestic firms in 190 economie,** 16th edition, Wachington, p11.

يمثل الجدول أعلاه ترتيب أفضل عشرة دول التي تصدرت الإصلاحات، اين تم اختيارها على اساس الإصلاحات التي تم اعتمادها، في ثلاثة مجالات فأكثر تناولها التقرير وتم ترتيبها على أساس التحسن المسجل في مؤشر سهولة أداء الأعمال، اين احتلت المرتبة الأولى أفغانستان تليها جيبوتي، إضافة إلى دخول خمسة (5) دول إفريقية في القائمة وهو ما يدل على إدراك الدول الإفريقية لضرورة تهيئة مناخ استثماري ملائم ومحفز ما من شأنه جدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

شهدت الفترة الأخيرة اشتداد المنافسة بين الدول النامية من أجل استقطاب أكبر قدر ممكن من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ودلك من خلال منح العديد من الحوافز والامتيازات والتسهيلات سوآءا فيما يتعلق بالأرباح والفوائد وتحويل الأرباح، وفيما يلي سوف نتطرق لآهم التحفيزات الممنوحة من طرف البلدان المضيفة للمستثمرين الأجانب:

1- الحوافز المالية

تتمثل في التحفيزات الضريبية بشكل كبير والتي هدفها الإعفاءات الضريبية وتخفيف العبئ الضريبي على المستثمر الأجنبي، سوآءا بصفة دائمة أو مؤقتة، وبالأخص في المراحل الأولى لبداية المشاريع الاستثمارية، ومن بين أهم أشكال الإعفاءات الضريبة المؤقتة: ائتمان ضريبة الاستثمار والاستهلاك المعجل للأصول المالية، الإعفاءات من الرسوم الجمركية والضرائب فيما يتعلق بالسلع

المستوردة والواردات الأخرى، بالإضافة إلى الحوافز التي تمنح من طرف البلد المضيف بهدف تشجيع التصدير، وكدى تحفيز الاستثمار بالمناطق الحرة.[1]

2- الحوافز التمويلية

تتضمن الحوافز التمويلية توفير الأموال بهدف تمويل المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة منها، أو من أجل استعادة تكاليف راس المال، أو القيام بعمليات معينة أو تغطية جزء من تكلفة رأس المال، وتشتمل الحوافز التمويلية الموجهة للاستثمار الأجنبي المباشر على الدعم الحكومي، الائتمان الحكومي بأسعار فائدة مدعمة، مساهمة الحومة في راس مال المشروع الاستثماري بالإضافة إلى التأمين الحكومي بمعدلات فائدة تفضيلية[2]، ودلك بهدف التغطية من بعض المخاطر، كخطر التغير في اسعار الصرف، وخطر التأميم والمصادرة.

3- الحوافز الأخرى

تتضمن المعاملة التفضيلية للاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من المجالات، كضمان تحويل الأرباح وراس المال إلى الخارج، تقديم الخدمات الاساسية فيما يتعلق، بإدارة وتنفيد المشاريع، وتزويده بالمعلومات عن السوق، توفير مختلف المواد الأولية التي تدخل في العملية الإنتاجية، المساعدة في تكوين العمالة، تقديم النصائح فيما يتعلق بالعملية الإنتاجية وفن التسويق، بالإضافة إلى توفير البنية الأساسية للمستثمر الأجنبي فيما يتعلق بالأراضي والمباني ومختلف المرافق العامة بقيمة مالية أقل من الأسعار التجارية السائدة، ما من شأنه التخفيض والتقليل من تكاليف إقامة المشاريع الاستثمارية بطريقة غير مباشرة ومن ثم احتمال تحقيق عائد أكبر[3].

تم تصنيف محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة حسب طرح مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في تقريرها الاستثمار العالمي لسنة 1998 إلى ثلاثة (03) أنواع رئيسية والتي تستند في طرحها إلى النظرية الانتقائية لـ: دنينج (Dunning و هو ما يوضحه الشكل أدناه:

[1] - اميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص39.

[2] - سليمان عمر محمد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص32.

[3] - اميرة حسب الله محمد، محددات الإستثمار الأجنبي المباشرو غير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية، مرجع سبق ذكره، ص40.

شكل رقم6.1: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة

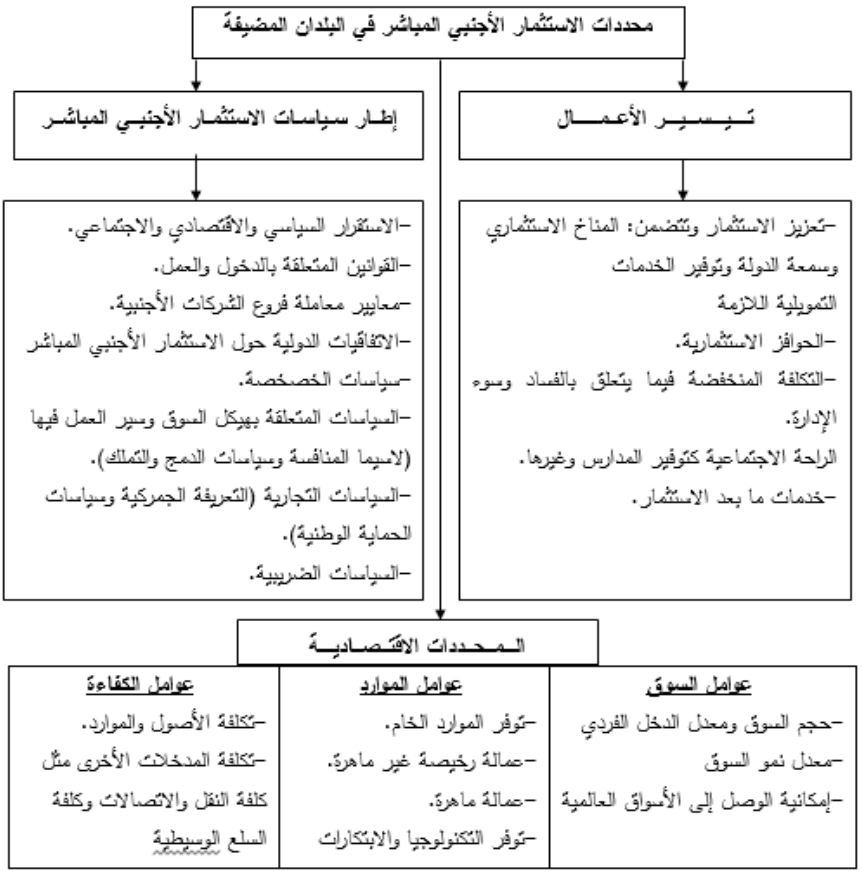

المصدر: عبد الرزاق حسين حمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص68.

خلاصة المحور الأول

تطرقنا في هذا المحور إلى وسائل التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية بالدول النامية اين ركزنا على الاستثمار الأجنبي المباشر هدا الأخير لا ينطوي على تدفق رؤوس الأموال فقط وإنما يصاحبه انتقال للتكنولوجيا المتطورة وكدى الخبرات التنظيمية والفنية، ويتم تفرقة هذا الأخير عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر من خلال امتلاك المستثمر الأجنبي لنسبة لا تقل عن 10% من راس مال المشروع الاستثماري، ما يمنح المستثمر الأجنبي حق الإدارة والتسيير، ويأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة صور وأشكال أهمها المشاريع المشتركة والاستثمارات التي تعود ملكيتها بالكامل للمستثمر الأجنبي بالإضافة إلى الاستثمار بالمناطق الحرة ومشروعات التجميع.

تلعب الشركات المتعددة الجنسيات دورا هاما وجوهريا في تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد الدولي، وذلك لما تمتاز به من كبر حجمها وتنوع أنشطتها وامتلاكها لعدة فروع خارج البلد الأم، وللاستثمار الأجنبي المباشر العديد من المزايا التي تعود على البلد المضيف على غرار سد العجز الحاصل في المدخرات المحلية، وتوفير مناصب الشغل. إلخ لدى فالاستثمار الأجنبي المباشر يعد خيارا استراتيجيا تتبناه الدول النامية من أجل سد القصور الحاصل في المدخرات المحلية واللازم لتمويل برامجها التنموية إلا انه لا يخلو من العيوب لدى من الضروري القيام بدراسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل انتقاء التكنولوجيا المصاحبة له، والتي يجب أن تتوافق مع ظروف البلد المضيف من أجل تعظيم منافع الاستثمار الأجنبي المباشر، نالت ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، تجلى ذلك في النظريات التي وضعت من أجل تفسيره، ونظرا لأهميته ازداد التنافس ما بين دول العالم بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، من أجل جدب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال توفير مناخ استثماري ملائم ومحفز، حيث يتحكم في تدفق الاستثمار الأجنبية المباشرة مجموعة المحددات السياسية والقانونية والتشريعية ومحددات اقتصادي.

المحور الثاني
الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من الأهداف الرئيسة التي تسعى جميع دول العالم لتحقيقه، فالسياسات الاقتصادية المسطرة والمنتهجة على اختلاف برامجها تهدف إلى تطوير مستوى الأداء الاقتصادي وهو ما ينعكس بدوره إيجابيا على الوضع العام للبلد من جميع النواحي، كما تبحث أيضا عن مختلف العوامل والأدوات التي من شأنها الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، وذلك بحكم أنه يعد أهم مؤشر يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي للدولة، كما يعبر ويقيس من جهة أخرى عن درجة تقدم ورفاهية أفراد المجتمع في الدول.

حظي موضوع النمو الاقتصادي باهتمام كبير من قبل العديد من المفكرين والباحثين الاقتصاديين، على اختلاف مدارس الفكر الاقتصادي التي ينتمون إليها، وذلك من خلال صياغتهم للعديد من النظريات والنماذج الرياضية، حيث حاولوا معرفة العوامل المفسرة له والبحث عن أهم محدداته، كما قدموا دراسات على أرض الواقع ركزت على تحديد القنوات الاقتصادية من أجل تفسير الاختلاف والتباين الحاصل في معدلات النمو الاقتصادي من بلد إلى أخر، وكانت لهم إسهامات في تفسير العلاقة بين النمو الاقتصادي ومختلف المتغيرات الاقتصادية الأخرى، على غرار الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يعد كمصدر من مصادر التمويل في ضل العجز المسجل في المدخرات المحلية، بالإضافة إلى نقله التكنولوجيا المتطورة والخبرات التنظيمية الفنية والإدارية وتوفير مناصب الشغل بالبلدان المضيفة مساهما بذلك في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

عليه سيتم من خلال هذا المحور التطرق إلى:

المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي، أنواعه، محدداته وقياسه.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

المبحث الأول
مفهوم النمو الاقتصادي، انواعه، محدداته وقياسه

يعتبر موضوع النمو الاقتصادي من أهم الظواهر الاقتصادية وأكثرها تأثيرا على واقع حياة الأفراد والمجتمعات، واعتباره على راس اولويات حكومات مختلف دول العالم، وما زاد من أهميته الانتقال والتحول من التحليل الاقتصادي الجزئي إلى التحليل على المستوى الكلي، وسوف نتطرق في هذا المبحث لمفهوم النمو الاقتصادي وكيفية قياسه ومختلف العناصر والعوامل المحددة له.

المطلب الأول
مفهوم النمو الاقتصادي

حظي موضوع النمو الاقتصادي بالكثير من الاهتمام، وذلك باعتباره المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي في الدول، كما يعبر أيضا عن درجة رقي وتقدم وتطور المجتمعات.

1- تعريف النمو الاقتصادي

هناك العديد من التعاريف التي تناولت النمو الاقتصادي يمكن أن نذكر منها ما يلي:

« النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني، بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي »[1].

يعرف أيضا بأنه: «**عبارة عن التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي أو الارتفاع المسجل في الناتج الصافي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو خلال فترات زمنية متلاحقة »**[2].

عرف رجل الاقتصاد الأمريكي **simon kuznets** النمو الاقتصادي كالتالي:

« يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبلد ما على أنه زيادة طويلة الأجل في قدرة هذا البلد على تزويد سكانه بمجموعة متزايدة من السلع الاقتصادية، بحيث تبنى هذه القدرة المتنامية في العملية الإنتاجية على أساس التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي تلزمها »[3].

---

[1] - محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، *التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق*، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 73.

[2] - محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، *النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية*، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة، مصر 1999، ص40.

[3] - Pierre Robert, *Croissance et crises analyse économique et historique*, Pearson Education France, Paris, 2010, p.2.

فحين عرف François Perroux النمو الاقتصادي « على أنه الزيادة المستمرة خلال فترة زمنية أو عدة فترات طويلة المدى لمؤشر الإنتاج بالكمية ».[1]

يعرف النمو على أنه « **تلك الزيادة الحقيقية في نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ويمكن أن يقاس من خلال الزيادة الحاصلة في إنتاجية العمل**» [2].

من خلال التعاريف السابقة التي تطرقنا لها على اختلافها نستخلص النقاط التالية:

✓ لا يمكن اعتبار في أي حال أن الزيادة في إجمالي الناتج المحلي تعبر عن حصول نمو اقتصادي في مجتمع ما، إلا إذا رافقت هذه الزيادة حصول ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعد بمثابة شرط أساسي.

✓ أن تكون نسبة الزيادة في الناتج الإجمالي المحلي (الدخل الوطني) أكبر من نسبة تزايد النمو السكاني، وعليه فإن:[3]

$$\text{معدل النمو الإقتصادي} = (\text{معدل نمو الدخل الوطني} - \text{معدل النمو السكاني})$$

✓ أن تكون الزيادة في الدخل الوطني مستديمة وليست ضرفيه.

✓ الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني النقدي، لن تعبر بالضرورة عن نمو اقتصادي إلا إذا كانت هذه الزيادة ناتجة عن ارتفاع حقيقي في الدخل الوطني، وهو ما ينجم عنه تحسن في الإنتاج من ناحية الكم والنوع وبالتالي فإنه لابد من استبعاد أثر التضخم، عند حساب معدل النمو الاقتصادي كما هو موضح في المعادلة الأتية:[4]

$$\text{معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي} - \text{معدل التضخم}$$

$$= \text{معدل النمو الإقتصادي الحقيقي}$$

---

[1] - وليد بشيشي، *دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي دراسة تطبيقية على الإقتصاد الجزائري*، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية، لبنان، 2017، ص310.

[2] - جميلة بغداوي، *أثر الاستثمار في التعليم على النمو الإنتاجي في الجزائر*، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2006-2007، ص16.

[3] - محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص74.

[4] - عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، *اتجاهات حديثة في التنمية*، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2003، ص12.

من خلال ما سبق فإنه يمكن اعتبار أن النمو الاقتصادي متغير كمي والذي يعبر عن الارتفاع السنوي المسجل كنسبة في الناتج المحلي الحقيقي والذي يعكس بدوره ما مدى التوسع الاقتصادي الحاصل في الدولة.

جدول رقم1.2: معدلات النمو الحقيقي حسب الأقاليم الجغرافية في العالم للفترة (2009-2013) (%)

	2009	2010	2011	2012	2013
العالم	-0.4	5.2	3.9	3.2	3.0
الاقتصاديات المتقدمة	-3.4	3.0	1.7	1.4	1.3
الولايات المتحدة الأمريكية	-2.8	2.5	1.8	2.8	1.9
منطقة اليورو (ما عدى لاتفيا)	-4.4	2.0	1.6	-0.8	-0.5
اليابان	-5.5	4.7	-0.5	1.4	1.5
اقتصاديات أخرى متقدمة (ما عدى الولايات المتحدة ودول منطقة اليورو واليابان) وتضم لاتفيا	-1.1	5.8	3.3	1.9	2.3
السوق الصاعدة والاقتصاديات النامية	3.1	7.5	6.3	5.0	4.7
المجموعات الإقليمية:					
كومنولث الدول المستقلة (إضافة إلى جورجيا)	-6.4	4.9	4.8	3.4	2.1
اسيا الصاعدة والنامية	7.7	9.7	7.9	6.7	6.5
اوروبا الصاعدة والنامية	3.4-	4.7	5.4	1.4	2.8
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا+ (أفغانستان وباكستان)	2.8	5.2	3.9	4.2	2.4
أمريكا اللاتينية والكاريبي	-1.3	6.0	4.6	3.1	2.7
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	3.0	5.5	3.9	4.1	2.2
إفريقيا جنوب الصحراء	2.6	5.6	5.5	4.9	4.9

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، التعافي يكتسب قوة لكنه يظل متفاوتا، أفريل 2014، ص180.

من خلال قراءة جدول معدلات النمو الاقتصادي في العالم، لا حضنا أنه تم تسجيل معدل نمو سالب سنة 2009، وكان ذلك تحت تأثير الأزمة المالية العالمية، إلا أنه وبعد سنة 2010 عرف الاقتصاد العالمي انتعاشا اين برز ذلك من خلال تسجيل معدلات نمو موجبة بلغت 3% مع نهاية 2013 بعد أن سجل انكماشا قدر بـــ:0.4% سنة 2009.

كما سجلنا ارتفاعا في معدلات النمو بالنسبة للدول النامية، أين وصل فيها معدل النمو إلى 7.5% سنة 2010، بعد أن حقق 2.7% سنة 2009، وعلى الرغم من أن هناك تراجع في معدلات النمو في البلدان النامية بداية من سنة 2011، وعلى الرغم من انخفاضها فإنها تبقى عموما تحقق مستويات مقبولة، ومن بين الأسباب التي ساهمت في ذلك تسارع التدفقات المالية التي لعبت دورا في انتعاش اقتصاداتها وهذا ما يدل ويؤكد على حقيقة أن الدول النامية كانت من أقل الدول تأثرا بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

أما بخصوص الدول المتقدمة، فقد عرفت هي الأخرى تطورا ملحوظا في معدلات النمو الاقتصادي على الرغم من أنها لم تكن بنفس الوتيرة التي عرفها تطور معدلات النمو في البلدان النامية، وهو ما اكده تحول أداءها الاقتصادي من انكماش قدر بـ 3.4% سنة 2009، إلى نمو إيجابي وصل إلى: 1.3% سنة 2013، وقد استمر تراجع معدلات النمو انطلاقا من سنة 2011، بعد أن تم تسجيل أعلى معدل نمو سنة 2010 أين قدر بـ 3% والذي تحقق كنتيجة للسياسات وخطط الإنقاذ المطبقة، إلا أن ذلك لا يلغي التحسن الملاحظ والمسجل في هاته الدول و بالخصوص بعد سنة 2009.

شكل رقم 1.2: معدلات النمو الحقيقي في العالم خلال الفترة (2009-2013) الوحدة %

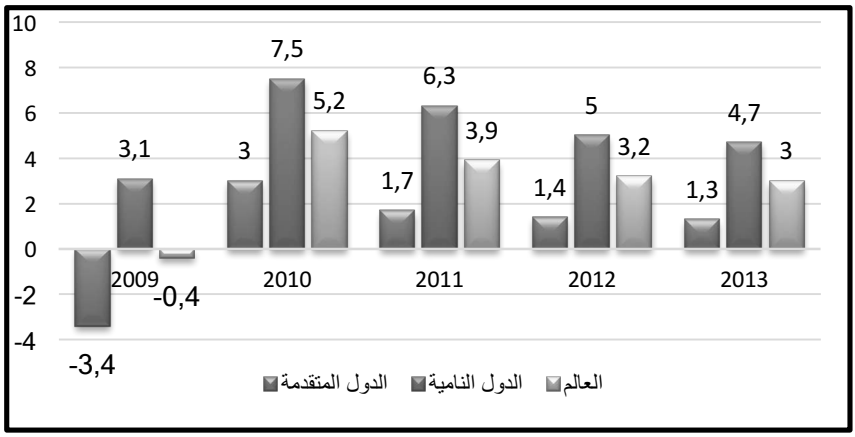

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على بيانات تقرير صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات أفاق الاقتصاد العالمي، أفريل 2014، ص180.

هنا تجدر الإشارة إلى أنه عند التطرق لموضوع النمو الاقتصادي عادة ما يتبادر للدهن مصطلح آخر قريب منه وهو التنمية الاقتصادية، إلى درجة أنه وفي كثير من الأحيان ما يتم الخلط بينهما.

2- مفهوم التنمية الاقتصادية

هناك العديد من التعاريف التي تناولت التنمية الاقتصادية كل حسب وجهة نضره اين نميز تيارين رئيسين:

✓ التيار الأول ويمثله الفكر الاقتصادي الغربي والذي يؤكد **على أن التنمية الاقتصادية هي تلك العملية التي تهدف، إلى الزيادة في الطاقة الإنتاجية مما يترتب عنها زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي بصفة دائمة ومنتظمة على المدى الطويل،**[1] تجدر الإشارة أن هد التيار لا يميز في الغالب ما بين النمو والتنمية.

✓ ام التيار الثاني الذي يقوده اقتصاديو البلدان النامية فينضر إلى التنمية الاقتصادية: **على أنها تلك العملية التي تهدف إلى تجاوز التخلف وتحقيق التطور، محدثة تغيرات هيكلية في شتى مجالات الاقتصاد الوطني محققة أهدافا على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي،**

[1] - سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، *قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية*، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية مصر، 2014، ص 83.

ومن ثم تحقيق مستوى من الرفاه لغالبية الأفراد وذلك بالاستفادة من أحد الأدوات التكنولوجية المستخدمة في العملية الإنتاجية.[1]

ولإزالة هذا اللبس سنحاول إبراز أهم نقاط الاختلاف بينهما في الجدول التالي:

جدول رقم2.2: أوجه الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
النمو هو عبارة عن زيادة متواصلة في الدخل الإجمالي الحقيقي وفي متوسط نصيب الفرد منه أو الناتج الإجمالي وهو مصطلح كمي يتم من خلاله قياس نسبة الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي.	هو مصطلح ذات طبيعة كمية وكيفية (نوعية) في نفس الوقت وهي عبارة عن : التنمية = النمو بالإضافة إلى مختلف التغيرات الهيكلية في الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية من أجل توفير حياة أفضل لأفراد المجتمع (حياة الرفاه)
مفهوم النمو يتميز بالضيق ويتم تلقائيا وبدون وجود أي قرارات تسعى لإحداث تغير هيكلي للمجتمع.	مفهوم التنمية أوسع وأشمل وهي عملية مخطط لها تسعى لإحداث تغير هيكلي وجدري في النشاط الاقتصادي، هيكل الإنتاج وكدى الإطار الاجتماعي والثقافي لأفراد المجتمع.
يهتم النمو بالجانب المادي فقط مع اهماله للجانب البشري(الإنساني) ونظرياته ترتبط باقتصاديات الدول المتقدمة.	التنمية الاقتصادية تهتم بالجانبين المادي والبشري، ومجال نظريات التنمية الاقتصادية يرتبط باقتصاديات الدول النامية. كما تعمل على إعادة توزيع الدخل على الطبقة الفقيرة بالمجتمعات
ترتكز نظريات النمو الاقتصادي على التوازن بين عمليتي التوظيف والادخار.	نظريات التنمية تركز اهتمامها على الموازنة بين تراكم رأس المال والزيادة السكانية.

المصدر: من إعداد الباحثان.

[1] - خبابة عبد الله، بوقرة رابح، *الوقائع الاقتصادية العولمة الإقتصادية - التنيمة المستادامة*، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص323.

المطلب الثاني
أنواع النمو الاقتصادي وأهميته

1- انواع النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس النشاط الاقتصادي للدولة، كما أن تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وقابلة للاستمرار تمثل هدفا أساسيا ومحوريا لمختلف الحكومات، فقد يحدث أن يتم تحقيق نمو اقتصادي غير أنه يكون ظرفيا أي أنه لا يستمر لفترة طويلة لذا تم التمييز بين عدة أنواع للنمو الاقتصادي وهي كما يلي:

1-1- النمو الطبيعي

هو ذلك النمو الذي يحدث بصفة تلقائية بفعل القوى الذاتية المتاحة دون أي تخطيط مسبق، ويتسم بكونه يتم ببطيء تدريجي رغم مروره في بعض الأوقات بهزات عنيفة وقصيرة المدى وذلك نتيجة الدورات الاقتصادية.[1]

حدثت ظاهرة النمو الطبيعي تاريخيا بالانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي اين مرت بأربعة عمليات وهي:[2]

العملية الأولى: وهي تمثل مرحلة الانتقال من مرحلة الزراعة إلى مرحلة الصناعة اليدوية فالصناعة الآلية الكبرى.

---

[1]- Jacque Brassur, *Intro à l'économie du développement*, Armond Edition, Paris, France, 1993, p 13.

[2]- مصطفى بن ساحة، *أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر*، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2010-2011، ص07.

العملية الثانية: وهي عملية تراكم أولي لرأس المال، ففي البداية كان يقوم على خدمة التجارة الخارجية للدولة، ليتحول فيما بعد إلى التصنيع.

العملية الثالثة: ويسود هذه العملية الإنتاج السلعي والانتشار الواسع للنشاط الإنتاجي، وذلك بهدف عملية المبادلة في السوق، اين يتم اقتناء مختلف السلع الاستهلاكية بواسطة المداخيل المحققة.

وقد أدى هذا التحول الذي طرأ على المنتجات إلى اعتبار السلع تتبادل في السوق وليست للاستهلاك الذاتي فقط. إضافة إلى سيادة العلاقات السلعية النقدية بالمجتمعات ما ساهم في تحقيق نمو اقتصادي.

العملية الرابعة: وهي عملية خاصة بتكوين السوق الداخلي (محلي)، وهو ما يمهد نحو قيام سوق وطني واسع.

1-2- النمو العابر

هو ذلك النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية أي انه يحدث نتيجة لظروف وعوامل خارجية طارئة، اين يختفي هذا النمو بزوال تلك العوامل التي أحدثته،[1] ويلاحظ هذا النوع من النمو الاقتصادي في الدول النامية بشكل كبير، وذلك نتيجة لتوفر مؤشرات إيجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية، ولكنها سرعان ما تزول. وبمأن هذا النوع من النمو يحصل في ظل جمود للبنية الاجتماعية والثقافية بالبلدان النامية، فإنه يجعله غير قادرا على إحداث آثار المضاعف والمعجل، أو يؤدي في أفضل الظروف إلى احداث نمو بلا تنمية.

1-3- النمو المخطط

هو ذلك النمو الذي يكون نتيجة القيام بعملية التخطيط للاقتصاد الوطني بما يتضمنه من موارد ومتطلبات المجتمع، حيث سعت العديد من الدول الرأسمالية للاستفادة من أدوات التخطيط وذلك قصد رسم سياسات الطلب الفعال من أجل الوصول إلى التشغيل الكامل للعمالة.

يتميز هذا النوع من النمو الاقتصادي بارتباطه بواقعية الخطط الموضوعة وبقدرات ومهارات المخططين، بالإضافة إلى الفعالية ومدى متابعة التنفيذ.

[1] - سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، مرجع سبق ذكره، ص 82.

في الأخير تجدر الإشارة إلا أنه يمكن اعتبار كل من النمو الطبيعي والنمو المخطط بمثابة نمو ذاتي الحركة أي أنه مستقل، فحين يعد النمو العابر نمو تابع يفتقد إلى صفة الحركة الذاتية[1].

2- أهمية النمو الاقتصادي

تبرز أهمية النمو الاقتصادي من خلال الآثار الناجمة عنه والتي تمس كل من الأفراد والدولة على حد سواء، وفيما يلي هذه أبرز اثاره:[2]

2-1- الرفع من مستوى المعيشة

إن النمو الاقتصادي يسمح بزيادة الدخل الحقيقي للأفراد، بالإضافة إلى مساهمته في زيادة حجم الإنتاج الموجه لتلبية حاجات المجتمع، وهو ما يؤدي إلى تحسين مستوى معيشتهم.

وهو ما ضهر جليا على مستوى الدول المتقدمة، فقد أصبح العامل البسيط بإمكانه اقتناء ثلاجة مقابل 20% فقط من الوقت الذي كان يقضيه سابقا في العمل من أجل الحصول على ثلاجة.

2-2- التقليل والحد من مستويات الفقر

هو ما أكدته العديد من الدراسات فعلى سبيل المثال اشارت دراسة Barro and Sala-i-Martine)) التي أجريت سنة 2004 والتي خلصت إلى الزيادة القياسية في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ما بين 1970 و 2000 وزيادة ثراء الفرد بمرور تلك الفترة، بالإضافة إلى التطور الملحوظ في دخل أغلبية دول العالم وهو ما يمكن الأفراد من زيادة الإنتاج وتحسين مستوى معيشتهم.

جدير بالذكر أن النمو الاقتصادي لا يستطيع لوحده المساهمة في القضاء على البطالة والفقر، وإنما يجب أن ترافقه سياسة توزيع عادلة للدخل تحد من التفاوت بين مختلف طبقات المجتمع.

2-3-التعليم:

على الرغم من أن العديد من الدراسات تناولت تأثير التعليم على النمو الاقتصادي مع توفر دلالات معتبرة على التأثير الإيجابي، إلا ان تأثير النمو على التعليم يكتسي نفس الأهمية ففي دراسة أعدها (Asteriou and Agiomrgianakis) سنة 2001 اظهرت وجود علاقة إيجابية

[1] - حبيب كميل، النبي حازم، *من النمو والتنمية إلى العولمة والغات*، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، لبنان، 2000، ص ص27-28.

[2] - https://www.ukessays.com/ess ays/economicsacc essed 02/01/2020.

تكاملية طويلة الأجل ما بين الناتج الإجمالي المحلي والمتغيرات التعليمية المستخدمة في الدراسة، إضافة إلى الرفع من جودة التعليم بتوفير المزيد من المعلمين والمواد التعليمية.

2-4- الصحة والبنى القاعدية

إن ارتفاع مستوى معيشة الأفراد يساهم في تحسين مستواهم الصحي من خلال توفير مختلف السلع والأغذية والخدمات ما يرفع من متوسط أعمارهم، وتعد سوء التغذية وعدد الوفيات بين الأطفال من بين اهم العوامل التي تؤثر بالسلب على متوسط أعمار الأفراد، وهو ما تؤكده عدد الوفيات المسجلة سنة 1990 ما بين الأطفال دون سن الخامسة في الدول النامية، والتي عرفت تحسن ملحوظ خلال 2007.

نشير أن الزيادة في الدخل كنتيجة للنمو الاقتصادي يولد زيادة قدرة الأفراد والدول من الإنفاق في مجال الصحة فيما يتعلق بالبنية القاعدية والمرافق الصحية، الأبحاث الطبية والابتكارات. إلخ، ومع استمرار تحقيق الدول لمعدلات نمو فإن ذلك يسهم في زيادة المخصصات لتطوير البنيية التحتية فيما يتعلق بشبكة الطرق والموصلات، الموانئ، المرافق العمومية، الربط بالمياه والكهرباء. إلخ، وقد أثبت دراسات في المدى الطويل على التأثير الإيجابي للناتج المحلي الإجمالي على مخزون البنية التحتية في المجتمع، مما ساهم بدوره في تحسين مستوى معيشتهم عموما وزيادة في معدلات النمو.

من خلال النمو الاقتصادي تستطيع الدول أن تتخلص من التبعية للخارج، من خلال إتاحة الفرصة للإدارة الوطنية لممارسة دورها في صناعة التنمية بإقامة برامج وأنشطة ومخططات اقتصادية، وهو ما يساهم بدوره في الحد من استنزاف الموارد الطبيعية الوطنية، وتسخير موارد الدولة بما تخدم مصلحتها العامة وبما يجنبها أيضا الوقوع في الهيمنة الدولية والخضوع للشركات متعددة الجنسيات.[1]

[1]- نزار سعد الدين العيسي، سليمان قطف، *الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات*، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 316.

المطلب الثالث
محددات النمو الاقتصادي

لقد تعددت واختلفت العوامل المحددة للنمو الاقتصادي فمنها ما هي اقتصادية محضة ومنها ما هي دون ذلك كالعوامل السياسية والطبيعية والبيئية.

1- تراكم رأس المال

تراكم رأس المال هو عبارة عن مخزون السلع الرأسمالية التي يحوزها الاقتصاد في بلد ما، والتي تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى، ويتحقق هذا التراكم من خلال عملية الادخار والذي يعبر عن ذلك الجزء من الدخل الفائض من عملية الاستهلاك، والذي يستخدم في إنتاج السلع الرأسمالية كشق الطرق وبناء الجسور والمطارات ومختلف الهياكل القاعدية، ومن هنا فإن عملية الادخار تصبح كثمن للنمو الاقتصادي بحيث أنها تمكن من توفير أموال يتم استثمارها وتوظيفها في مشاريع استثمارية[1].

بالنظر للأثر المباشر الذي يحدثه تراكم رأس المال على النمو الاقتصادي من خلال المشاريع الاستثمارية العامة، فإنه بإمكان أي دولة أن تحقق زيادة في طاقتها الإنتاجية وذلك بزيادة رصيدها من رأس المال الحقيقي إذا ما توفرت على فرص للاستثمار لم تكن موجودة من قبل، وانطلاقا من نظرية الإنتاجية الحدية فإنه إذا كان التراكم الرأسمالي يعتبر المصدر الوحيد للنمو، فإنه سيكون هناك تناقص للعائد على رأس المال وذلك تبعا لتناقص إنتاجيته الحدية، مع كل زيادة في الكمية المستخدمة منه في العملية الإنتاجية.

[1] - محمد موسى حربي عريقات، *مبادئ الاقتصاد -التحليل الكمي-*، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص271.

2- كمية ونوعية الموارد البشرية

يؤثر عدد السكان أو حجم اليد العاملة على معدل النمو الاقتصادي من زاويتين:[1]

✓ **الزاوية الأولى:**

من خلال استخدام عدد السكان كمؤشر كمي وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\text{متوسط الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

أي انه لما تكون نسبة الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل النمو السكاني فإنه يؤدي إلى زيادة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، وهو ما يترجم بالارتفاع في معدل النمو الاقتصادي.

✓ **الزاوية الثانية:**

فيتم من خلالها الأخذ بعين الاعتبار لمجموعة من العوامل الكمية والنوعية، ذلك أن زيادة عدد السكان تؤدي إلى زيادة حجم القوى العاملة، أي زيادة عدد السكان الراغبين والقادرين على العمل، الشيء الذي يساهم إيجابيا في التأثير على معدل النمو الاقتصادي.

وقد أكدت استنتاجات البنك الدولي لسنة 1993 فيما يتعلق بمستويات النمو المحققة ببلدان شرق اسيا، يعود إلى التراكم الكبير على مستوى رأس المال البشري.

3- كمية ونوعية الموارد الطبيعية

تعتبر الموارد الطبيعية من مواد أولية وثروات طبيعية التي تزخر بها الدول عنصرا هاما واستراتيجيا ترتكز عليه عمليات الإنتاج، وتزداد قيمتها ومساهمتها في تحقيق النمو والرواج الاقتصادي، كلما استطاع المورد البشري استغلالها على النحو الذي يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع (أي الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية).

تجدر الإشارة إلى أن حجم وكفاءة الموارد الطبيعية لبلد ما قابلة للتغير مع مرور الزمن فهي ليست ثابتة، بحيث انه بإمكان أي دولة تطوير مواردها أو اكتشاف موارد طبيعية جديدة، وهو ما يساهم بدوره رفع معدل النمو الاقتصادي مستقبلا بالنسبة للأجيال القادمة.

[1]- فتيحة بنابي، مرجع سبق ذكره، ص8.

4- التقدم التكنولوجي

يعد التقدم التكنولوجي من أهم المحددات النوعية لحدوث عملية النمو الاقتصادي، وهو عبارة عن السرعة في تطبيق الأدوات الحديثة والمعارف الفنية والأنظمة، والتي تستخدم في العملية الإنتاجية مما يؤدي إلى تطوير منتجات جديدة وتقنيات حديثة أكثر كفاءة من التقنيات السابقة[1].

حضي التقدم التقني وما مدى أهميته وتأثيره على النمو الاقتصادي باهتمام الفكر الكلاسيكي، بحيث أن عملية إدخال التقنيات الجديدة في العملية الإنتاجية يكسب الصناعة المحلية للبلد ميزة تنافسية نتيجة انخفاض التكاليف الحقيقية وارتفاع كميات الإنتاج، وهو ما يساهم في زيادة تنافسية السلع المحلية للسلع الأجنبية سواء على مستوى الأسواق المحلية او الأجنبية، وهو ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي للبلد.

5- الانفتاح التجاري

يساهم الانفتاح الاقتصادي في التأثير على مستويات النمو الاقتصادي ففي الدراسة التجريبية التي قام بها (Sache and Warner) 1995 بناء على عينة من 111 دولة خلصت إلى أن الاقتصاديات المفتوحة حققت نموا ملحوظا وبشكل أسرع من تلك الاقتصاديات المغلقة[2]، كما توصل (Greenaway et Morgan et Wright) في دراستهم التي أجريت سنة 1998 على عينة تضم 73 بلد من أن الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي تربطهما علاقة إيجابية.[3]

6- العوامل بيئية

إن تحقيق نمو اقتصادي يتطلب ضرورة توفر جملة من العوامل تساهم في خلق مناخ ملائم ومشجع على ذلك، ومن أبرز هذه العوامل ضرورة توفر قطاع مصرفي متطور كونه الأداة التي تعمل على تعبئة المدخرات ومن ثم توفير قروض للاقتصاد الوطني، وتوفير نظام ضريبي يتميز بالاستقرار ما يساهم في تشجيع وجدب الاستثمارات الجديدة، بالإضافة إلى توفير نظام قانوني

[1] - طالب محمد عوض، *مدخل إلى الاقتصاد الكلي*، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2006، ص183.

[2] - M.S Oosterbaan and all, *The determinants of economic growth*, springer science+business, New York, Unis etat 2000, p.3.

[3] - وليد بشيشي، مرجع سبق ذكره، ص327.

يعمل على حماية المتعاملين وكل هذا لن يتحقق إلا في إطار الاستقرار السياسي والأمني ووجود إرادة سياسية تدعم ذلك وتسعى لتحقيق النمو الاقتصادي[1].

7- التضخم

وقد أثبتت وأكدت العديد من الدراسات على أرض الواقع العلاقة العكسية التي تجمع بين معدلات التضخم ومستويات النمو الاقتصادي، وهو ما توصل له كل من فيشر قريقوري في سنة 1993، فحين أن (Barro) توصل واستنتج في الدراسة التي قام بها سنة 1997، من أن التراجع في مستويات التضخم يعد كحافز ومتغير يساهم في الوصول على المدى الطويل إلى تحقيق مستويات جيدة للنمو الاقتصادي.[2]

8- التخصص والإنتاج الواسع

إن النمو الاقتصادي ليس مجرد الزيادة في كمية عوامل الإنتاج فحسب، وإنما يتضمن التغيرات الأساسية المصاحبة لعملية الإنتاج، بالإضافة إلا أن النمو الاقتصادي لدولة ما يتوقف ويتحدد جزئيا بمدى قدرة ذلك البلد على زيادة التخصص في موارده الاقتصادية الذي يتم من خلال تقسيم العمل، وهذا الأخير يتحدد بحجم السوق، بحيث أن اتساع السوق ونموها وتحقيق تحسن في التقدم التكنولوجي سوف ينعكس على العملية الإنتاجية مباشرة، إذ يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج (ارتفاع الكميات المنتجة) من جهة وانخفاض التكاليف من جهة أخرى، وهو ما يؤثر في الأخير بالإيجاب على النمو الاقتصادي[3].

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الاقتصاديين يركزون على(3) ثلاثة عوامل رئيسية والتي تعد بمثابة المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي وهي:

زيادة اليد العاملة، تراكم رأس المال وكذا التقدم التكنولوجي، والتي تعد عوامل كمية تسهل من دراستها وتحديد تأثيراتها على النمو الاقتصادي.

[1] - محمد موسى حربي عريقات، مرجع سبق ذكره، ص273.

[2] - وليد بشيشي، مرجع سبق ذكره، ص ص328-329.

[3] - فتيحة بنابي، مرجع سبق ذكره، ص09.

المطلب الرابع
تقدير وقياس النمو الاقتصادي

تكتسي عملية تقدير وقياس النمو الاقتصادي أهمية كبيرة، وذلك باعتبار النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي تعكس وتبرز حقيقة الأداء الاقتصادي.

1- المؤشرات المستخدمة في قياس النمو الاقتصادي

لقياس النمو الاقتصادي في أي بلد فإنه يتم الاعتماد على العديد من المؤشرات ممثلة في المجمعات الاقتصادية الكلية، ولعل من أبرزها مؤشر إجمالي الناتج المحلي (Gross Domestic Product) ويرمز له بـــ: GDP بالإضافة إلى كل من:

- ✓ **الناتج الحقيقي (الدخل الوطني)**

يعبر الناتج الحقيقي على الكميات المنتجة فعليا من السلع والخدمات، والتي يتم تقويمها بالأسعار الثابتة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، ويعتبر الناتج الحقيقي أساس القياس لمعدل النمو الاقتصادي وعلى الرغم من ذلك تم رفضه وعدم استخدامه في تقدير النمو من قبل بعض الاقتصاديين، وذلك من منطلق أن زيادة الدخل أو نقصه قد يؤدي إلى تحقيق نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادة الدخل الوطني لا يعني بالضرورة تحقيق نمو اقتصادي وذلك إذا ما رافقته زيادة في عدد السكان بمعدل أكبر، ونقصه لا يعني التراجع او الوقوع في التخلف عند انخفاضه بمعدلات أكبر[1].

[1] - محمد ناجي حسن خليفة، *النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم*، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2001، ص22.

✓ **الدخل الوطني المتوقع**

يفضل بعض الاقتصاديين قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، وذلك إذا كانت للدولة موارد كامنة وتوفر مستوى معين من التقدم التكنولوجي يمكنها من الاستغلال الأمثل لهذه الموارد.

تجدر الإشارة إلى أن الدخل الفردي يعد من أكثر المعايير استخداما لقياس النمو الاقتصادي على مستوى غالبية الدول المتقدمة، ولكن في الجهة المقابلة توجد هناك مجموعة من الصعوبات على مستوى الدول النامية، وذلك راجع إلى العديد من الاعتبارات كنقص وعدم دقة البيانات والإحصائيات الخاصة بالسكان، بالإضافة إلى التباين ما بين الأسعار الحقيقية والأسعار المصرح بها (الرسمية) وتقلبات أسعار الصرف[1].

هناك طريقتان لقياس معدل النمو الاقتصادي على المستوى الفردي وهما:

- **معدل النمو البسيط:** ويقيس هذا الأخير معدل التغير النسبي في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى، وتكتب صيغته الرياضية كما يلي:[2]

$$\mathbf{CM_s = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}} \times 100\%}$$

حيث:

$\mathbf{CM_s}$: يمثل معدل النمو البسيط

$\mathbf{Y_t}$: يمثل متوسط الدخل الحقيقي في السنة t

$\mathbf{Y_{t-1}}$: يمثل متوسط الدخل الحقيقي في السنة $t-1$.

كما نجدها معبر عنها بـــ:

$$\mathbf{g_t = \frac{GDP_t - GDP_{t-1}}{GDP_{t-1}} \times 100\%}$$

[1] - محمد عبد العزيز عجمية، إياد ناصف، *التنمية الاقتصادية دراسات نظرية تطبيقية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2002 ص72.

[2] - محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، *النظرية الاقتصادية الكلية*، كلية الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص279.

فحين أن النمو في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام يتم احتسابه من خلال إزالة الفارق ما بين معدل النمو الاقتصادي(g) ومعدل الزيادة السكاني (n)أي:[1]

$$g_{percapita} = g - n$$

ومنه:

$$g_{percapita} = \frac{GDPPC_T - GDPPC_{t-1}}{GDPPC_{t-1}} \times 100\%$$

حيث:

$g_{percapita}$: يمثل معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام

$GDPPC$ = نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام

- **معدل النمو المركب:** ويقيس متوسط معدل النمو السنوي في الدخل خلال فترة زمنية طويلة نسبيا.

توجد طريقتين لحسابه وهما: طريقة النقطتين وطريقة الانحدار[2]، أين نكتفي بذكر طريقة واحدة:

طريقة النقطتين:

تكتب صيغتها كما يلي:

$$Y_N = (1 + CM_c)^n$$

$$CM_C = \sqrt[N]{\frac{Y_N}{Y_0}} - 1$$

حيث:

CM_C : يعبر عن معدل النمو الإقتصادي المركب

N : الفرق في السنوات بين أول وآخر سنة في تلك المدة

Y_N : يمثل الدخل الحقيقي للسنة N

Y_0 : يعبر على الدخل الحقيقي في سنة الأساس

يمكن تقدير الناتج الداخلي الخام(GDP) باستخدام ثلاث طرق مختلفة، إلا أنه وفي سبيل ذلك قد تظهر بعض الصعوبات.

[1] - وليد بشيشي، مرجع سبق ذكره، ص311.

[2] - فتيحة بنابي، مرجع سبق ذكره، ص ص6-7.

2- طرق حساب الناتج الداخلي الخام

إن الناتج الداخلي الخام يعبر عن قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل إقليم الدولة خلال فترة زمنية معينة، من خلال استخدام الموارد المتاحة في الاقتصاد بغض النظر عن جنسية المؤسسات المنتجة، والناشطة داخل الدولة، وتكتسي عملية حساب الدخل الوطني أهمية بالغة، باعتباره يفسر العلاقة ما بين مختلف متغيرات الاقتصاد الكلي، وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة ما بين الناتج الداخلي الخام والوطني الخام والتي تمثل الفارق في عوامل الإنتاج المنتقلة من وإلى الخارج، وهنالك ثلاثة طرق لحساب الناتج الداخلي الخام وهي:[1]

2-1- طريقة القيمة المضافة

تعرف القيمة المضافة بأنها تلك الزيادة والارتفاع الحاصل والمسجل في القيمة نتيجة استخدام سلع ما في العملية الإنتاجية، تقوم هذه الطريقة على حساب الفرق بين قيمة الإنتاج على مستوى كل مرحلة من مراحل إنتاج السلع وقيمة السلع الوسيطة (مدخلات العملية الإنتاجية) التي تدخل في تركيب هاته السلع، ويتم الحصول على الناتج الداخلي الخام مقيما بتكلفة عوامل الإنتاج من خلال جمع القيم المضافة في كل القطاعات أي:

الناتج الداخلي الخام = مجموع القيم المضافة في كل قطاعات الإقتصاد المحلي

من بين أهم الميزات التي جاءت بها طريقة القيمة المضافة، هي تفادي إشكالية ازدواج القيم في عملية حساب الناتج الداخلي الخام، وبالتالي عدم تكرار قيمة المنتجات الوسيطة في حساب الناتج الداخلي الخام، مرة كقيمة نهائية ومرة كقيمة وسيطة تستخدم في إنتاج سلعة نهائية أخرى.

تجدر الإشارة إلى أن الناتج الداخلي الخام يعبر عن قيمة ما تم إنتاجه وليس ما تم إضافته للاقتصاد الوطني، وهنا يظهر مصطلح ما يعرف بالناتج الداخلي الصافي (NDP)، ومن هنا يتضح الفرق ما بين الناتج الداخلي الخام(GDP) والناتج الداخلي الصافي (NDP) المعبر عنه بمجموع القيم المضافة الصافية، أي انه تم إنقاص مخصصات اهتلاك رأس المال (DEP) من الناتج الداخلي الخام، وللتوضيح فإن هذا الاهتلاك لا يدخل في عملية الإنتاج كمادة أولية ولكن كتقدير لقسط من العمر الإنتاجي الإجمالي[2].

[1] - بسام الحجار، *علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي*، دار المنهل للنشر، بيروت، لبنان، 2010، ص65.

[2] - نزار سعد الدين السيسي، *مبادئ الاقتصاد الكلي*، دار العلمية الدولية للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص154.

مما سبق يصبح الناتج الداخلي الصافي معبرا عنه كالتالي:

$$\mathbf{NDP = GDP - DEP}$$

2-2 طريقة الدخل:

يقيس الناتج الداخلي الخام إجمالي دخول عوامل الإنتاج العاملة في الاقتصاد المحلي وبالتالي فإن:

الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني

بالتالي فإن مقدار الدخل الوطني بتكلفة عوامل الإنتاج والذي يتكون من (مجموع الأجور+ مجموع الفوائد+ مجموع الأرباح+ مجموع الريوع) يتساوى مع الناتج الوطني، والذي يحسب كمجموع للقيم المضافة الناتجة من الأنشطة الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

من حيث التوزيع فإن إجمالي الناتج الوطني لا يتم دفعه كله أو توزيعه كمداخيل لعناصر الإنتاج وذلك بالنظر للصعوبات والتعقيدات التي تميز العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى حجم أقساط الاهتلاك والتي يتم اقتطاعها من الناتج المحلي الصافي، كما أن تدخل الدولة ودورها في الاقتصاد يؤدي إلى إحداث فارق وتفاوت ما بين الناتج بسعر السوق والناتج مقيما بتكلفة الإنتاج، وذلك باعتبار الدولة تقوم بتقديم إعانات(مساعدات) تدخل في العملية الإنتاجية كما أنها تقوم بفرض ضرائب غير مباشرة.

3-2 طريقة الإنفاق

تعتمد هذه الطريقة على احتساب كافة المبالغ والأموال التي يتم إنفاقها من أجل اقتناء وشراء مختلف السلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد، وذلك خلال فترة زمنية معينة.

وبما أن الإنفاق يساوي الدخل وذلك باعتبار أن ما يتم إنفاقه من طرف فرد معين(مشتري) يمثل ويعتبر دخلا لفرد آخر (بائع) وأن الدخل يساوي الناتج الداخلي الخام ومنه فإن:

الناتج الداخلي الخام = الإنفاق الكلي

$$\mathbf{GDP = Y}$$

حيث أن Y يمثل الدخل الوطني أو الإنفاق الكلي، ويضم العناصر التالية:[1]

$$\mathbf{Y = C + I + G + (X - M)}$$

C : يمثل الإنفاق الاستهلاكي لقطاع العائلات؛

I : الإنفاق الاستثماري الخاص لقطاع الأعمال؛

[1] - محمد عزت غزلان، *الاقتصاد الكلي*، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص67.

G : إنفاق القطاع الحكومي؛

(X-M): صافي التعامل الخارجي.

شكل رقم2.2: تطور حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي في بعض الدول الأوروبية خلال الفترة (2000-2010) (دولار امريكي)

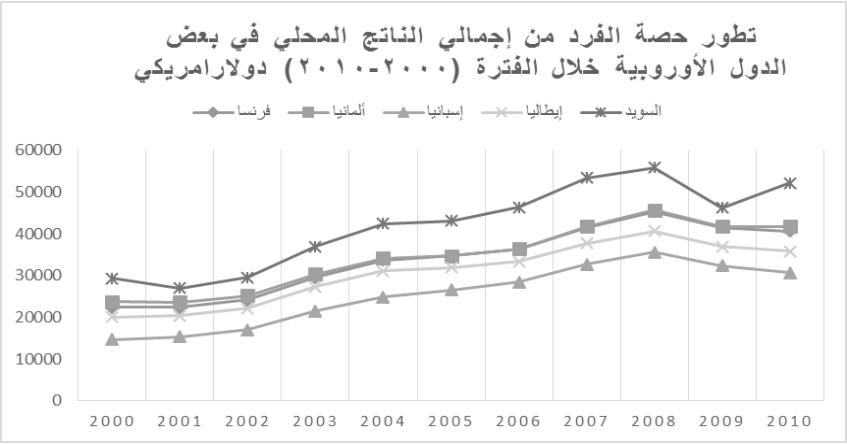

المصدر: من إعداد الباحثان إعتمادا على قاعدة بيانات البنك العالمي

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?end=2010&locations=FR-DE-ES-IT-SE&start=2000&view=chart

من خلال الجدول نلاحظ التطور المستمر والملحوظ الحاصل في حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي، في معظم دول المجموعة ما عدى السويد التي عرفت تراجعا في حصة الفرد من الناتج سنة 2001 على الرغم من احتلالها للصدارة في حصة الفرد على طول الفترة على مستوى القارة الأوربية، وفي المقابل عرفت سنة 2009 تراجع على مستوى جميع الدول وذلك بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ما أدى إلى التباطؤ والتراجع في معدلات النمو على المستوى العالمي بصفة عامة.

3- الصعوبات المتعلقة بحساب الناتج الداخلي الخام (*GDP*)

باعتبار النمو الاقتصادي الحاصل في بلد ما يعبر عنه بالتغير النسبي في حجم الناتج الداخلي الخام، فالنمو يشير إلى ما مدى التطور الحاصل في حجم الناتج الداخلي الحاصل في الاقتصاد المحلي إلى أن هنالك هناك عدة مشاكل لحساب الناتج الداخلي الخام وهي مرتبطة بمفهوم الإنتاج وطبيعته، بالإضافة إلى مشكلات الإنتاج الحقيقي وكذا الصعوبات المتعلقة بالأسعار.

3-1- المشكلات المرتبطة بمفهوم الإنتاج

إن التعدد في المفاهيم التي تفسر الإنتاج أدى إلى إيجاد صعوبة عند احتساب الناتج الداخلي الخام[1].

فالمفهوم الشامل للإنتاج ينضوي على مجموعة من الشروط، والتي يجب أن تكون السلعة او الخدمة خاضعة لها، ونذكر من بينها أن تتسم هاته الأخيرة بالندرة وأن تكون بهدف تحقيق منفعة وتؤدي إلى إشباع حجات الأفراد، وهو مفهوم يضم كافة السلع والخدمات والتي تتوفر فيها الشروط السابقة.

3-2- مشكلة وطبيعة تركيب الإنتاج عبر الزمن

هناك مجموعة من العوامل والتي يمكن أن تؤدي إلى التغير في طبيعة الإنتاج مع مرور الزمن، وهنا نذكر على سبيل المثال التغير في الطلب الكلي أو التغير في أذواق ورغبات المستهلكين، وإمكانية ضهور سلع جديدة وهو ما يجعل سعر هذه السلع في السوق لا تعبر بشكل دقيق عن نوعية الإنتاج وطبيعته، وهو ما يعرقل عملية تقدير حجم الناتج الداخلي.

3-3- مشكلات الإنتاج الخفي

إن وجود بعض النشاطات الاقتصادية التي يتم ممارستها بشكل سري وغير قانوني فهي تعتبر نشاطات غير معلن عنها (الاقتصاد الخفي)، وهو ما يجعل من عملية حساب الناتج المحلي أمرا صعبا ذلك لأن هذه النشاطات أضحت تحقق مداخيل هامة وكبيرة، وهي في نمو مستمر، إذ لا تتمكن الدولة من حسابها وإدخالها في الدورة الاقتصادية.

3-4- المشاكل المرتبطة بالأسعار

يعد السعر عنصرا هاما من أجل حساب قيمة السلع والخدمات وتقديرها، إلا أن استخدامه قد يترتب عنه بعض المشاكل، وذلك باعتبار الأسعار لا تتميز بالثبات، وهو ما ينتج عنه صعوبة في تحديد التغيرات في مختلف قيم السلع والخدمات المنتجة وكذا تقدير حجم الناتج الوطني، لذى من الضروري ان يتم استبعاد أثر هذه التغيرات عند حساب الدخل الوطني وهو ما يتم من خلال استخدام الأرقام القياسية، أي حساب الدخل (الناتج) الوطني بالأسعار القياسية والذي ينطوي بدوره على بعض المشاكل والعقبات.

[1] - فليح حسن خلف، *الاقتصاد الكلي*، دار جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2008، ص ص 94-96.

بالإضافة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لا يفسر ولا يراعي التغيرات الحاصلة في جودة ونوعية المنتجات، والخدمات، كما أن الناتج المحلي الإجمالي يقيس فقط السلع والخدمات التي يتم بيعها وشراءها، فحين يتجاهل السلع التي تقايض ما بين الأفراد والأقارب في بعض الاقتصاديات، كما أن إجمالي الناتج المحلي لا يقيس حجم السلع والخدمات التي ينتجها ويستهلكها الفلاحون والتي تعتبر ذات قيمة فعلية[1].

على الرغم من النقائص وبعض المشاكل والعقبات التي ترافق استخدام الناتج المحلي الخام كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي إلا انه يبقى مقياس مقبول وجيد.

[1] - http://gsociology.icaap.org/reportpdf/World_Economic_Growth.p df, report by The Global Social Change Research, Basic guid to the world economic growth, 1970 to 2007 may 2007, p.7.

المبحث الثاني
النظريات المفسرة للنمو النمو الاقتصادي

تطرق العديد من المفكرين الاقتصاديين على اختلاف المدارس التي ينتمون إليها إلى موضوع النمو الاقتصادي، اين حاولوا فهم وتفسير العلاقة التي تربط ما بين النمو الاقتصادي ومختلف المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وذلك من خلال وضعهم وصياغتهم لنماذج رياضية، والتي هي في تطور مستمر ودائم، وسيتم في هذا المبحث التطرق لأهم نظريات ونماذج النمو الاقتصادي لمختلف المدارس الاقتصادية.

المطلب الأول
نظريات النمو الاقتصادي لدى التقليديين

تعد المدرستين الكلاسيكية والنيوكلاسيكية من أوائل اتجاهات الفكر الاقتصادي، اللتان وضعتا اللبنة الأولى والسباقتان في تناول معالم نظريات النمو الاقتصادي، وهو ما ساهم وفتح المجال أمام ظهور اتجاهات وإسهامات جديدة في موضوع النمو الاقتصادي.

I - نظريات النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك

تعود أهم إسهامات الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو إلى أعمال وآراء مجموعة من الاقتصاديين نذكر منهم "آدم سميث" سنة 1776، "طوماس مالتوس" سنة 1798 و"دافيد ريكاردو" سنة 1817.

1- نظرية آدم سميث

إن آراء آدم سميث تمثل البداية للتفكير الاقتصادي المنظم والمرتبط خصوصا بعملية النمو الاقتصادي، وهو يرى بأن العمل هو المصدر الرئيسي والأساسي لثروة الأمم. وقد اهتم بتجديد العوامل التي تحقق النمو الاقتصادي، بما في ذلك تقسيم العمل والتخصص، وهو ما يؤدي إلى تحقيق مزايا أهمها:[1]

- ✓ زيادة إنتاجية عنصر العمل الناجمة عن التخصص مع زيادة الابتكارات.
- ✓ ربح الوقت والمساهمة في تراكم رأس المال من خلال انخفاض تكاليف الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية.

ويمكن تلخيص أهم آراء آدم سميث حول النمو الاقتصادي فيما يلي:

[1] -مدحت القريشي، *التنمية الاقتصادية -نظريات سياسات وموضوعات-*، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص56.

- ✓ أن النمو في الإنتاج وتحسين مستوى معيشة الفرد يعتمدان على الاستثمار وتراكم رأس المال، وفي نفس السياق يرى من أن الاستثمار بدوره يعتمد على الادخار الناجم عن الأرباح الناشئة من النشاط الصناعي والزراعي ومن التخصص في العمل.
- ✓ ان الإنتاج في المجتمع يقوم على عناصر أساسية هي: العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية ممثلة في الأرض، إضافة إلى توافر البيئة المساعدة على النمو في المجتمع.
- ✓ اشار آدم سميث إلى أهمية القطاع الزراعي ومكانته من خلال اعتباره كمتطلب رئيسي لعملية النمو الاقتصادي داخل المجتمع، رافضا بذلك رأي الطبيعيين الذين يعتبرون أن القطاع الزراعي هو القطاع المنتج الوحيد في الاقتصاد.
- ✓ الدور الهام الذي تلعبه المدخرات في تراكم رأس المال وأن هذا الأخير يعد عامل مهم في النمو الاقتصادي، بحيث أن نموذج آدم سميث للنمو يحركه رأس المال الناتج من أرباح الأنشطة الصناعية، أي انه في ضل غياب المدخرات لا يمكن تحقيق التراكم الرأسمالي ومن تم عدم تحقيق نمو اقتصادي.
- ✓ يشير آدم سميث إلا أن النمو الاقتصادي لن يدوم لفترة طويلة في المجتمع وذلك راجع إلى محدودية الموارد من جهة وثبات عوائد الإنتاج من جهة أخرى، بالإضافة إلى تراجع الأرباح كنتيجة للمنافسة ما يؤدي إلى توقف الصعود التراكمي للمجتمع، وبذلك يتجه نحو الهبوط، لكنه سرعان ما يعاود المجتمع إلى الصعود التراكمي بعد مرو فترة زمنية.
- ✓ حسب آدم سميث توجد هناك ثلاث قيود على النمو الاقتصادي وهي: نقص في عرض العمل ندرة الموارد الطبيعية وتناقص حوافز التراكم، وقد ارتكز تحليله التفاؤلي حول النمو الاقتصادي على المدى الطويل والمبني على تصور الزيادة المستمرة في حجم الإنتاج.

2- نظرية دافيد ريكاردو

اعتبر دافيد ريكاردو أن الزراعة تعد أهم قطاع على مستوى الاقتصاد، وبالتالي فهي أساس أي نمو اقتصادي، إلا أن هاته الأخيرة تخضع لقانون تناقص الغلة إذ أنه لم يعط أهمية للدور الذي يلعبه التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك، نظرا للصعوبة التي ترافق عملية تطبيقها على مستوى قطاع الفلاحة[1].

[1] - إسماعيل شعباني، *مقدمة في اقتصاد التنمية*، دار هومة للنشر، الجزائر العاصمة، الجزائر، 1997، ص64.

ومن خلال تحليله لعملية النمو، فقد قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات رئيسية: الرأسماليون العمال وملاك الأراضي، وحسب ريكاردو فإن للرأسماليين دور مركزي في عملية النمو، من خلال توفيرهم لرأس المال الثابت للإنتاج، بحيث أنهم يعملون على تحقيق أقصى ربح ممكن من خلال قيامهم بإعادة استثمار الأرباح المحققة في إنجاز مشاريع جديدة، بمعنى أخر التوسع في العملية الإنتاجية مما ينعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي، أما الطبقة العمالية فهي أداة لعملية الإنتاج، أما ملاك الأراضي فيعدون المصدر الأساسي لتوفير عنصر الأرض والتي هي نواة عملية الإنتاج[1].

وقد قسم ريكاردو الدخل إلى ثلاث أقسام رئيسية هي:

- ✓ الأجور التي تدفع للعاملين (الطبقة العمالية).
- ✓ الريوع التي تدفع لملاك الأراضي.
- ✓ الربح وهو الحصة التي يحصل عليها الرأسماليون، وبما أن الأرباح حسب ريكاردو هي أعظم هذه الدخول إذ انه يعتبرها المحرك الرئيسي للنشاط والنمو الاقتصادي، فتراجعها وانخفاضها سوف يؤدي إلى الركود الاقتصادي وذلك بسبب تأثر التكوين الرأسمالي في عملية الإنتاج[2].

وقد اشار ريكاردو إلى الأثر السلبي الناتج عن تزايد النمو السكاني، وذلك لأن هذا الأخير يؤدي إلى استغلال واستخدام الأراضي الأقل خصوبة في عملية الإنتاج، وهذا ما ينتج عنه انخفاض في الدخل المتكون من الأرباح والأجور، الريوع وهو ما يؤثر سلبا على عملية الإنتاج، ما ينعكس في الأخير على النمو الاقتصادي[3].

3- تحليل طوماس مالتوس

قسم مالتوس الاقتصاد إلى قطاعين رئيسيين وهما: قطاع الزراعة وقطاع الصناعة، وقد اعتبر أن قطاع الصناعة يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال تميزه بخاصية تزايد الغلة وذلك يعود لتوافر رؤوس الأموال وتزايد إمكانية الربحية، بالإضافة إلى السهولة التي ترافق إدخال وتطبيق التقدم التكنولوجي في عملية الإنتاج، وذلك على عكس ما هو حاصل على مستوى القطاع الزراعي الذي يمتاز بتناقص الغلة كنتيجة لمحدودية الأراضي الزراعية وقلة خصوبتها، لذى

[1] - مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص58.

[2] - عبد الرحمن يسري، *تطور الفكر الاقتصادي*، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 1998، ص220.

[3] - إسماعيل شعباني، مرجع سبق ذكره، ص64.

توجب الاهتمام اكثر بالقطاع الصناعي وذلك من أجل تجاوز إشكالية تباطؤ التكوين الرأسمالي ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي[1].

أما بخصوص نظريته حول السكان فقد اشار إلى زيادة عدد السكان بمتتالية هندسية، فحين ينمو الإنتاج بمتتالية حسابية، ومنه معدل نمو السكان يفوق معدل نمو الإنتاج، بحيث أن ارتفاع عدد السكان من جهة وتقلص الأراضي الزراعية من جهة أخرى سوف يؤدي بالضرورة إلى تراجع إنتاجية العمل، اين تنخفض معها أجور العمال مما يؤدي إلى تدهور المستوى المعيشي لأفراد المجتمع[2].

وقد جمعت أفكار مالتوس ما بين: تأكيده على المكانة الهامة للطلب الفعال، وكذا نظريته حول السكان، بحيث أنه ركز على دور الطلب الفعال على المنتجات في تحفيز العملية الإنتاجية، ومن ثم زيادة الإنتاج فمالتوس هو من رفض قانون ساي للمنافذ(العرض يخلق الطلب المكافئ له)، بمعنى أن الادخار يتمثل في الطلب على السلع الرأسمالية ومن ثم يتساوى الادخار والاستثمار، وقد اعتبر مالتوس أن الادخار يعني عدم الاستهلاك، وهو ما يؤدي حتما إلى تراجع الطلب على المنتجات ومن ثم انخفاض الأرباح مسببة تراجع في حجم الاستثمار[3].

وفيما يلي بعض النقاط التي ارتكزت عليها النظرية الكلاسيكية:

- الحرية في الحياة الاقتصادية وعدم تدخل الدولة فيها.
- اعتبار أن التراكم الرأسمالي هو الأساس في تحقيق النمو ومن ثم التطور.
- يلعب الربح دورا هاما في تحفيز الاستثمار، ذلك أن ارتفاع معدل الأرباح يؤدي إلى ارتفاع معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.
- اعتقاد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة السكون (الركود) كمرحلة نهائية لعملية التراكم الرأسمالي.
- باشتداد المنافسة على التراكم الرأسمالي ما بين الرأسماليين فإن مستويات الأرباح تميل للتراجع.

وبالرغم من الأفكار التي جاءت بها النظرية الكلاسيكية، إلا أنه تم توجيه لها العديد من الانتقادات أبرزها:

---

[1] - ثابت محمد ناصر، *العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي*، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص60.

[2] - نزار سعد الدين العيسى، مرجع سبق ذكره، ص366.

[3] - فتيحة بنابي، نفس مرجع سبق ذكره، ص15.

- ✓ إهمال النظرية الكلاسيكية لأهمية دور القطاع العام، في عملية تعجيل التراكم الرأسمالي.
- ✓ يعتبر النمو الاقتصادي عند الكلاسيك كهدف يسعى لتحقيقه، في حين أنه يعد أداة لتحقيق أهداف أخرى.
- ✓ عدم إعطاء النموذج الكلاسيكي أهمية كبيرة للتطور التكنولوجي، على الرغم من أثره الإيجابي على عملية الإنتاج وباعتراف الكلاسيك أنفسهم، ذلك لاعتقادهم بصعوبة تطبيقه في قطاع الزراعة، وإن تم تطبيقه فإن ذلك لا يلغي تناقص الغلة على مستوى هذا القطاع[1].
- ✓ اعتبار أن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، في مقابل توفر مصادر أخرى للادخار من غير الأرباح كادخار الطبقة الوسطى، وادخار القطاع العام...إلخ.

[1] - محمد مسعي، *سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو*، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص150.

المطلب الثاني
النمو الاقتصادي لدى النيوكلاسيك

ظهر الفكر النيوكلاسيكي مع نهاية القرن التاسع عشر، اين عمل رواد هذا الاتجاه وأكدوا على ضرورة التركيز على الأثار التي ينتجها إدخال العنصر التكنولوجي والابتكارات الحديثة في عملية الإنتاج.

1- النموذج النيوكلاسيكي "هارود – دومار"

إن نموذج "هارود-دومار" يعد من أسهل النماذج وأكثرها انتشارا وشيوعا إذ أن هذا الاخير اعتمد على افكار الكنزين، وقد ركز هذا النموذج على الاستثمار كضرورة حتمية لأي اقتصاد، لتغطية تناقص رأس المال العام (السلع الرأسمالية) نتيجة لإهتلاكها مع مرور الزمن، كما بين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار.

من بين أهم الفرضيات التي ارتكز عليها هذا النموذج ما يلي:

✓ فرضية أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال (K) والتي يتم استثمارها في عملية الإنتاج، وأن معدل النمو في الناتج $\left(\frac{\Delta Y}{Y}\right)$ والتي تعد أساس النموذج تتوقف على الميل الحدي للادخار $\left(\frac{\Delta S}{\Delta Y}\right)$ وكذلك $\left(\frac{K}{Y}\right)$ معامل رأس المال / الناتج، كما افترض أيضا تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار[1].

وقد توصل هذا النموذج إلى وضع معادلة أساسية انطلاقا من:[2]

[1] - مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص75 - 76.

[2] - Pierre Robert, *Croissance et crises, analyse économiques et historique*, op.cit, p.106.

$$v = \frac{K}{Y} \ldots\ldots (1)$$ بحيث :

v : تمثل المعامل الحدي رأس المال.

K : راس المال.

Y : الناتج (الدخل الوطني).

ولدينا الادخار يتم التعبير عنه كنسبة من الدخل: $S = sY \ldots\ldots (2)$ حيث:

S: الادخار الكلي.

s: الميل المتوسط للادخار.

ولدينا الاستثمار يعبر عنه بالتغير الحاصل في رصيد راس المال بمعنى:

$$I = \Delta K \ldots\ldots (3)$$

والاستثمار يرتبط بالناتج وبمعامل راس المال أي: $I = v\Delta Y \ldots\ldots (4)$

وليحدث توازن في سوق السلع والخدمات لابد من تحقق شرط: $I = S \ldots\ldots (5)$

أي يجب أن يتساوى الاستثمار الوطني بالادخار الوطني من خلال ما سبق وبتعويض المعالة 2 و4 في المعادلة 5 نجد: $sY = v\Delta Y \ldots\ldots (6)$ وبضرب طرفي المعادلة رقم(6) في: $\frac{1}{vY}$ نجد :

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{v} \ldots\ldots (7)$$

انطلاقا مما سبق، فإن النمو يمكن أن يزداد سوآءا من خلال العمل على رفع حجم الادخار بتوفير رؤوس أموال للقيام باستثمارات جديدة، أو من خلال تخفيض معامل رأس المال (أي زيادة الكفاءة الإنتاجية لرأس المال).

شكل رقم3.2: مخطط يوضح الاستثمار من ناحيتي العرض والطلب

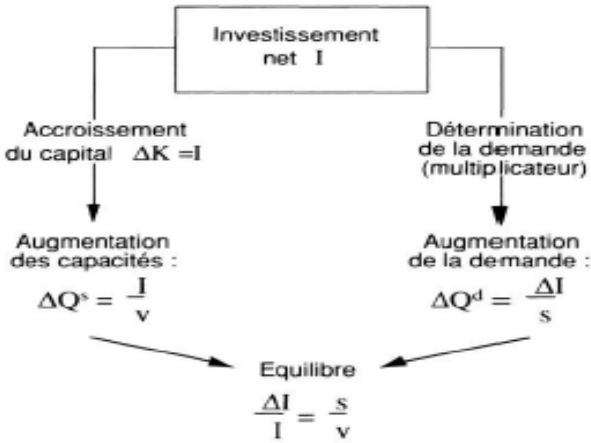

Source: Pierre-Alain Muet,la théories contemporaines de la croissance, observation et diagnostic économique, revue de l'OFCE, n° 49 numéro spécial, France, juin 1993,P15.

وقد أشار دومار للتأثير الثنائي للاستثمار على الاقتصاد من خلال [1]

- **جانب العرض:** في هذا الاتجاه يعمل الاستثمار على رفع وزيادة القدرات الإنتاجية، ما يؤدي بالضرورة إلى ارتفاعٍ اس المال.

- **جانب الطلب:** باعتبار الاستثمار أحد مكونات الطلب فإن أي زيادة فيه تؤدي مباشرة إلى ارتفاع الطلب الكلي تحت تأثير أثر المضاعف.

فإشكالية هذا النموذج تتمحور حول تحديد معدل النمو التوازني الذي من خلاله تتحقق زيادة في الطلب تكون موافقة للزيادة في القدرة الإنتاجية كنتيجة عن الاستثمار.

و من خلال ملاحظة الشكل السابق نلاحظ ان هنالك اختلاف بين جهة العرض والطلب، ففي جهة الطلب فإن التغير في الاستثمار (ΔI) هو الذي يتحكم في زيادة الطلب (ΔQ^d) وبالتالي النمو أما بخصوص جانب العرض فإن حجم ومقدار الاستثمار (I) هو الذي يتحكم في تحديد النمو، ومن أجل الحفاظ على مستوى التوازن ما بين النمو الحاصل في جانبي العرض والطلب يتوجب نمو الاستثمار (I) و بالتالي(رأس المال) وحجم الإنتاج بمعدل ثابت مساوي

[1]- وليد بشيش، مرجع سبق ذكره، ص364.

لنسبة معدل الادخار (s) إلى معامل راس المال (v)، وتوصل دومار في الأخير إلى استنتاج مفاده أن النمو الاقتصادي يمتاز بأنه غير مستقر بطبيعته[1]

ومن بين أهم الانتقادات التي وجهت لهذا التحليل هو عدم ملائمته للدول النامية، كون أن معظم فرضياته موجهة وتلاءم الدول المتقدمة بالإضافة إلى:

- ✓ ارتباط النمو بالادخار والذي يتوقف على الدخل في حين أنه في الدول النامية يرتبط بعوامل أخرى.
- ✓ ثبات مستوى الأسعار والذي يعد بعيدا على ارض الواقع.
- ✓ الحرية في الحياة الاقتصادية أي عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

إن الدول النامية وسعيا منها لتحفيز النمو الاقتصادي، تلجئ إلى الاقتراض من الخارج لتمويل الاستثمار في راس المال، وهو ما أدى إلى تفاقم مشكلة المديونية مع مرور الوقت، كما أنا هذا النموذج لم يفرق بين النمو والتنمية، بالإضافة إلى فرضية ثبات معامل الادخار ولكنه في الواقع غير ذلك إذ يتحكم في هذا الأخير عوامل أخرى على غرار المستوى العام لدخل الفرد وتوزيعه فالمجتمع[2].

2- نموذج "صولو-صوان"

يعتبر هذا النموذج من إسهامات الاقتصاديان "روبرت صولو" و"تريفور صوان" والذي يعتبر امتداد لنموذج (harrod et domar)، أين عمل هاذان الأخيرين على صياغة ووضع نموذج للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، وذلك من خلال إدماج عنصر التكنولوجيا في عملية الإنتاج مع إظهار أثره، على ارتفاع حصة الفرد من الناتج الحقيقي، وقد تضمن هذا النموذج عدة فرضيات هي:

- ✓ اعتبار الاقتصاد في حالة مغلقة وتسود فيه منافسة تامة.
- ✓ يتكون الاقتصاد من قطاع العائلات وقطاع المؤسسات.

---

[1] - Pierre-Alain Muet, *La théories contemporaines de la croissance*, observation et diagnostic économique revue de l'OFCE, n° 49 numéro spécial, France, juin 1993, pp.14-15.

[2] - http://ufrr.br/economia/index.php?option=com_phocadownload&view=category&download=125:15-1&id=17:textos-macro&Itemi d=234 Harrod-Domar model ,p2, consulté le 12-10-2019 23h30.

- ✓ الادخار وتكنولوجيا الإنتاج متغيران خارجيان، مع اعتبار أن الادخار دالة في الدخل الوطني.
- ✓ ثبات كل من معدل النمو السكاني ونمو معدل الادخار، وثبات الغلة مع الحجم.[1]
- ✓ ينتج الاقتصاد المتصور سلعة وحيدة عن طريق الجمع ما بين عنصري العمل وراس المال المادي.
- ✓ الإنتاج ينعدم في حالة غياب أحد عنصري الإنتاج أي: $f(K,0)=f(0,L)=0$ كما أنه لما يؤول احد عوامل الإنتاج إلى (∞) مثلا K فإن الإنتاجية الحدية للعنصر الأخر L تتجه نحو 0، ويحدث العكس في حالة ما يؤول K إلى 0 فإن الإنتاجية الحدية للعنصر L تتجه إلى (∞) [2] والمعبر عنها بـــ :

$$\lim_{k\to\infty} f(k)=\lim_{L\to\infty} f(L)=0, \lim_{K\to 0} f(k)=\lim_{L\to 0} f(L)=\infty.$$

وقد بنى SOLOW نموذجه للنمو الاقتصادي بناءا على دالتين هما:[3]

- ✓ دالة الإنتاج والتي هي من الشكل: $\mathbf{Y=f(K,AL)=K^{\propto}(AL)^{(1-\propto)}}$

حيث أن:

Y :يمثل حجم الإنتاج.

A :يعبر عن التقدم التكنولوجي المدعم لعملية الإنتاج (وهو يتزايد بمعدل ثابت)

L :حجم العمالة.

K :مخزون رأس المال.

$\propto$:مرونة رأس المال .

$\mathbf{1-\propto}$:مرونة عنصر العمل.

- ✓ ودالة التراكم لرأس المال: $\boldsymbol{k=S_t \quad Y(t)}$

---

[1] - احمد الكواز، *نموذج سولو*، المعهد العربي للتخطيط، ص8
http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2008/20_C34-3.pdf

[2] - Eric Bosserelle, *Dynamique économique croissance-crises-cycles*, Gualino Éditeur, Paris, France, 2004, p.111.

[3] - Faruk Ulguen, *Les théorie de la croissance*, UFR Economie, Paris, France, 2005, p.38.

حيث: K هي مقدار التغير في رصيد رأس المال وهو يساوي صافي الاستثمار، S هو الميل الحدي للادخار، Y(t) تمثل الناتج.

من خلال ما سبق فإن نمو الناتج الحقيقي للفرد، يرجع إما لزيادة إنتاجية عنصر العمل L من خلال إدخال التطورات التكنولوجية في العملية الإنتاجية، أو للزيادة في عنصر رأس المال(K)، مع إمكانية الإحلال بينهما، وبالرغم من الفائدة التحليلية لهذا النموذج، إلا أنه لا يقدم تفسيرا واضحا عن كيفية تحقيق التقدم التكنولوجي A، ومن أهم النتائج التي توصل إليها نموذج SOLOW:

✓ يفسر نموذج solow النمو الاقتصادي بعوامل خارجية (التقدم التقني، نمو السكان) غير أنه لم يعطي تفسير معقول حول مصادر النمو الاقتصادي، كما أشار إلى أن النمو يتأثر بأربعة عوامل : معدل نمو السكان، معامل إهتلاك راس المال، معدل الادخار، التقدم التكنولوجي، فحسب solow فإن الضعف والتباطؤ المسجل في مستويات النمو الاقتصادي في بعض الدول يرجع إلى انخفاض معدلات الادخار بها، بالإضافة إلى النمو الديمغرافي ومعدلات الاستثمار المنخفضة وهي حالة الدول النامية، والتي هي على عكس الدول المتقدمة التي تتميز بضعف معدلات النمو السكانية وارتفاع معدلات الادخار(معدل استثمار مرتفع) مع التطور التكنولوجي[1].

ومن اهم الانتقادات التي واجهت لنموذج SOLOW هي تراجع مستويات النمو الاقتصادي على المدى الطويل وهي كنتيجة لفرضيته **تناقص الإنتاجية الحدية للفرد** إضافة إلى اعتباره التطور التكنولوجي كمتغير خارجي[2].

3- نظرية شومبيتر

يعتبر شومبيتر من بين رواد الفكر النيوكلاسيكي، وتحليله في مجال النمو الاقتصادي يعد من إسهامات هذا الفكر، وقد منح شومبيتر دورا هاما للعوامل التنظيمية والفنية في عملية النمو الاقتصادي، اين ركز في مقاربته على المنظم إذ اعتبره من أهم عناصر النمو الاقتصادي، وذلك باعتباره يحظى بالقدرة على الابتكار ويتمتع بالمعرفة الفنية، وهو ما يسمح ويساهم في إدخال

---

[1]- بوحزام سيد احمد، *النمو المحابي للفقراء في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1970-2016*، اطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018، ص52.

[2]-البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، *قياس اثر التطور التكتولوجي على النمو الاقتصادي حالة الاقتصاد الجزائري*، منتدى الاقتصاديين المغاربة، ص13.

https://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/com_international_albachir/com_8.pdf

تقنيات جديدة على مستوى العملية الإنتاجية ومن تم توفير سلع جديدة للمستهلك لم يحظى بها من قبل، إضافة إلى تحفيزه للعملية الإنتاجية عن طريق إيجاد أسواق جديدة والتي تسمح بتسويقه.

تقوم نظرية النمو وتحليله لعملية النمو على ثلاثة عناصر(عوامل) وهي: الابتكار، المنظم والائتمان المصرفي اين يتم تمويل الاستثمار من خلال اللجوء للجهاز المصرفي وليس بالاعتماد على المدخرات في الاقتصاد كما هو في النظريات السابقة، أما بخوص للأرباح فقد اعتبر أن الأداة والوسيلة الوحيدة لتعظيم الأرباح هي الابتكارات، مما يؤدي إلى حصول تغيرات ديناميكية ومن تم يحظى هذا المشروع بالأفضلية مقارنة بالمشاريع الأخرى[1].

وقد أشار شومبيتر إلى الاستثمار الإجمالي من خلال:[2]

$$I_i = (R, r, Q) \qquad I_A = I_A(K, T)$$

$$I = I_A + I_i$$

I: يمثل الاستثمار الإجمالي I_A: يمثل الاستثمار الذاتي I_i: يعبر عن الاستثمار المحفز

K: تعبر عن اكتشاف موارد T:التطور التقني

R: يعبر عن الأرباح r: يمثل معدل الفائدة Q: يعبر عن تراكم راس المال

غير أن عاملي التطور التقني وإيجاد موارد جديدة يتحكم فيهما عرض المنضمين E ، هذا الأخير يتطلب توفير بيئة ملائمة تساهم في تحفيز المنضم في عمله على غرار مستوى المعيشة ومعدلات الرباح،

$$E = E(R, X)$$

$$K = K(E), T = T(E)$$

X : تعبر عن البيئة الاجتماعية

ولعل أهم الانتقادات التي يمكن تقديمها لتحليل شومبيتر هو أنه ركز على أهمية المنظم وعلى الابتكارات في تحقيق النمو الاقتصادي، وأهمل باقي العناصر كالتغيرات الاقتصادية اللازمة

[1] - مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص69.

[2] - وليد بشيشي، مرجع سبق ذكره، ص355.

لتحققها، والتي يمكن أن تمثل عبقة في سبيل تحقيق ذلك على غرار النمو الديمغرافي، وتناقص الغلة مع مرور الوقت.

4- النمو الاقتصادي لدى الكينزيين

جاءت النظرية الكينزية بإضافة نوعية سواءً من حيث المفاهيم، وكذا أدوات التحليل لعملية النمو الاقتصادي.

التحليل الكينزي

اهتم التحليل الكينزي بصفة أساسية بحالة الاستقرار الاقتصادي وبعملية خلق وتحفيز الطلب الفعال، وذلك من خلال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال السياسات، والذي يعد حسب كينز ضرورة حتمية لا بد منها لتحقيق النمو الاقتصادي، كما قام بربط معدل النمو الاقتصادي بالناتج الإجمالي، ليصل في الأخير إلى اعتبار من أن الطلب يعد بمثابة العامل الموجه لكل من الاستثمار والتشغيل والإنتاج[1].

فحسب كينز فإن إنتاج اقتصاد بلد ما من السلع والخدمات هو مجموع الاستهلاك والاستثمار، المشتريات الحكومية إضافة إلى صافي الصادرات (الفارق ما بين ما تبيعه وتشتريه من الخارج) بحيث ان أي زيادة في الطلب لا بد أن تأتي من أحد العناصر السابقة، ففي فترات الركود عادة ما يتم كبح طلب المستهلكين ومن ثم يحدث تراجع في الإنفاق، وهو ما يؤدي بدوره إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري للشركات، وهنا يرى كينز أنه لا بد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لزيادة وتحفيز الإنتاج[2].

لم يتطرق كينز إلى العوامل الأساسية للنمو، لإعتقاده أن ارتفاع قيمة المضاعف في البلدان النامية، يعود بالدرجة الأولى إلى أن الميل الحدي للاستهلاك فيها ارتفع، وقد أشار إلى أن مستويات الشغيل المنخفضة وهشاشة الجهاز الإنتاجي وضعف التكنولوجيا المستخدمة فيها هي المتسبب في تخلف هاته البلديان، وبالتالي فإن تحليل كينز استبعد وأهمل ضرورة ربط نظرية الإنتاج بالمتغيرات الديناميكية من نمو ديموغرافي وتقدم تقني.

---

[1] - هويشار معروف، *التحليل الاقتصادي الكلي*، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص374.

[2] - الموقع الرسمي لصدوق النقد الدولي:
https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2014/09/basics.htm تاريخ الاطلاع 13-10-2019 على الساعة 22h15.

وبالرغم من أن كينز لم يعكس ويضع أفكاره التي توصل إليها في صياغة نموذج اقتصادي يفسر عملية النمو الاقتصادي، إلا أن الأفكار التي استند اليها أحدثت نقلة نوعية في الفكر الاقتصادي، إذ ان أفكاره مزال العمل بها ساريا خصوصا في فترات حدوث الأزمات.

5- نظريات النمو الاقتصادي في الفكر الحديث

تعد الأفكار التقليدية في مجال النمو الاقتصادي الأساس التي نشأت عليها نظريات النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر، والتي جاءت بالتوازي مع الواقع الاقتصادي وأعطت تفسيرا لعملية النمو الاقتصادي وتعتر مقاربات رواد الفكر المعاصر في مجال النمو الاقتصادي بمثابة محصلة لمزيج من أفكار التقليدين والكنزين، بحيث انهم اجتهدوا من أجل محاولة إعطاء أكبر دلالة لهاته التحليلات والنماذج وذلك عن طريق ربطها بأرض الواقع.

5-1- نظرية مراحل النمو لروستو

أشار روستو إلى أن فكرة تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية تعتبر بمثابة العامل الرئيسي التي تمكن أي اقتصاد الانتقال من حالة التخلف إلى مرحلة النمو، أي الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى ما هي إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث[1]، وتتلخص هذه المراحل فيما يلي:

5-1-1- المجتمع التقليدي

تميزت هذه المرحلة بما يلي:[2]

- ✓ يسودها التخلف الاقتصادي نتيجة وجود الطابع الزراعي التقليدي (زراعة الكفاف)، واستخدام الوسائل الإنتاجية البدائية.
- ✓ انخفاض مستوى الإنتاجية بسبب محدودية حجم راس المال وانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي (مما يؤدي إلى تراجع إنتاجية العمل)، وتميز هذه المرحلة بالبطئ اين اعتبرها رومر من أطول المراحل التي تمر بها الاقتصاديات.

[1] - كمال بكري، *التنمية الاقتصادية*، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1996، ص16.

[2] - رابح بوعراب، *أثر مستوى التعليم على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)*، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص ص 08-09.

5-1-2- التحضير للانطلاق

وهي تعتبر مرحلة انتقالية ما بين فترة المجتمع التقليدي والفترة اللاحقة، تكون خلالها الدولة في حالة تخلف اين تسعى لتحقيق دينامية والتخلص من الركود، ومن بين مظاهر هاته المرحلة:[1]

- ✓ تطور حجم الإنتاج من خلال إدخال المكننة إلى القطاع الزراعي.
- ✓ ارتفاع مستوى الادخار كنتيجة لضهور المؤسسات المالية والبنكية، ما ساهم في تشجيع وتحفيز الاستثمار وبالتالي ارتفاعه على الرغم من أنها تمثل نسبة قليلة من الدخل القومي.
- ✓ ظهور تحولات هيكلية واقتصادية، سياسية، تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي.
- ✓ الاحتياج للتمويل الخارجي كالمساعدات الخارجية أو عن طريق تحويلات اليد العاملة المحلية المقيمة بالخارج (المهاجرين).

5-1-3- فترة الانطلاق

يصف رومر هذه المرحلة بأنها مرحلة قصيرة نسبيا، وتتطلب هده الفترة تضافر الجهود في سبيل تحقيق إقلاع على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، اين يعتبره من أصعب المراحل وتتطلب مرحلة الإقلاع توفير ثلاثة شروط مترابطة:[2]

- ✓ تقييم معدل الاستثمار الإنتاجي والذي يشترط ألا يقل عن 10% من الدخل القومي.
- ✓ ضرورة إنشاء قطاع واحد أو عدة قطاعات في الصناعات التحويلية بمعدل توسع مرتفع (القطاعات المحورية كالمنسوجات، المعادن، السكك الحديدية).
- ✓ ضرورة وجود أو وضع جهاز سياسي لاستغلال الاتجاه نحو التوسع في القطاع الحديث لآجل توفير والحفاظ على المشتريات من المنتجات الأجنبية بحيث يصبح النمو ظاهرة مستديمة.

ومن بين أهم مميزات هذه المرحلة:

- يزداد الادخار والاستثمار بسبب ارتفاع الناتج الحقيقي للفرد نتيجة حدوث تغيرات كبيرة في الإنتاج.

- يحظى القطاع الصناعي (الصناعات التحويلية) باهتمام كبير ما يؤدي إلى ازدهاره ليصبح ركيزة الاقتصاد في البلد.

---

[1] - https://www.tutor2u.net/economics/reference/rostow-five-stages-of-economic-growth-model consulté le: 15-10-2019à 10h.15

[2] - Frédéric Teulon, *Croissance crises et développement*, op.cit, p.195.

- تحضي الزراعة بأهمية أقل نسبيا ومن الممكن ان يستمر الطلب على التمويل الخارجي.

5-1-4- مرحلة النضج

هذه المرحلة تحدث خلال فترة زمنية طويلة ويحقق البلد خلالها نموا متوازنا في جميع قطاعات الأنشطة الاقتصادية، ما يساهم في تنويع الاقتصاد المحلي، وأهم ما يميز هاته المرحلة:[1]

- ✓ رواج وازدهار التجارة الدولية.
- ✓ ارتفاع حجم الاستثمارات على مستوى الاقتصاد المحلي، ما يؤدي للتحسن في حجم الدخول بوتيرة أكبر من النمو الديموغرافي وبالتالي تحسين مستويات المعيشة.
- ✓ انتشار التصنيع كنتيجة لزيادة استخدام التطور التقني، بالإضافة إلى توفر اليد العاملة المدربة والمؤهلة.

5-1-5- مرحلة الاستهلاك الكبير

تشهد هده المرحلة أقصى درجات التقدم الاقتصادي والرفاه ويتجلى ذلك من خلال ارتفاع نصيب الفرد من الدخل، يصاحبه ارتفاع في مستويات المعيشة لأفراد المجتمع (تحسن الظروف المعيشية)، ما يساهم في الرفع من متوسط الاستهلاك الفردي للسلع بصفة عامة والمعمرة منها بصفة خاصة، كما يشهد ضخامة في الإنتاج.

لعل أهم انتقاد عرفته نظرية شومبيتر، يتجلى في أنه ليس معظم الدول تمر بالمراحل التي افترضها هذا التحليل من اجل تحقيق نمو اقتصادي، وذلك لآن بعض البلدان قد لا تمر ببعض المراحل، كما يمكن أن تتوقف في مراحل معينة وحتى تتراجع.

[1] - محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، *التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياستها)*، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص ص 154-155.

المطلب الثالث
نظريات ونماذج النمو الداخلي

إن الانتقادات التي وجت للنظريات التقليدية والنظريات النيوكلاسيكية للنمو ساهمت في وضع نظريات جديدة من أجل تفسير مصادر النمو الاقتصادي على المدى الطويل، ويقصد بالنمو الداخلي أن ينمو الناتج بمعدل أسرع من المعدل الذي يمكن أن تحدده العوامل الخارجية لنمو الناتج، بمعنى أن محددات النمو يجب أن تكون داخلية. وتقوم نماذج النمو الداخلي على افتراض أن النمو الاقتصادي يولد تقدما تقنيا بحد ذاته، وبفضل التقدم التقني يكون النمو مستديم وفقا لأربعة أليات: **أولا/**التعلم بالممارسة أي كلما زاد إنتاجها كلما تعلمت الإنتاج بكفاءة، **ثانيا/** النمو يعزز تراكم راس المال البشري، **ثالثا/** يتيح النمو الاقتصادي تمويل البنية التحتية (عامة، خاصة) والتي تساهم بدورها في النمو الاقتصادي، **رابعا/**المؤسسات المالية التي تسمح بتمويل المشاريع[1]، وفيما يلي نتطرق لمجموعة من هده النماذج.

1- نموذج AK

يعد من ابسط وأهم النماذج التي تفسر النمو الداخلي، كما يعتبر من أوائل هاته النماذج إذ انه يرتكز على نموذج Solow وينطلق من دالة الإنتاج على النحو التالي:[2]

$$Y = AK \ldots\ldots (1)$$ بحيث أن:

Y : حجم الإنتاج.

A :وهو ثابت وهو يرمز إلى أثر العامل التكنولوجي (المستوى التكنولوجي).

---

[1] - Pascal de Lima, *Économie bancaire et croissance économique*, Dunod, Paris, France, 2012, p.68.

[2] - Philip Aghion, *Les défis d'une nouvelle théorie de la croissance*, Revue d'analyse économique, vol.78, n° 4, HEC Montréal, Canada, décembre 2002, p. 461.

K : و يتمثل في كل من راس المال المادي والبشري.

تقوم هذه المعادلة على أساس استبعاد فرضية تناقص الغلة لرأس المال كما أن الإنتاجية الحدية والمتوسطة لعنصر رأس المال تكون قيمتها ثابتة، وتساوي A وانطلاقا من اعتبار أن تغير مخزون رأس المال هو عبارة عن الفرق ما بين الادخار (sY) واهتلاك رأس المال (σK)، وأن حجم الناتج (Y)، هو دالة في رأس المال، (K) فمن خلال القيام ببعض الحسابات نتحصل على ما يلي:[1]

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta K}{K} = SA - \sigma \ldots\ldots (2)$$

تبين هذه المعادلة رقم(2)، أنه إذا كان: $SA > \sigma$، فإن الاقتصاد يحقق معدل نمو موجب دون النضر إلى العنصر التكنولوجي سوآءا كان داخلي أو خارجي، وقد اظهر هذا النموذج من أن معدل النمو الاقتصادي يتوقف بشكل كبير على حجم الادخار، ذلك أن ارتفاع حجم الادخار سيؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بمعدلات كبيرة وبصفة مستمرة.

ويعتمد معدل نمو راس المال على معدل الادخار، النمو داخلي بمعنى أنه يتوقف على السلوكيات الداخلية في الاقتصاد وليس على العوامل الديموغرافية أو التكنولوجية التي لا تتحكم بها السلطات العامة[2].

يعد هذا النموذج بمثابة إضافة، ويظهر ذلك من خلال عدم استناده إلى المفهوم التقليدي لرأس المال (المادي)، بحيث أنه أضاف رأس المال البشري، ومن ثم فإن هذا النموذج حقق فرضية ثبات غلة الحجم لعنصر رأس المال.

2- نموذج روبرت لوكاس (Robert Locas) مع تراكم راس المال

حسب لوكاس فإن الاقتصاد يتكون من قطاعين: الأول يقوم بإنتاج السلع الاستهلاكية، انطلاقا من راس المال المادي وجزء من راس المال البشري، فحين الثاني يلقي اهتمامه على تكوين راس المال البشري، وهنا يكون جميع أفراد المجتمع على حد سواء من ناحية المستوى التعليمي، إذ أن

[1] - كريم بودخدخ، *إتجاهات السياسة الإقتصادية في تحقيق النمو الإقتصادي بين تحفيز الطلب اوتطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2001-2004*، أطروحة دكتوراه علوم ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014-2015، ص119، ص120.

[2] - Frédéric Teulon, op.cit, p.115.

اختصاص الفرد والوقت الذي يخصصه للتعليم هما المسؤولان عن مستوى تراكم راس المال البشري[1].

استند لوكاس في تحليله للنمو الاقتصادي إلى نموذج إيزاوا(uzawa 1965) إلا أنه اختلف معه في فرضية تناقص الإنتاجية الحدية لراس المال البشري، مؤكدا أن هنالك إمكانية لزيادة رأس المال البشري والمحافظة على عوائده الحدية ولو بمستوى ثابت، ما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي بصفة مستمرة، كما أشار لوكاس في طرحه من أن التفاوت المسجل في تراكم راس المال البشري ما بين الدول، هو المسؤول عن الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو الاقتصادي بين هاته الأخيرة[2]، ويتم ذلك من خلال دالة كوب دوقلاس للإنتاج وتراكم راس المال البشري:[3]

$$Y_t = A_t K_t^{\alpha} \left(\mu_t H_t\right)^{1-\alpha} .....(1)$$

$$\overset{*}{H}_t = B\left(1-\mu_t\right)^{\beta} H_t .....(2)$$

حيث:. $\alpha, \beta, \mathrm{A}, \mathrm{B}$ معاملات إيجابية

Y: يمثل الإنتاج. t: الوقت.

K: يعبر عن مخزون راس المال المادي.

H: مخزون راس المال البشري ، بينما يعبر $\overset{*}{H}$ عن التغير في رصيد هذا الأخير.

μ : يمثل مخزون رأس المال البشري المخصص لعملية الإنتاج.

$\left(1-\mu\right)$: يعبر عن الوقت المخصص للتعلم والدراسة(التكوين).

توصل لوكاس من خلال نموذجه القائم على تراكم رأس المال البشري أنه بالإمكان تحقيق نمو داخلي طويل المدى شريطة أن يكون العائد على راس المال البشري المخصص للتدريب والتعليم ثابت على أقل تقدير.

---

[1] - Dominique Guellec, Pierre Ralle, *Les nouvelles théories de la croissance*, Cinquième Édition, Édition La Découvert, Paris, 2003, p.51.

[2] - وليد بشيشي، مرجع سبق ذكره، ص381.

[3] - Éric Bosserelle, op.cit, p.167.

3- نموذج رومر (Paul Romer1986) مع راس المال المادي

قام رومر بمنح إضافة جديدة للنظرية النيوكلاسيكية من أجل تفسير النمو الطويل الأجل، وذلك من خلال الأهمية التي أولاها للتراكم المعرفي بإدخال التعلم عن طريق الممارسة على مستوى المؤسسات، بحيث أن هاته الأخيرة عندما ترفع راس المال المادي الخاص بها فإنها تتعلم من الإنتاج بأكثر فاعلية في نفس الوقت ما يمكن من رفع الإنتاج بواسطة الوفرات الخارجية، وهو ما يقود إلى التمرن عن طرق الاستثمار كنتيجة للأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية[1]، كما أكد رومر على أن المعرفة المكتشفة لا تحتكرها مؤسسة بحد ذاتها، بل أنها تنتشر انيا على مستوى كامل الاقتصاد[2].

وفيما يلي بعض الفرضيات التي صاحبت نموذج رومر للنمو الداخلي:[3]

- اعتبار الرقي التقني متغيرا داخليا يرتبط بالبحث والتطوير (R § D) داخل المؤسسة.

- يهدف الأفراد المنتجين للأفكار والاكتشافات الجديدة إلى تحقيق أرباح، والتي تتم من خلال الاستثمار في راس المال البشري ما يحدث فعالية في الإنتاج، وكل ذلك يتأتى من خلال التعلم بالمرن.

اعتبر رومر بأن لرأس المال المادي أهمية كبيرة في عملية النمو الداخلي في ظل وجود رأس المال البشري، كما أكد أيضا على أهمية البحث والتنمية واعتبرها ذات أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

يعبر عن دالة الإنتاج على النحو التالي:[4]

$$Y_{it} = K_{it}^{1-\alpha} \left(A_t l_{it} \right)^{\alpha} \quad .....(1)$$

حيث Y_{it} : تعبر عن إنتاج المؤسسة i في الزمن t.

k_{it} : هو حجم راس المال المادي المستخدم في عملية الإنتاج من قبل المؤسسة i في الفترة t.

l_{it} : يعبر عن العمل المستخدم من المؤسسة i في الفترة t.

A_t : وهي التكنولوجيا أو المعرفة المكونة من المؤسسات خلال الفترة t، حيث يستند هذا الأخير إلى إجمالي راس المال والذي يعطى بالعلاقة التالية:

---

[1] - وليد بشيشي، مرجع سبق ذكره، ص377.

[2] - Dominique Guellec, Pierre Ralle, op.cit, p.47.

[3] - بوحزام سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص59- 60.

[4] - Dominique Guellec, Pierre Ralle, op.cit, p.48.

$$A_t = \overline{A^{\frac{1}{\alpha}}} \left(\sum_{i=1}^{N} K_{it} \right)^{\beta} \quad .....(2)$$

مع A: معامل ثابت. N: عدد ثابت من المؤسسات المتماثلة.

انطلاقا من(1) و(2) نعبر عن الإنتاج الكلي بـــ:

$$Y_t = Ak_t^{1-\alpha+\alpha\beta}(l_t^{\alpha}) \ldots\ldots(3)$$

باشتقاق المعادلة رقم (1) بالنسبة لعنصر راس المال(k) مع تعويض A_t بقيمتها نحصل على العائد الحدي r_{it} للمؤسسة i:

$$r_{it} = (1-\alpha) AL^{\alpha} K_t^{\alpha(\beta-1)} .....(4)$$

يتم حساب العائد الكلي الحدي لراس المال $\overset{*}{r}_t$ من خلال اشتاق المعادلة رقم (3) (دالة الإنتاج الكلية) بالنسبة لراس المال k أي:

$$\overset{*}{r}_t = (1-\alpha+\alpha\beta) AL^{\alpha} K_t^{\alpha(\beta-1)} .....(5)$$

من خلال ملاحظة المعادلتين رقم(4) و(5) يتبين أن: العائد الحدي الكلي لراس المال $\overset{*}{r}_t$ أكبر من العائد الحدي r_{it} الخاص بمؤسسة I لآن:$(1-\alpha+\alpha\beta)$ أكبر من $(1-\alpha)$.

في الأخير نشير أن النمو الطويل الأجل حسب نموذج رومر يحدث كنتيجة للتراكم المعرفي، إذ يعد هذا الأخير نموذج نمو توازني يتوقف على التغيير الحاصل داخل النموذج في الفن الإنتاجي[1].

4- نموذج رومر 1990 مع العامل التكنولوجي

اقترح رووومر في 1990 نموذج للنمو الداخلي اين اعتبر أن الاقتصاد يتألف من ثلاثة قطاعات ويعتبر التكنولوجيا سلعة غير منافسة وقابلة للمشاركة، كما أن الحق في الملكية على الاكتشاف يمكن أن يكون جزئيا فقط حيث أن القطاع الأول يستخدم العمالة والمنتجات الوسيطية من أجل إنتاج منتج نهائي، بينما يستخدم القطاع الثاني راس المال لإنتاج المنتجات الوسطية، فحين يستخدم القطاع الثالث عنصر العمالة ورصيد المعرفة لابتكار منتجات وسيطيه جديدة، بحيث أن استخدام

[1]- وليد بشيشي، مرجع سبق ذكره، ص380.

المنتجات الوسيطية الجديدة يسمح بتخصيص أعلى في إنتاج المنتج النهائي، ما يساهم في زيادة كفاءة القطاع الأول[1].

يستخدم رومر في تحليله كل من راس المال المادي وراس المال البشري، العمل، التكنولوجيا، بحيث يعتبر رومر أنه في قطاع البحث والتطوير(R§D) يستخدم كل عالم رصيد المعرفة الموجودة من أجل إنتاج ابتكاراته بحيث:[2]

$$\dot{A} = \delta L_A . A \quad \ldots\ldots(1)$$

$\dot{A}$ A: تمثل مخزون المعرفة(عدد التقنيات المتاحة) في حين يرمز للتغير الحاصل في هذا الأخير

L_A : عدد الباحثين (كمية العمالة الموجهة والمخصصة للبحث).

δ : معلمة قياس والإنتاجية.

من خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن زيادة وحدة واحدة من القوى العاملة المخصصة للبحث تؤدي إلى زيادة معدل نمو التكنولوجيا وليس فقط مستواها، وقد اعتبر رومر أن أي ابتكار على مستوى قطاع السلع الوسيطية يؤدي إلى ضهور آلة جديدة او سلعة وسيطيه جديدة، كما أن إنتاج السلع الرأسمالية يتم باستخدام تقنية مماثلة لتلك المستخدمة في إنتاج السلع الاستهلاكية (معادلة رقم 3)، أي أن راس المال هو عبارة عن إجمالي مجموعة من السلع محددة[3]، ونكتب:

$$K = \sum_{i=1}^{A} X_i \ldots\ldots (2)$$

K : راس المال X_i : الكمية المتاحة من كل نوع من راس مال.

$$\dot{K} = Y - C \quad \ldots\ldots(3)$$

أي أن الزيادة في مخزون راس المال ناتج عن الزيادة في عدد المدخلات، أي زيادة فيA وليس كنتيجة لزيادة في كل منهما، كما أن نمو كل من راس المال والتقدم التقني يحدثان بنفس الوتيرة (أي بنفس المعدل)[4]، ومنه عند حدوث حالة التوازن يصبح لدينا:

---

[1] - Michael Brauninger, *Public debt and endogenous growth*, springer verlag, Berlin, Germany, 2003, pp. 83-84.

[2] - Dominique Guellec, Pierre Ralle, op.cit, p.72.

[3] - Eric Bosserelle, op.cit, p.165.

[4] - Ibid, p.165.

$$\frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{A}}{A} \text{.....(4)}$$

يفترض رومر في القطاع الأول من ان المنتج النهائي غير متمايز ويتم إنتاجها وفقا للتكنولوجيا[1] أي:

$$Y = L_y^{1-\beta} . \sum_{i=1}^{A} X_i^{\beta} \text{ .....(5)}$$

حيث: L_y تعبر عن كمية العمالة المخصصة لإنتاج السلع.

بما أن: $\beta + 1 - \beta = 1$ فهنا نحن في دالة إنتاج قريبة من دالة الإنتاج cobb-douglas مع عوائد ثابتة، والواقع يؤكد أنه لا يعادل مضاعفة المخزون من راس المال من خلال مضاعفة كمية كل عنصر أو مضاعفة المخزون من راس المال من خلال مضاعفة عدد العناصر المكونة له، وبالتالي يمكن إعادة صياغة المعادلة(5) على النحو التالي:[2]

$$Y = L_y^{1-\beta} . A^{1-\beta} . K^{\beta} \text{ .....(6)}$$

إن المؤسسات المنتجة لسلعة ما عندما تشتري كمية معينة من راس المال فهي لا تستفيد منه فقط، بل تستفيد أيضا من الزيادة المجانية الحاصلة في التكنولوجيا، وهذا راجع إلى الطبيعة الغير تنافسية للمعرفة، فالتكنولوجيا التي تدخل في وحدة من نوع محدد من راس المال تعود بالنفع على جميع الأعوان الذين يشترون هذا النوع من راس المال، على الرغم من أنهم يدفعون ويتحملون جزءا بسيطا من تكلفة إنتاج هذه التقنية[3].

4- نموذج بارو (1992 Barro) مع تراكم راس المال العام

إن الأساس الذي يقوم عليه نموذج بارو هو اعتبار أن النفقات العمومية التي يتم تخصيصها من طرف الدولة فيما يتعلق بإقامة مشاريعها ذات الطابع العام، هي استثمارات عمومية لا تتعرض لنفس المنافسة التي تتعرض لها الاستثمارات الخاصة، كما أكد بارو من أنه يتوجب توجيه الإنفاق العام إلى الاستثمار في البنى التحتية، وهو ما من شأنه دعم وتحسين معدلات النمو

[1] - Dominique Guellec, Pierre Ralle, op.cit, p.72.

[2] - Ibid, p.73.

[3] - Eric Bosserelle, op.cit, p.166.

الاقتصادي[1]. بمعنى أن النفقات المخصصة لتدعيم وتهيئة الهياكل القاعدية تساهم في الرفع الإنتاجية الحدية لراس المال الخاص، فزيادة الإنفاق العام (من خلال توفير السلع العامة المنتجة مباشرة) يساهم في دخول وفرات خارجية إيجابية، وهو ما يتوافق مع تحقيق أحد الشروط الهامة في الكفاءة الإنتاجية[2].

يتميز نموذج بارو بخصائص نذكر أهمها:[3]

- افتراض أن مدخلات وضيفة الإنتاج تتكون من عنصرين: راس المال الخاص وراس المال العام معبرا عنه بالإنفاق الحكومي أي: $Y_t = AK_t^{1-\alpha}.\mathrm{G}_t^{\alpha}$

حيث أن الدولة تفرض ضرائب على دخل الاقتصاد بمعدل مثل الإيرادات العامة التي تحدد بـــ: $G_t = \tau Y_t$

كما يفترض أن معدل نمو السكان يساوي الصفر[4] أي: $\frac{DL_t}{L_t} = n = 0$.

- اعتبار أن معدل الضريبة ينتج عنه أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، ذلك أنه عند ارتفاع هاته الأخيرة سيؤدي إلى ارتفاع الإيرادات العامة المتأتية من الضريبة، وبالتالي ارتفاع رصيد راس المال العام، وهو ما يرفع من الإيرادات المتأتية من القطاع الخاص (النضرة النيوكلاسيكية) إلا أن ارتفاع معدلات الضريبة إلى مستويات كبيرة من شأنه عرقلة النشاط الاقتصادي بصفة عامة، ومن ثم تراجع معدلات النمو.

سمح نموذج بارو إبراز أهمية المستوى الأمثل لمعدل الضريبة المفروض والذي من شأنه التأثير بالإيجاب على مختلف القطاعات الاقتصادية ما ينعكس على الأداء الاقتصادي ككل، وأوضح في تحليله من أن **تدخل الدولة** على مستوى الاقتصاد، من خلال استثمارها في تهيئة وإقامة الهياكل القاعدية (الإنفاق العام) له أثر إيجابي على عملية النمو الاقتصادي، وذلك يتم من خلال تسهيلها لنشاط الأعوان الاقتصادين في القطاع الخاص، مما يؤدي إلى رفع إنتاجيته ومن ثم ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

---

[1]- بن عناية جلول، سرير عبد القادر، *تقدير علاقة الانفاق الحكومي بالنمو الإقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية بإستخدام نموذجvar (1980-2014)*، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 15، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2016، ص49.

[2]- وليد بشيشي، مرجع سبق ذكره، ص396.

[3] - Eric Bosserelle, op.cit, p.168, p.169.

[4] - Kevieche Hicham, Abdelouahab Berrahal, *Modèles de croissance endogène-model de barro* (*capital public*), review of economic papers, vol 1, n°1, Université de Jijel, décembre 2017, p.5.

المبحث الثالث
اثار الاستثمار الأجنبي المباشر على البلدان المضيفة

نالت كيفية ومدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تدعيم وتحفيز النمو الاقتصادي على مستوى البلدان المضيفة له اهمية بالغة، حيث ترجمت من خلال مختلف البحوث والدراسات بهذا الصدد، وعملت البلدان النامية على تحفيز وجدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إدراكا منها للدور الذي يمكن أن تلعبه هاته الأخيرة، من خلال نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل، نقل الخبرات والتقنيات الحديثة في مجال التسيير وتكوين العمالة، زيادة التراكم الرأسمالي، بالإضافة إلى مساهمتها في الرفع من الأداء التصديري.

المطلب الأول
الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا

أصبح موضوع التكنولوجيا ونقل التكنولوجيا يثيرا جدا واسعا من طرف العديد من المنظمات والهيئات الدولية لذي يجب التميز التمييز بينهما:

فنشر التكنولوجيا تعد فائدة أخرى ومن الإيجابيات التي تصاحب عملية نقل التكنولوجيا لاقتصاد البلد المضيف، وذلك لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال إدراك أن إدخال التكنولوجيا إلى البلد المضيف يخلق وعيا بها والتي من الممكن أن تنساب وتنتقل إلى كامل الاقتصاد، فحين تعرف عملية نقل التكنولوجيا بأنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تمكن من عملية تدفق وانسياب المهارات والأفكار، الخبرات العلمية والتكنولوجية، كما أنها تشمل عملية استيعاب التكنولوجيا الجديدة، إضافة إلى نقل التكنولوجيا المادية لصناعة المنتجات ووضع طرق تصنيع جديدة، أو تقديم خدمات ما من شأنه الرفع من القدرات التنافسية على الصعيد الداخلي والخارجي في ضل اقتصاد السوق[1].

في هذا الإطار يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم القنوات التي تساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلدان المضيفة له، لذى فقد عمدت هاته البلدان إلى تحرير وتعديل أنظمتها فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا لتتأقلم مع أوضاعها الاقتصادية، إضافة إلى سعييها الرفع من قدرتها الاستيعابية بهدف توطين هاته التكنولوجيا، وتقوية الروابط ما بين المؤسسات الأجنبية وفروعها وبين المؤسسات المحلية، وهنا يتوجب على البلد المضيف انتقاء نوع التكنولوجيا وتكلفتها والتي يجب أن تتلاءم وخصاصه وإمكانياته وطبيعة اقتصاده، فعلى سبيل المثال إذا كان البلد يعاني من

[1]- امانة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO، وثيقة معدلة لمشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: *التحديات المشتركة وبناء الحلول*، الدروة التاسعة، جنيف، سويسرا، ماي 2012، ص ص1-2.

نقص في العمالة فإنه يتجه للصناعات التي تتميز بكثافة في راس المال، فحين أن هذا البلد إذا كان يعاني من مشكل البطالة (فائض في العمالة) سيتوجه إلى الصناعات التي تتميز بكثافة في العمالة[1].

تعد الشركات العابرة للقارات من أهم القنوات التي يتم عبرها نقل التكنولوجيا وذلك من خلال فروعها بالبلدان المضيفة باعتبارها أفضل أداة تضمن لها حماية أصولها التكنولوجية، والحفاظ على ابتكاراتها وفقا لآطر قانونية بالإضافة إلى تخصص مبالغ مالية ضخمة للإنفاق على عمليات البحث والتطوير، فهي بذلك تسيطر على إنتاج التكنولوجيا كما أنها تلجئ في بعض الحالات إلى إقامة مراكز داخل البلدان النامية في مجال البحث والتطوير، وخير دليل على ذلك التطور الذي عرفته مستويات الإنفاق المخصصة للبحث والتطوير، على مستوى فروع الشركات عبر الوطنية بالبلدان النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية.

شكل رقم4.2: تطور إنفاق فروع الشركات عبر الوطنية على أنشطة البحث والتطوير في البلدان النامية إلى إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير خلال الفترة (1993-2002) الوحدة%

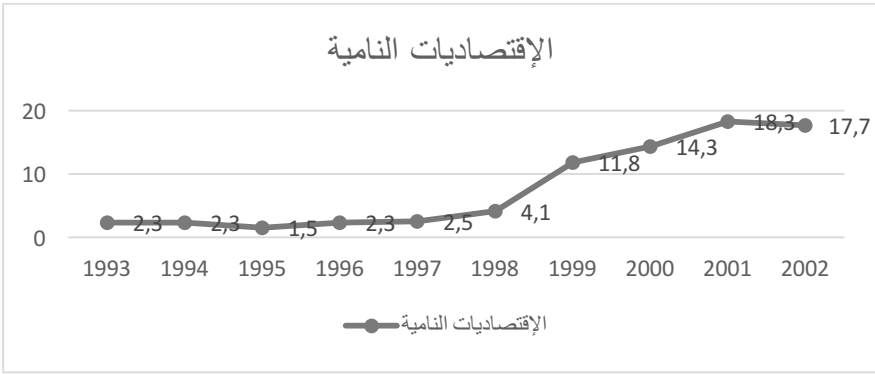

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على:

Unctad, *World investment report, transnational corporations and the internationalization of R§D*, New York and Geneva, 2005, p.293.

من خلال المنحى نلاحظ تطور ملحوظ في نسبة إنفاق فروع الشركات المتعددة الجنسيات على عمليات البحث والابتكار داخل البلدان النامية والتي تركزت في مجموعة من بلدان اسيا النامية بحيث ارتفعت حصتها (اسيا النامية) من 3% سنة 1994 إلى 10%سنة2002، وكانت هاته

[1]- عبد الرزاق حسين حمد الجبوري، مرجع سبق، ذكره، ص 80.

الزيادة ملاحظة بشكل خاص في كل من الصين، سنغافورة، هونغ كونغ، ماليزيا. وارتفعت نفقات البحث والتطوير لفروع الشركات الأجنبية عبر العالم من 30مليار دولار سنة 1993إلى 67 مليار دولار سنة 2002[1]، ويرجع ذلك لتدويل الشركات عبر الوطنية لأنشطتها فيما يتعلق بالبحث والتطوير اساسا إلى التكلفة المرتفعة لهاته الأنشطة بالاقتصاديات المتقدمة مع ارتفاع تكلفة عنصر العمالة بها، والمنافسة الكبيرة التي تتعرض لها وهو ما ساهم في تغيير خططها والتي ترجمت من خلال إقامة مراكز للبحث والتطوير على مستوى البلدان النامية.

فالتكنولوجيا لا تتضمن العمليات التقنية العملية، انما تتضمن العمليات المؤسسية والإدارية ومهارات التسويق فانتشار التكنولوجيا تعد من الفوائد الثانوية التي تجنيها البلدان المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر (Technological Spill-over)، وذلك يتم من خلال أثر المضاعف التكنولوجي (Technological Multiplier) حيث يعمل هذا الأخير على نشر التكنولوجيا، الطرق وأساليب الإدارة الحديثة على أوسع نطاق[2].

يمكن حصر تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال نقل التكنولوجيا بشكل عام في:[3]

- ✓ اكتساب المهارات والتدريب من خلال فرص التوظيف التي تتوفر عليها فروع الشركات المتعددة الجنسيات، وإكسابها أحدث الابتكارات والمعارف، المهارات التكنولوجية الجديدة وذلك من خلال أساليب العمل الحديثة والتكوين (التدريب) ومن ثم تعمل هاته العمالة على نقل المعارف والمهارات التي اكتسبتها إلى الشركات الوطنية.
- ✓ إمكانية توليد الاستثمار الأجنبي المباشر اثار فيما يتعلق بتعزيز الكفاءة، وذلك من خلال المنافسة القائمة بين الشركات الأجنبية المنتسبة والشركات المحلية، وهو ما يجبر هاته الأخيرة على الرفع من درجة كفاءتها التكنولوجية كنتيجة لضغط المنافسة، أو عن طريق إقامة علاقات بينهما فيما يتعلق بمجال البحث والتطوير، ومن ثم إكساب الشركات المحلية لأحدث ما توصلت اليه الشركات العالمية.

---

[1] - Unctad, World investment report, *Transnational corporations and the internationalization of R§D*, New York and Geneva, 2005, p xxvi.

[2] - حسن كريم حمزة، *العولمة المالية والنمو الإقتصاي*، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص146.

[3] - حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص147.

- ✓ قيام فروع الشركات المتعددة الجنسيات بتوفير مختلف احتياجات الشركات الوطنية كالألات والمعدات، المساعدات الفنية والتقنية، وذلك وفقا لشروط مبسطة ما من شأنه ان يتيح للشركات الوطنية فرص إنتاج منتجات تمتاز بمواصفات عالمية.
- ✓ عمليات الاندماج مع الشركات المتعددة الجنسيات بحجة تطويريها للتكنولوجيا الوطنية.
- ✓ العقود الثنائية مع الشركات المتعددة الجنسيات أو غيرها سوآءا كانت عقود إدارة، تراخيص، تسويق.

المطلب الثاني
الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالاستثمار المحلي

تساهم في بعض الحالات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على رفع حجم الاستثمار المحلي، لآن هاته الأخيرة تعمل على رفع المدخرات المحلية الضرورية لإقامة برامج ومشاريع إنتاجية، فلما يحصل عجز في المدخرات المحلية فإن هاته التدفقات تعمل على تغطية فجوة الموارد المحلية من جهة ومن جهة أخرى ترفع من مدخرات البلد المضيف من موارد النقد الأجنبي، والتي بدورها تسهم في توفير فرص في مجال الاستثمار وإنشاء وحدات إنتاجية جديدة للمستثمرين المحليين كما تحفز المؤسسات المحلية على اقتناء احتياجاتها من المنتجات الوسيطية (نصف مصنعة) التي تدخل في عملية الإنتاج والتي يتم تصنيعها محليا[1].

فلما يصاحب دخول الاستثمار الأجنبي المباشر قيام مشاريع استثمارية إضافية من طرف المستثمرين المحليين فنحن هنا في الأثر التكاملي للاستثمار الأجنبي المباشر مع الاستثمار المحلي، شريطة عدم استخدام المدخرات المحلية من طرف المستثمرين الأجانب لإقامة هاته المشاريع، وذلك لآن استخدامها يعني حرمان المستثمرين المحليين من فرص الزيادة في حجم الاستثمارات المحلية، وغالبا ما يتم الوقوع في هاته الوضعية لما يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة كبيرة بالاستثمارات المحلية ما يسهم في وضع روابط أمامية وخلفية داخليا ومن ثم تزداد الاستثمارات المحلية.

لما يدخل المستثمر الأجنبي مشتريا للاستثمارات المحلية يبقى الاستثمار المحلي مستقرا إلا في حدود التغير الحاصل في قيمة هاته الأصول ومن ثم إحداث أثر إحلالي على الاستثمار الوطني، ويكون مزاحما له وظهرت هاته الحالة أثناء تنفيد برامج الخصخصة بالبلدان النامية المتلقية

[1]- عبد الرزاق حسين حمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص75.

للاستثمارات الأجنبية[1]، كما تلعب الاستثمارات الأجنبية دورا في رفع مستوى الاستثمار المحلي، من خلال تحفيزه بإقامة وحدات إنتاجية جديدة واستخدام تقنيات وتكنولوجيا حديثة مسهما بدلك في رفع مستوى الاستثمار.

مما سبق نستخلص أنه:[2]

✓ **ينشأ أثر الإحلال للاستثمار الأجنبي المباشر عندما**

- يتدخل المستثمر الأجنبي باقتناء وحدات وأصول إنتاجية قائمة مسبقا بالبلد المضيف.
- يتم تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة كلية أو جزئية من مصادر مالية بالبلد المضيف.
- خروج عدد من المستثمرين المحليين من السوق المحلية لعدم قدرتهم على منافسة الأجانب.

✓ **ينشأ الأثر التكاملي للاستثمار الأجنبي المباشر عندما**

- يقيم المستثمر الأجنبي وحدات وأصول إنتاجية جديدة أو من خلال التوسع في استثمارات قائمة.
- تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر كلية من مصادر مالية خارجية (أموال المستثمر الأجنبي).
- يمكن من زيادة استثمارات المستثمرين المحليين وذلك من خلال علاقات الترابط الأمامية والخلفية التي تجمع ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات المحلية.

فيما يلي نتطرق لوضعية للاستثمار المحلي بالجزائر.

[1]- علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص ص50-51.
[2]- علي عبد الله نجا، مرجع سبق ذكره، ص52.

شكل رقم5.2: تطور الاستثمار المحلي بالجزائر
خلال الفترة (2000-2018) الوحدة: مليون دج

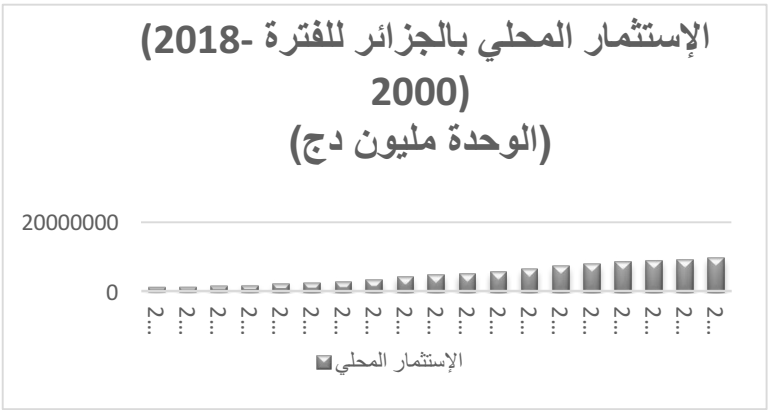

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.GDI.TOTL.CN?end=2018&locations=DZ&start=2000

من خلال الرسم البياني نلاحظ التطور المستمر لحجم الاستثمار المحلي بالجزائر وذلك مرده إلى مجموعة من العوامل، على غرار الإصلاحات والبرامج والمخططات التنموية التي أقرتها الجزائر كنتيجة للتحسن الحاصل في مداخيل البلاد من المحروقات (ارتفاع اسعارها في الأسواق العالمية)، باعتبار الجزائر بلد ذو طابع ريعي يعتمد في مداخيله على المحروقات بأكثر من 90%، وقد وضعت برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و 2004 بغلاف مالي قدر ب525مليار دج و من ثم أقرت البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، ما يعرف بالبرنامج الخماسي الأول للفترة(2005-2009) بمخصصات وصلت إلى 4203 مليار دج، كما أنه تم إضافة له برنامجين خاصين بكل من الجنوب والهضاب العليا بمجموع 1100مليار دج، وتحويلات أخرى قدرت بـــ1140مليار دج، والمخصصات المتبقية من البرنامج السابق والمقدرة بـــ 1073 مليار دج، بالإضافة إلى برنامج توطيد النمو الاقتصادي، ما يعرف بالبرنامج الخماسي الثاني للفترة من(2010-2014) في ضل البحبوحة المالية، اين خصصت لها ميزانية ضخمة بغلاف مالي وصل إلى 21214مليار دج، ناهيك الدور الكبير للإجراءات والتدابير التي اعتمدتها الجزائر من خلال

التعديلات التي أقرتها على قوانين الاستثمار، بالإضافة إلى المزايا والتسهيلات، الحوافز التي منحت للمتعاملين الاقتصاديين (مستثمرين محليين وأجانب).

ويمكن أن يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا إيجابيا في التكوين الرأسمالي للبلدان المضيفة حيث أن ذلك يتوقف على صافي التدفقات الداخلة والخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر (net FDI) والتي تعطى وفق العلاقة التالية: [1] $netFDI = CI - CO$

مع : $CI = F(X + I + E + A)$ و $CO = F(K + R + S + P)$ حيث:

CI:التدفقات الواردة ، *E*:اسهم راسم المال المستثمر الأجنبي، *A*:المساعدات المتأتية من البلد الأم والمنظمات الدولية، I : القطع الأجنبي الناتج عن نقص الاستيراد والمخصص لتأمين المستوردات من منتجاته.

CO: التدفقات الخارجة، *K*: السلع الرأسمالية المستورة من المستثمر الأجنبي، *R*: المواد الأولية المستوردة من المستثمر الأجنبي، S: التكنولوجيا والمهارات المستورد من طرف المستثمر الأجنبي P : الأرباح المحولة للبلد الأم.

ويظهر الأثر الإيجابي لصافي تدفق FDI لما $CI \succ CO$ ويحدث العكس في حالة الاثر السلبي.

✓ **مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين راس المال الثابت:**

يحظى الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية كبيرة وللوقوف على مكانته في الجزائر سنتطرق لوزنه في الاستثمار المحلي ومساهمته في تكوين راس المال الثابت.

[1]- حسن كريم حمزة ، مرجع سبق ذكره، ص ص 151-152.

شكل رقم 6.2: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين راس المال الثابت في الجزائر للفترة (2000-2018) (%)

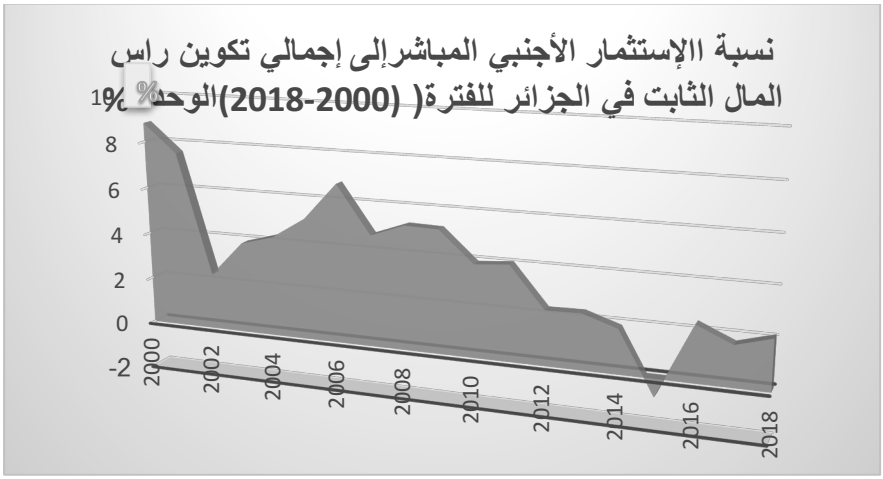

المصدر : من إعداد الباحثان بالإعتماد على بيانات البنك الدولي:

https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?end=2018&locations=DZ&start=2000

https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.GDI.FTOT.CD?end=2018&locations=DZ&start=2000

من خلال الشكل نلاحظ أن مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشر في الاستثمار المحلي بالجزائر يبقى ضعيف و بعيد كل البعد عن ما هو عليه بدول الجوار بالنظر للإمكانيات والحوافز والامتيازات الممنوحة له، و قد عرفت تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة تدبدبا ما بين الارتفاع والانخفاض حيث شهدت السنوات الأولى لـ 2000 دخول عدد من الاستثمارات الأجنبية على غرار شركة اوراسكوم للاتصالات، شركة الوطنية للاتصالات، بالإضافة إلى الاستثمارات التي كانت تتمركز في قطاع المحروقات باعتباره أهم وابرز قطاع، والذي تزامن مع ارتفاع معدلات النمو العالمية نتيجة زيادة الطلب على المحروقات ما ساعهم في ارتفاع أسعارها، بالإضافة إلى المؤشرات الإيجابية حول الاقتصاد الجزائري نتيجة للإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر وخصخصة بعض الشركات العمومية، ما ساهم في تشجيع المتعاملين الاقتصاديين الأجانب على إقامة مشاريع استثمارية بالجزائر، فحين أن حصيلة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين راس المال الثابت في الجزائر خلال هاته الفترة سجل متوسط 3.90% وهو نسبة ضعيفة وبعيدة كل البعد عن ما حققته البلدان النامية خلال الفترة 2000-2013) و التي تجاوزت 26%

، والملاحظ أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين راس المال الثابت في الجزائر لم تتعدى 10% في أفضل الحالات.

وتجدر الإشارة إلى الجدل الكبير الذي رافق الدراسات التطبيقية التي تناولت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي وهل له أثر تكاملي، وبالتالي تشجيع وتحفيز الاستثمار المحلي بالبلد المضيف، أم ان له أثر إحلالي ومن ثم مزاحمته للاستثمار المحلي أو حيادتيه وهو ما يتوقف على العديد من المتغيرات، وطبيعة اقتصاديات البلدان المضيفة والتي تختلف من بلد لآخر.

✓ **مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:**

يتم توضيح الأهمية التي تكتسيها الاستثمارات الأجنبية الواردة على المستوى الداخلي من خلال دراسة نسبة هاته التدفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي وقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يلقى اهتماما بالغا من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء خلال السنوات الأخيرة وذلك إدراكا منها أن هذا الأخير من بين العوامل التي تساهم في تسريع النمو الاقتصادي، وفيما يلي نستعرض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي:

شكل رقم 7.2: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة مختارة (الجزائر، تونس، المغرب) خلال الفترة (2000-2018)(%)

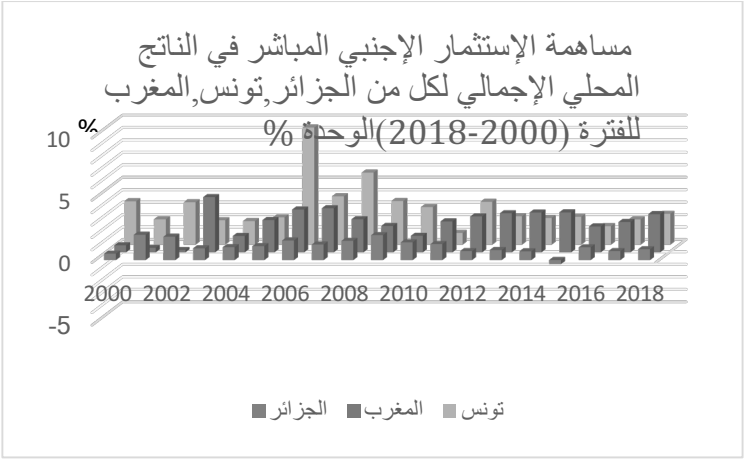

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي:

https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS?end=2018&locations=DZ-MA-TN&start=2000

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للجزائر هي الأضعف، والأقل مقارنة بما هي عليه في تونس والمغرب، وبمتوسط لم يتجاوز عتبة 1.5% خلال هاته الفترة، فحين سجلت المغرب أرقام مقبولة على العموم، وحققت تونس أعلى سنة على طول الفترة سنة 2006 في حدود 10%، فحين سجلت الجزائر أفضل نسبة لها خلال سنتي2001و2009 مسجلة 2.03% و2% على التوالي، وذلك مرده لدخول بعض الاستثمارات الأجنبية المباشرة على غرار رخصتي الهاتف النقال لشركتي اوراسكوم، والوطنية للاتصالات وبداية تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي والإصلاحات، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المحروقات على المستوى العالمي ما شجع المتعاملين الأجانب على الاستثمار في قطاع المحروقات، فحين سجلت أضعف نسبة للجزائر سنة 2015 بنسة -0.32%، بسبب تصفية فرع شركة اوراسكوم تيليكوم بالجزائر(جيزي)، وعلى الرغم من الإجراءات التي اتخذتها الجزائر بهدف توفير مناخ استثماري ملائم وجاذب، من خلال تضمنه مزايا وحوافز وتسهيلات، إلا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضلت ضعيفة وبقي دوره بعيد عما هو منتظر منه، بالرغم من تـوفر الجزائر على إمكانيات هائلة في شتى الميادين.

المطلب الثالث
علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالعمالة وميزان المدفوعات

1- الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة

تهدف البلدان النامية من خلال استقطابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة (إقامة وحدات إنتاجية جديدة أو التوسع في وحدات قائمة من قبل) إلى تحقيق جملة من المزايا، على غرار توفير مناصب للشغل ومن ثم الحد من مشكلة البطالة التي تعاني منها هاته البلدان، وفيما يلي بعض الأثار المترتبة عن دخول الشركات المتعددة الجنسيات فيما يتعلق بالعمالة:

- ✓ مساهمة المشاريع الأجنبية في خلق علاقات الترابط بين الأعوان الاقتصاديين ما يؤدي إلى تنشيط المقاولات ومن ثم ارتفاع عدد المشاريع الوطنية وهو ما يسهم في توفير مناصب عمل جديدة.
- ✓ توسع المشاريع الاستثمارية الأجنبية في نشاطاتها سيساهم في خلق مناصب عمل جديدة.
- ✓ الامتيازات الممنوحة للعمالة التي تنشط على مستوى المشاريع الأجنبية مقارنة بالمؤسسات المحلية، ما قد يؤدي إلى توجه الإطارات الوطنية نحو هاته المشاريع.

ويمكن تلخيص أثر الكمي للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في:

- يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر خلق مناصب عمل جديدة بشكل مباشر عن طريق إقامة مشاريع جديدة او من خلال أو التوسع في في مشاريع مقامة أو بشكل غبر مباشر عن طريق تحفيز العمالة في التوزيع (التخصص) والمقاولة، نتيجة الروابط مع المشاريع الاستثمارية المحلية.
- يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر المحافظة على مناصب الشغل وذلك من خلال الاستحواذ على المشاريع التي تعاني من مشاكل وصعوبات مالية، ولكنه يحدث العكس في العديد من البلدان النامية حيث أن الخصخصة ساهمت بشكل مباشر في تسريح الاف العمال، ما ساهم في تفاقم

مشكلة البطالة هاته البلدان، كما أنه يمكن أن يقلل من مناصب العمل، في حال سحب وغلق المشاريع.

سوف نستعرض سوق العمل في الجزائر بهدف تحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر.

شكل رقم8.2: تطور إجمالي القوى العاملة والبطالة في الجزائر

خلال الفترة (2000-2018)

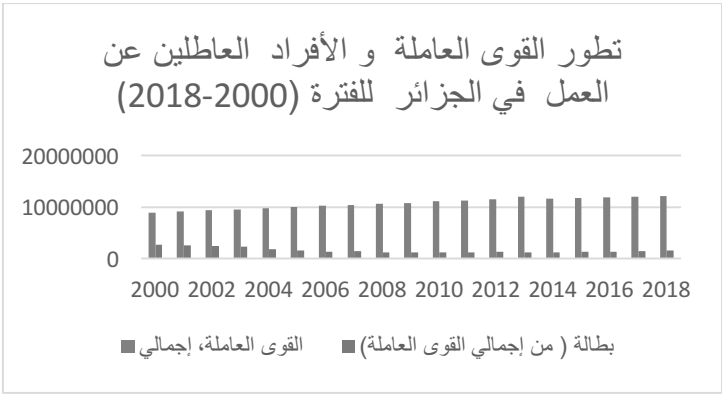

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على بيانات البنك الدولي

https://databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=2&series=SL.TLF.TOTL.IN&country=DZA#

نلاحظ التطور المستمر للقوة العاملة في الجزائر أين انتقلت من 8878121 سنة 2000 إلى 12009870 سنة 2013 لتسجل تراجع سنة 2014 إلى 11592454 ومن ثم تعاود الارتفاع إلى 12187913 سنة 2018 مسجلة أعلى مستوى على طول الفترة، إلا أن متوسط الزيادة السنوية في القوة العاملة وصل إلى 183 ألف، وهو ما قابله تراجع في عدد الأفراد العاطلين عن العمل، بحيث ان هاته النسبة أخذت في التراجع كنتيجة للبرامج التنموية التي أقرتها الجزائر في جميع المجالات، كتدعيم البنية التحتية، وتشجيع وتحفيز الاستثمار اين سجلت أدنى مستوى للبطالة سنة 2013 بنسبة 9.82%، وهو ما يقابلها 1179369 عاطل عن العمل.

فيما يلي نتطرق لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل في الجزائر.

جدول رقم3.2: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل للفترة (2002-2017)

البيان	عدد المشاريع	%	القيمة مليون دج	%	مناصب العمل	%
الإستثمار المحلي	**62334**	**98.58**	**11780833**	**82.38**	**1098011**	**89.15**
الإستثمار الأجنبي المباشر	**901**	**1.42**	**2519831**	**17.62**	**133583**	**10.85**
المجموع	**63235**	**%100**	**14300664**	**%100**	**1231594**	**%100**

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz تاريخ الاطلاع 2019/12/25 على الساعة 10سا و15 د.

من الجدول نلاحظ أن مناصب الشغل المستحدثة على مستوى للاستثمار الأجنبي المباشر قدرت بـــ: 133583 منصب عمل وبنسبة 10.85 %، من إجمالي مناصب الشغل التي يوفرها الاستثمار بصفة عامة في الجزائر، وهي حصيلة ضعيفة مقارنة بما يوفره الاستثمار المحلي والمقدرة بـــ: 1098011 منصب شغل، ما يعادل 89.15 % من إجمالي مناصب العمل، ويهيمن قطاع صناعة المحروقات على عدد مناصب الشغل التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما يوضحه الجدول أدناه:

جدول4.2: مناصب الشغل المستحدثة على مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر حسب قطاع النشاط للفترة (2002-2017)

قطاع النشاط	عدد مناصب العمل	(%)
الزراعة	**641**	**0.48**
البناء	**23928**	**17.91**
الصناعة	**81413**	**60.95**
الصحة	**2196**	**1.64**
النقل	**2407**	**1.80**
السياحة	**7656**	**5.73**
الخدمات	**13842**	**10.36**
الاتصالات	**1500**	**1.12**
المجموع	**133583**	**%100**

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz تاريخ الاطلاع: 2019/12/25 على الساعة 11سا و10د.

من خلال قراءة بيانات الجدول نلاحظ أن قطاع الصناعة يحتل الصدارة في عدد مناصب الشغل التي يوفرها، حيث وصلت إلى 81413 منصب شغل ما يعادل 60.95% من إجمالي مناصب

الشغل التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر، يليها قطاع البناء بـــ23928 منصب شغل، وهو ما يعادل 17.91% من إجمالي مناصب الشغل، ليحل قطاع الخدمات في المرتبة الثالثة بـــ13842 منصب شغل ما يعادل 10.36% من مجموع مناصب الشغل، وتهيمن القطاعات الثلاثة السابقة على مناصب الشغل المستحدثة بـــنسبة 89.22% من مجموع مناصب الشغل التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، فحين لم يتجاوز ما توفره باقي القطاعات مجتمعة 11% من مجموع مناصب الشغل.

2- الإستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات المرأة العاكسة لوضعية علاقة اقتصاد بلد ما بالاقتصاد العالمي، ويمكن أن يؤثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالإيجاب أو بالسلب على ميزان مدفوعات البلد المضيف، ولمعرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات هذا الأخير يتم استخدم المعادلة التالية:[1]

$$W = \left(A + S + D\right) - \left(A^* + S^* + D^*\right)$$

حيث W: يعبر عن الأثر الصافي على ميزان المدفوعات، A : الواردات المستغنى عنها نتيجة الاستثمار الأجنبي المباشر (إحلال)، S: صادرات جديدة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر، D: التدفق الرأسمالي الناتج عن الـــ: FDI خلاف الصادرات والواردات المتعلقة بقيام الاستثمار A^*: الواردات المستجدة الناتجة عن الاستثمار، S^*: الصادرات المفقودة نتيجة الاستثمار D^*: راس المال الخارج عدا مدفوعات الصادرات و الواردات.

ويتم التأثير على ميزان المدفوعات من خلال التأثير على أحد مكوناته:[2]

✓ **الأثر على الميزان التجاري**

إن زيادة الاستثمار تساهم في زيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومتطلبات الإنتاج، فأثر الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على الفارق ما بين صادراته وارداته من السلع والخدمات المرتبطة به، ويكون الأثر إيجابي إدا كانت صادراته أكبر من وارداته مما يحدث فائضا في الميزان التجاري للبلد المضيف أو مخفضا للعجز الحاصل به، بينما إدا كانت الواردات اكبر من الصادرات

[1]- حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص ص153-154.

[2]- علي عبد الله نجا، مرجع سبق ذكره، ص ص64-67.

يكون له اثر سلبي على الميزان التجاري محدثا عجز بالميزان التجاري أو مقللا من فائضه، ويتم ذلك من خلال الاستراتيجية التي ينتهجها البلد المضيف في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- **الاستراتيجية الأولى:** الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير.
- **الاستراتيجية الثانية**: الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للإحلال محل الواردات.

وتؤدي الاستراتيجية الأولى إلى زيادة حجم الصادرات وبالتالي زيادة محصلات البلد المضيف منها، بينما تؤدي الاستراتيجية الثانية إلى التقليل من حجم الواردات، ومن ثم تقليل المدفوعات مقابل الواردات.

✓ **الأثر على حساب رأس المال:**

عند تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتوقع أن تحدث أثر إيجابي على ميزان راس المال للبلد المضيف، وذلك كنتيجة لتدفق العملات الأجنبية التي تصاحب الاستثمارات، ولكنه يتوقف على مصادر تمويل المستثمرين الأجانب لمشاريعهم، فلما يستخدم المستثمر الأجنبي مصادره الذاتية بالعملة الأجنبية فإنه يحدث أثر إيجابي على ميزان راس المال، فحين إذا اعتمد في تمويل مشروعه على السوق المحلي بالبلد المضيف فلا يترتب على ذلك أي أثر على ميزان راس المال.

✓ **الأثر على ميزان الخدمات:**

على الرغم من الأثر الإيجابي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات كمرحلة أولى إلا انه مع بداية التحويلات العكسية نتيجة تحويل العوائد أو أعباء الديون عند استخدام القروض الخارجية في تمويل المشاريع، سيؤدي إلى حصول عجز في ميزان الخدمات أو التقليل من فائضه ما ينجم عنه أعباء على ميزان مدفوعات البلد المضيف.

وفيما يلي نتطرق لميزان المدفوعات للجزائر.

شكل رقم9.2: تطور مجموعة من مؤشرات ميزان المدفوعات الخاص بالجزائر خلال الفترة (2002-2016) (مليار دولار)

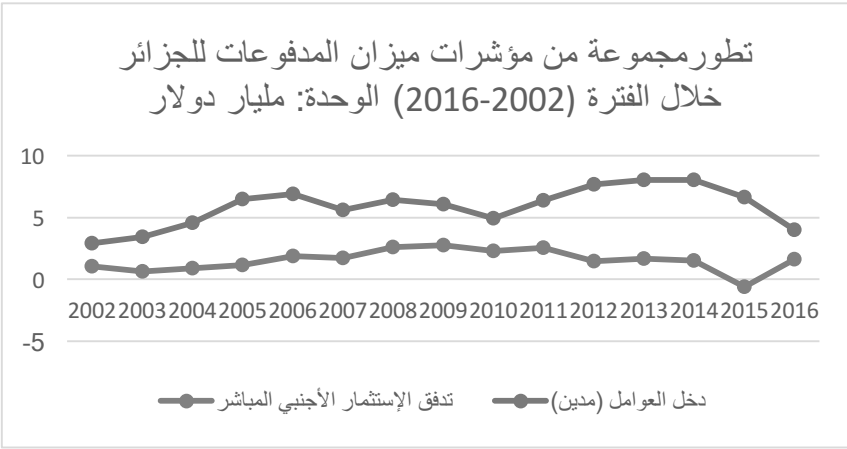

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على

- https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx.
- التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2017، ص153.
- التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2014، ص228.
- التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2010، ص218.
- Rapport banque d'Algérie, Évaluation économique et monétaire en Algérie, 2006, annexe, p.173.

يوضح الشكل البياني تطور الاستثمار الأجنبي المباشر ودخل العوامل خلال الفترة (2002-2016) و يلاحظ التطور الحاصل في دخل العوامل التي يعد جزءا منها العوائد التي يقوم المستثمرين الأجانب بتحويلها نحو الخارج و شهدت هاته الأخيرة تفوق على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بشكل كبير هاته التحويلات تخص الشركاء الأجانب لدى مؤسسة سوناطراك (قطاع المحروقات)، هو ما يوضح ويبرز الأثر السلبي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الجزائر بشكل واضح.

بالرغم من الأثار الإيجابية المتوقعة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن ذلك لا يخلو من الأثار السلبية من استنزاف الموارد الطبيعية للبلدان المضيفة، وخفض معدل نمو الناتج المحلي عند قيام الاستثمار الأجنبي المباشر بشراء الشركات المحلية، ومن ثم بيعها وتحويل الأموال إلى بلدانها الأصلية أو كنتيجة لخروج هاته الأخيرة بسبب المنافسة الشديدة من نضيرتها الأجنبية، كما أن

تمويل المشاريع الأجنبية من السوق المحلي بالبلدان المضيفة يساهم في تقليص القروض المتاحة للمستثمرين المحليين، ما يؤثر سلبا على الاقتصاد ككل ناهيك عن توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إنتاج السلع كثيفة رأس المال وذات التكنولوجيا المتطورة، ما يساهم في تفاقم مشكلة البطالة وتكريس اللآمساواة في توزيع الدخل[1].

[1]- سامر علي عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص71.

خلاصة المحور الثاني

من خلال ما تم التطرق له في هذا المحور فالنمو الاقتصادي يعني الزيادة الحاصلة بصفة مستمرة في حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو الدخل الوطني الحقيقي، ما يساهم في الرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فحين أن التنمية الاقتصادية تضم الجوانب التي يمسها النمو الاقتصادي كما تحدث العديد من التغيرات الهيكلية في شتى مجالات النشاط الاقتصادي، هيكل الإنتاج، الإطار الاجتماعي والثقافي ومن تم تحقيق نوع من الرفاه الاقتصادي والتوزيع العادل للدخل، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومتوسط الدخل الفردي الحقيقي من أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس النمو الاقتصادي، والذي يعبر عنه بمعدل الزيادة في : الناتج المحلي الإجمالي أو متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

ونظرا للأهمية الكبيرة الدي يكتسيها النمو الاقتصادي في حياة الأفراد والمجتمعات فقد نال اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين على اختلاف توجهاتهم، من خلال وضع نظريات تهدف إلى تفسير النمو الاقتصادي انطلاقا من فرضيات استندت عليها، انطلاقا من النظريات التقليدية فالنظريات النيوكلاسيكية وصولا إلى نماذج النمو الذاتي، التي عمدت إلى تفسير النمو الاقتصادي على المدى الطويل، حيث أنها اسقطت مبدا تناقص الغلة في تحليلها ذلك أن العوائد الناتجة عن الاستثمار في رأس المال (مادي، بشري) تبقى بنفس المستويات كنتيجة لــ: أنشطة البحث والتطوير، الابتكار والتعلم(التدرب) وانتشار التكنولوجيا ما ينعكس بالإيجاب على النمو.

وبالتطرق للعلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في البلدان المضيفة، فيتم تفسيرها من خلال الأثار المصاحبة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العديد من النواحي التي تتعلق بالنمو الاقتصادي، بمعنى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي وتراكم راس المال الثابت، ونقل التكنولوجيا بالإضافة إلى التأثير على العمالة وميزان المدفوعات،

إذ تختلف نوعية التأثير (إيجابي، سلبي) وحجمه من بلد لآخر فالجزائر على سبيل المثال لا الحصر شهدت تأثير ضعيف الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي مع تسجيل تأثير سلبي على بعض المتغيرات الاقتصادية على غرار ميزان المدفوعات، ويمكن أن يلعب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في دفع عجلة النمو بالبلدان المضيفة، شريطة توجيه هاته الاستثمارات وانتقاء نوع التكنولوجيا المصاحبة لها والتي يجب أن تتلاءم وخصاصه وإمكانياته وطبيعة اقتصاده.

المحور الثالث
محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
تشخيص تقييم وإستشراف

إشتد التنافس بين الدول الناميه في السنوات الأخيرة وتجلى دلك في الإجراءات المتخدة على أرض الواقع من خلال إقرارها لآصلاحات في شتى المجالات والتي تهدف في مجملها إلى تحسين مناخها الاستثماري، وإصلاح بيئة الأعمال وإزالة مختلف القيود والعراقيل التي تشوب مناخ الإستثمار مع إقرار مزايا وتسهيلات، بهدف جدب الإستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن القرار الاستثماري يتوقف على عوامل أخرى على غرار الأوضاع السياسية والأمنية، الأوضاع الاقتصادية ..إلخ، في البلد المضيف.

فالجزائر كغيرها من البلدان النامية اتخدت جملة من التدابير التي ترمي إلى تحفيز وجدب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إقرارها لمجموعة من الإصلاحات بالموازاة مع تحسن الأوضاع الأمنية والطفرة التي شهدتها مداخيل البلاد من العملة الصعبة، وهو مع إنعكس بالإيجاب على المجمعات الاقتصادية شهدت خلاله الجزائر تطور نسبي في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر والتي تركزت في قطاع المحروقات، بالرغم من المجهودات التي بدلتها الجزائر إلا أنه على ارض الواقع يحدث العكس اين تم تصنيف الجزائر ضمن مراتب متأخرة في العديد من المؤشرات الدولية التي تقيس مناخ الإستثمار، وهو ما يؤكد محدودية هاته الإصلاحات ، وسوف نقوم بتشخيص محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ونحاول تحديد المتغيرات التي تلعب دورا مرجحا في عملية تحفيز وجدب الاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم استهدافها باستراتيجيات من طرف مراكز صنع القرار.

تم تقسيم هدا المحور إلى:

المبحث الأول: تشخيص محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار في الجزائر مع تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للجزائر.

المبحث الثالث: تحليل إستشرافي بإستخدام برمجية Micmac لتأثير محددات الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول
تشخيص مححدات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يتحكم في تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر العديد من المتغيرات وسوف نقوم بالتطرق لمحددات الإستثمار الأجنبي المباشر إستنادا لطرح مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والتي تطرقنا لها سابقا اين تم تصنيفها إلى 3 اقسام؛ تيسيير الأعمال، إطار سياسات الإستثمار الأجنبي المباشر، محددات إقتصادي.

المطلب الأول
محددات تتعلق بتيسير الأعمال

شهدت الجزائر العديد من القوانين المنظمة للإستثمار إنطلاقا من الإستقلال والتي لم تشهد انفتاح كبير على الاستثمارات الأجنبية، ولكن نتيجة لتبعات أزمة 1986 والأوضاع الاقتصادية السائدة على المستوى الداخلي والخارجي، اضطرت الجزائر إلى مراجعة وتعديل قوانينها السابقة حتى تتماشى ومتطلبات المرحلة سعيا منها لتعزيز الإستثمار، من خلال إقرارها للعديد من الحوافز والضمانات لفائدته، ناهيك عن الإجراءات التي إتخدتها الجزائر من أجل مكافحة الفساد بشتى أشاله، والذي يعد من أهم العقبات امام المستثمرين المحليين و الأجانب على حد سواء.

1- الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يهدف لتعزيز الإستثمار والحوافز لصالح المستثمرين وسوف نتطرق لقوانين الإستثمار إنطلاقا من الأمر رقم 01-03 المتعلق بترقية الإستثمار لتزامنه مع التطور النسبي لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وصولا إلى القانون رقم 16-09.

1-1- الأمر رقم01-03 المؤرخ بـ 20غشت2001 (المتعلق بتطوير الاستثمار)

جاء الأمر رقم01-03 في إطار جملة الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة، وقد ألغى هدا الأمر في مادته 35 جميع الأحكام السابقة لا سيما تلك الأحكام الواردة في المرسوم التشريعي رقم93-12 والمتعلق بترقية الاستثمار باستثناء القوانين المتعلقة بالمحروقات، وقد أضفى هدا القانون مفهوم جديد على الإستثمار ليشمل عمليات الخوصصة، وفيما يلي أهم ما جاء به الأمر رقم01-03:[1]

[1]-امر رقم 01-03 المؤرخ في 20غشت2001، المتعلق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية، العدد 47، الصادرة في : 22 غشت 2001

- إضافة الإستثمارات التي تقام في إطار منح الامتياز و/أو الرخص إلى جانب الإستثمارات الوطنية والأجنبية المقامة في النشاطات الاقتصادية والمنتجة للسلع والخدمات.

- تكريس مبدأ حرية الاستثمار (للمقيمين ولغير المقيمين) شريطة مراعاة التشريع والتنظيم فيما يتعلق بالنشاطات المقننة، وحماية البيئة وهو ما نصت عليه المادة الرابعة بشكل صريح.

- التصريح بالمشاريع الاستثمارية قبل إنجازها والتي استفادت من المزايا لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.

- إنشاء وكالة وطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) وهي مؤسسة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتقوم بعدة مهام على غرار ضمان ترقية الإستثمارات ومتابعتها وضمانها، منح المزايا المرتبطة بالاستثمار، تبسيط وتسهيل الأمور الشكلية لتأسيس المؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي ..إلخ و ذلك وفقا للمادة 6 والمادة 21.

- التقليص في أجال رد الوكالة على طلبات المستثمرين من60 إلى 30 يوم كحد اقصى.

- إنشاء المجلس الوطني للإستثمار (CNI) والمكلف بعدة مهام أبرزها:

* إقتراح استراتيجية لتطوير الاستثمار، كما أنه يفصل في المزايا التي تمنح للاستثمارات.

* الفصل في الاتفاقيات المبرمة بين الدولة ممثلة بالوكالة الوطنية للإستثمار والمستثمر.

* يحث ويشجع على استحداث مؤسسات وأدوات ملائمة لتمويل الاستثمار وتطويرها.

و قدم الأمر رقم 01-03 جلة من الضمانات للمستثمرين المحليين والأجانب أبرزها:[1]

- عدم التمييز في المعاملة بين المستثمرين المحليين والأجانب (اشخاص طبيعيين أم معنويين) في إطار الحقوق والوجبات المتعلقة بالاستثمار، كما يعامل المستثمرين الأجانب بنفس المعاملة مع إمكانية منح إمتيازات إضافية لصالحهم والتي ابرمت الجزائر إتفاقيات مع بلدانهم الاصلية.

- تعهد الدولة بعدم تغيير القوانين التي تحكم وتنظم الاستثمار(تثبيت النظام القانوني للاستثمارات)، وذلك انطلاقا من إمكانية إبرام عقود واتفاقيات في مجال الاستثمار مستقبلا وهو ما أكدته المادة 15 من الأمر بأنه «لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الإستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة».

- ضمان الإستثمارات المنجزة من التصفية الإدارية إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع.

[1]- امر رقم 01-03 المؤرخ في 20 غشت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد47، الصادرة في : 22 غشت 2001.

- ضمان التسوية العادلة للنزاع القائم بين الدولة والمستثمر باللجوء إلى الجهات المختصة، او عن طريق التحكيم الدولي وفقا للإتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف التي أبرمتها الجزائر.

- ضمان التحويل الحر لراس المال وعائداته وفقا للمادة 31 من الأمر رقم 01-03 والتي اكدت أنه «تستفيد الإستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمة في راس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام ويتحقق من استيرادها قانونا، مع ضمان تحويل الراسمال المستثمر والعائدات الناتجة عنه، كما يشمل هذا الضمان المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى وإن كان هدا المبلغ أكبر من الراسمال المستثمر في البداية». وجاء الأمر رقم01-03 بمزايا عديدة بحيث تستفيد الإستثمارات زيادة على الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية من:[1]

- فرض نسبة منخفظة للحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار.

- إعفاء السلع والخدمات التي تدخل في إنجاز الإستثمار مباشرة من الضريبة على القيمة المضافة tva

- إعفاء كل المقتنيات والتي تمت في إطار الإستثمار المعني من دفع رسم نقل الملكية بعوض.

فحين تستفيد الإستثمارات التي تقام في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة من الدولة وكدى الإستثمارات ذات الأهمية للإقتصاد من مزايا خاصة هي:

مرحلة الإنجاز:

- إعفاء كل المقتنيات والتي تمت في إطار الإستثمار المعني من دفع رسم نقل الملكية بعوض.

- فرض حق ثابت في مجال تسجيل العقود الـتاسيسية والزيادات في راس المال بنسبة منخفظة 2‰.

- تكفل الدولة كليا أو جزئيا بمصاريف أشغال إقامة المنشئات الأساسية لإنجاز الإستثمار بعد تقييم الوكالة -إعفاء السلع والخدمات التي تدخل بشكل مباشر في إقامة الاستثمار سواءا كانت مقتناة من السوق المحلية أم مستودرة، من الضريبة على القيمة المضافة عندما تكون هاته السلع والخدمات موجهة للقيام بعمليات تخضع للضريبة على السلع و الخدمات.

- فرض نسبة منخفظة للحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار.

[1]- امر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، مرجع سبق ذكره.

مرحلة الإستغلال

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة ومن الرسم على النشاط المهني، والدفع الجزافي لمدة 10 سنوات.

- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل ضمن الإستثمار من الرسم العقاري إنطلاقا من تاريخ إقتناءها ولمدة 10سنوات.

1-2- الامر رقم06-08 المؤرخ في : 15 جويلية 2006

جاء هدا الأمر ليتمم ويعدل الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار حيث كرس هدا الأمر حزمة من المزايا والضمانات الممنوحة للمستمرين، من خلال إضافة وتعديل عدة مواد دون المساس بالمزايا التي تحصلت عليها المشاريع الاستثمارية القائمة، وهو ما من شأنه تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر وفيما يلي أهم ما جاء به الأمر رقم 06 - 08 لصالح المستثمرين:[1]

- التقليص من مدة رد الوكالة على المشاريع الاستثمارية المودعة لديها إلى 72ساعة كحد أقصى لأجل تسليم مقرر الاستفادة من مزايا مرحلة الإنجاز، وعشرة (10) أيام كحد أقصى لأجل تسليم مقرر الاستفادة من مزايا مرحلة الإستغلال وفقا للمادة 5 من الأمر.

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني، لمدة 3سنوات بعد معاينة الشروع في النشاط الفعلي، والدي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر.

- الإعفاء الكلي من حقوق تسجيل عقود تأسيس الشركات والزيادات في راس المال بالنسبة للاستثمارات دات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني بعنوان مرحلة الإنجاز لمدة أقصاها 5سنوات.

إضافة إلى العديد من التعديلات التي عرفها الأمر رقم 01-03 المتعلق بترقية الاستثمار تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية على المستويين الوطني والدولي حيث صدرت العديد من المراسيم التنفيذية والقرارات التي حملتها قوانين المالية على غرار:

[1]- امر رقم 06-08 المؤرخ في 15 يوليو2006، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، المؤرخة في: 19يوليو2006.

قانون المالية التكميلي لسنة 2009

واهم ما جاء به:[1]

- تنجز الإستثمارات الأجنبية في الجزائر إلا في إطار شراكة تمثل المساهمة الوطنية فيها 51% على الأقل من راس المال الاجتماعي، أي أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة المقامة في الجزائر أصبحت تخضع لقاعدة 51-49 لفائدة الطرف المحلي وفقا للمادة 58.

- يتم ممارسة أنشطة الإستيراد من طرف المستثمرين الأجانب(شخص طبيعي أو معنوي) بغرض إعادة بيع الواردات على حالها إلا في إطار شراكة مع الطرف الجزائري تمثل فيها نسبة المساهمة الوطنية المقيمة 30% على الأقل من راس المال الاجتماعي ويقصد بالمساهمة الوطنية هنا جمع عدة شركاء.

- إخضاع كل مشروع استثمار أجنبي مباشر أو استثمار عن طريق الشراكة مع رؤوس الأموال الأجنبية إلى دراسة مسبقة من المجلس الوطني للاستثمار.

- إلزام مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو بالشراكة من تقديم فائض بالعملة الصعبة لصالح الجزائر خلال كل مدة قيام المشروع.

- الإستثمارات التي تفوق 500مليون دينار أو تساويها لا يمكنها الاستفادة من مزايا النظام العام إلا بقرار من المجلس الوطني للاستثمار.

- تكريس حق الشفعة وهو ما يسمح للدولة وكدى مؤسساتها الاقتصادية العمومية أن تحضي بالأولوية في جميع التنازلات عن أسهم او حصص اجتماعية من مساهمين أجانب أو لفائدة مساهمين أجانب.

قانون المالية لسنة 2014

أقر هذا القانون تعديلات ابرزها ربط استفادة الإستثمارات الأجنبية بالشراكة في إطار قاعدة 51-49 التي تساهم في نقل المهارات إلى الجزائر و/أو إنتاج سلع من الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية بشرط معدل إندماج يفوق 40%، وهو ما نصت عليه المادة 55، وفيما ابرز التعديلات التي جاء بها:[2]

[1]-أمر رقم09-01المؤرخ بـ: 22 يوليو2009، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44 المؤرخ في 26يوليو2009.

[2]- قانون 13-08 مؤرخ في: 30ديسمبر2013، يتضمن قانون المالية لسنة 2014، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 68، الصادرة في 31 ديسمبر 2013.

- ممارسة أنشطة الإستيراد بهدف بيع الواردات على حالها من طرف الأجانب (اشخاص طبيعيين او معنويين)، لا يتم إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة 51% على الاقل من راس المال الاجتماعي، أي أنه تم رفع نسبة المساهمة الوطنية من 30% إلى 51 % على الأقل.

- اعتبار عدم الرد من المصالح المختصة خلال مهلة 3اشهر تخلي عن ممارسة حق الشفعة.

- في إطار التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب أو لفائدة المساهمين الأجانب يتم تسليم شهادة التخلي للموثق المكلف بتحرير عقد التنازل خلال 3اشهر كحد اقصى انطلاقا من تاريخ إيداع الطلب، وبعد تسليم هاته الأخيرة تحتفظ الدولة لمدة سنة بحق ممارسة الشفعة وفقا لقانون التسجيل.

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني لمدة 3سنوات، بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى 100منصب عمل وتمديدها من 3سنوات إلى 5سنوات للاستثمارات التي تستحدث أكثر من 100منصب عمل عند انطلاق النشاط، بينما تستثنى المشاريع الإستثمارية المقامة في المناطق المستفيدة من دعم الصندوق الخاص بالجنوب والهضاب العليا من شرط استحداث مناصب العمل، فحين تستفيد الاستثمارات في القطاعات الاستراتيجية التي يحدد قائمتها المجلس الوطني للاستثمار من هده الإعفاءات ولمدة 5سنوات دون اشتراط استحداث مناصب عمل.

- الاستفادة من مزايا النظام العام بالنسبة للاستثمارات التي تساوي أو تفوق مبلغ 1500مليون لا يتم إلا بقرار من المجلس الوطني للإستثمار (تم رفع القيمة من 500مليون دينار إلى 1500مليون دينار).

- ✓ **قانون المالية لسنة 2015**

حمل هذا القانون بعض التعديلات مكرسا المزيد من المزايا لصالح للمستثمرين المحليين والأجانب، والتي تدخل في إطار تحسين مناخ الإستثمار إدراكا للدور الكبير الدي يمكن أن يلعبه الاستثمار في تحقيق التنمية، وفيما يلي أهم جاء به هدا القانون:[1]

- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري، مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الإمتياز على الأملاك العقارية سواءا المبنية او غير المبنية والممنوحة في إطار إنجاز الإستثمارات.

[1]- قانون رقم14-10 مؤرخ في 30ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78، الصادرة في 31ديسمبر2014.

- إستفادة المشاريع الإستثمارية المنجزة ضمن النشاطات التابعة للفروع الصناعية على غرار صناعة الحديد والتعدين، الصناعات الصيدلانية، الكمياء الصناعية، صناعة الأغدية...إلخ من إعفاء مؤقت ولمدة 5سنوات، من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني، بالإضافة إلى منح تخفيض بـــ 3% فيما يتعلق بنسب الفائدة على القروض البنكية للمشاريع الاستثمارية المنجزة ضمن النشاطات التابعة للفروع الصناعية المذكورة أعلاه.

1-3- قانون رقم 16-09 لسنة 2016

اصدر المشرع الجزائري القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3غشت سنة 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار الذي الغى في مادته 37 أحكام الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 غشت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار المعدل والمتمم بإستثناء أحكام المواد 6، 22 التي تنصان على إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار مع إنشاء هياكل لامركزية على المستوى المحلي، والمادة 18 (إنشاء المجلس الوطني للإستثمار)، كما ألغى أحكام المادة 55 من القانون رقم 13-08 الموافق لـ:30ديسمبر 2013 المتضمن قانون المالية لسنة 2014.

حمل هذا القانون العديد من المزايا والضمانات لصالح المستثمرين المحليين والأجانب، ويعد القانون16-09 إلى جانب قانون المالية لسنة 2016 (لاسيما أحكام المادة 55 والتي تؤكد على إجبارية اللجوء إلى التمويل المحلي لإنجاز للإستثمار الأجنبي المباشر أو بالشراكة باستثناء تشكيل راس المال، المادة 62 التي تنظم عملية الخوصصة وذلك من خلال فتح رأسمال المؤسسات العمومية الاقتصادية، المادة 66 وهي تنضم قاعدة51-49 في إطار ممارسة الأجانب لآنشطة إنتاج السلع والخدمات، الإستيراد) الإطار القانوني الحاكم للاستثمار في الجزائر، جاء هدا القانون إستجابة للوضعية الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر بسبب انخفاض مداخيلها نتيجة التراجع الكبير لآسعار المحروقات في الأسواق الدولية مع تأكل وإستنزاف احتياطي الصرف، واهم ما جاء به هدا القانون ندكر:[1]

- إستبدال الية التصريح بالإستثمار قبل إنجازها بالتسجيل لدى الوكالة الوطنية لتطوير للاستثمار، والتي تتوج بتسليم شهادة على الفور هاته الأخيرة تمكن المستثمر المحلي والأجنبي الحصول على المزايا(مزايا الإنجاز) بصفة ألية، والتي تعد حقا له أمام الإدارات والهيئات المعنية

[1]- قانون رقم 16-09 مؤرخ في 3غشت2016، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، الصادرة في: 3غشت 2016.

باستثناء الاستثمارات التي تتطلب موافقة المجلس الوطني للاستثمار او تلك الواردة في القوائم السلبية.

- خضوع الإستهلاك الفعلي لمزايا الإنجاز الخاص بالإستثمار المسجل القيد في السجل التجاري وحيازة رقم التعريف الجبائي، الخضوع للنظام الجبائي الحقيقي.

- رفع حد قيمة الاستثمار الدي يخضع ويتطلب موافقة المجلس الوطني للاستثمار إلى 5مليار دينار ما يساهم في تشجيع المستثمرين الأجانب، إضافة لإلغاء تقديم فائض بالعملة الصعبة لفائدة الجزائر.

- الحفاظ على حق الدولة في ممارسة حق الشفعة على كل التنازلات عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية من أو لفائدة المستثمرين الأجانب.

- إلزامية إخطار مجلس مساهمات الدولة عن أي تنازل بنسبة 10% فاكثر عن اسهم شركة اجنبية لديها مساهمات في شركة جزائرية استفادت قيد إنشاءها من مزايا وتسهيلات، وفي حال الإخلال بهدا الإجراء أو إعتراض المجلس في مدة شهر إنطلاقا من تاريخ إستلام إخطار التنازل، تمارس الدولة حق الشفعة على نسبة من راس المال الدي يوافق راس المال محل التنازل في الخارج.

- تحفيز الاستثمار والترويج له من خلال المستويات الثلاثة للمزايا والتي تمنح على اساس موقع نشاط المشروع وتأثيره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث نجد:

مزايا مشتركة لكل الاستثمارات المؤهلة:

- مزايا إضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/أو النشاطات المحدثة لمناصب الشغل.

- مزايا استثنائية لفائدة الإستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني.

وقد إستحدث القانون رقم 16-09 إجراءات جديدة تهدف في مجملها إلى تحفيز وتشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر حيث أقر جملة من الضمانات والتحفيزات الإدارية وهو ما من شأنه تحسين المناخ الاستثماري نتطرق لها فيما يلي:[1]

الضمانات

-المساواة وعدم التمييز بين المستمرين الأجانب (طبيعي، معنوي) فيما يتعلق بحقوقهم ووجباتهم المرتبطة بمشاريعهم الاستثمارية، مع إمكانية منح مزايا وضمانات إضافية لمستثمرين تعد بلدانهم الأصلية طرف مع الجزائر في الاتفاقيات الثنائية والجهوية والمتعددة الأطراف.

[1]- قانون رقم16-09 مؤرخ في 3غشت2016، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره.

- ضمان ثبات وإستقرار النظام القانوني (التشريعي) الدي يتم من خلاله إبرام عقود الاستثمار، ودلك انطلاقا من إمكانية إبرام عقود واتفاقيات استثمار في المستقبل، بمعنى عدم إجراء الدولة لآي تعديل أو إضافة على العقد الساري بينها وبين المستثمر مستقبلا إلا إذا طلب المستثمر دلك صراحة.

- ضمان الإستثمارات المنجزة من عملية التصفية الإدارية إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع.

- ضمان تسوية النزاع القائم بين الدولة والمستثمر باللجوء إلى الجهات القضائية المختصة إقليميا، او عن طريق التحكيم الدولي وفقا للاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف التي أبرمتها الجزائر.

- ضمان تحويل راس المال المستثمر وعائداته فيما يتعلق بالاستثمارات المنجزة إنطلاقا من حصص نقدية في راس المال المستوردة مصرفيا والمدونة بعملة حرة التحويل والمسعرة من بنك الجزائر، إضافة إلى ضمان تحويل المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل والتصفية للاستثمارات الأجنبية.

حوافز الإدارية

في إطار تدعيم الإطار القانوني المنظم للاستثمار في الجزائر وتبسيط الإجراءات بهدف تشجيع الاستثمارات تم توسيع مهام وصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) وفقا لآحكام المادة26 من القانون رقم16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، والتي أنشئت بناءا على أحكام المادة 6 من الامر رقم 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم، وإنشاء نضام أتوماتيكي للاستفادة من المزايا، وتعمل الوكالة بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية على تقديم خدمات لصالح المستثمرين ومرافقتهم، لإنشاء مؤسسات ودعمها، تطويرها من خلال مراكزها الأربعة :

- **مركز تسيير المزايا:** المكلف بتسيير المزايا والتحفيزات المختلفة لصالح الاستثمارات.

- **مركز إستيفاء الإجراءات:** المكلف بتقديم الخدمات المتعلقة بإجراءات إنشاء المؤسسات والمشاريع.

- **مركز الدعم لإنشاء المؤسسات:** ويكلف بتقديم الدعم والمساعدة على إنشاء وتطوير المؤسسات.

- **مركز الترقية الإقليمية:** ويكلف بضمان ترقية الفرص الاستثمارية والإمكانيات المحلية.

أما الشباك الموحد اللامركزي للوكالة فهو الذي أوكل له مهمة تطبيق أحكام القانون 16-09 والأثار المترتبة عن المرحلة الانتقالية إلى غاية تنصيب المراكز التابعة للوكالة ويلعب هدا الأخير

دورا هاما في تسهيل وتسريع الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب من خلال ضمه لمختلف ممثلي الإدارات والهيئات التي لها علاقة بالإستثمار، ما من شأنه التقليل من البيروقراطية.

زيادة على التحفيزات التي تطرقنا لها استحدث هذا القانون رقم 16-09 جملة من الإجراءات دات الطابع الإداري التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أهمها:[1]

- إمكانية استفادة المشاريع الاستثمارية من مساعدات ودعم الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية، زيادة على المزايا المدكورة سابقا.

- إمكانية تنازل المستثمر عن الأصول المشكلة لراس المال التقني المكتسب عن طريق المزايا في إطار ممارسة نشاط يتعلق بالاستثمار المسجل، شريطة ترخيص مسلم من الوكالة أو مركز تسيير المزايا، مع التزام المشتري الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها المستثمر الأصلي امام هاته الأخيرة.

- منح الحق للمستثمر الدي يرى بأنه ظلم من إدارة أو هيئة مكلفة بتنفيد أحكام هدا القانون بشأن الاستفادة من المزايا أو بسب إجراء سحب وتجريد من الحقوق، الطعن امام اللجنة مع احتفاظه بحق اللجوء إلى الجهات القضائية المختصة.

وعلى الرغم من الضمانات والحوافز التي حملها هذا القانون إلى أنه ينطوي على مجموعة من العراقيل ابرزها إلزامية التمويل المحلي للمشاريع والإلتزام بقاعدة 49-51 لأجل ممارسة أنشطة اقتصادية.

2- التكلفة المنخفظة فيما يتعلق بالفساد وسوء الإدارة

يعد الفساد من أكثر الضواهر خطورة على دول العالم بصفة عامة والبلدان النامية بصفة خاصة لما له من أثار وخيمة على إقتصادياتها، والجزائر إدراكا منها لحجم المخاطر التي تشكلها ضاهرة الفساد على مناخها الإستثماري سعت لمواكبة توجهات المؤسسات والهيئات الدولية والعمل بتوصياتها في مجال محاربة الفساد، من خلال إقرارها سنة 2006 للقانون رقم 06-01 والمتعلق بالوقاية من الفساد حيث تم بموجبه إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، والتي تسعى لتفيد الإستراتيجية الوطنية في هذا المجال، تعمل على تجسيد مبدأ دولة

[1]- قانون رقم 16-09 مؤرخ في 3غشت2016، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، الصادرة في:3غشت 2016.

القانون وتسهر على إرساء الشفافية والنزاهة، المسؤولية في تسيير الشؤون والأموال العمومية، كما نص على تجريم الفساد على إختلاف صوره واشكاله كالرشوة والمحسوبية (إستغلال النفود) إختلاس الأموال والممتلكات العمومية، تبيض الأموال، الثراء غير المشروع..إلخ.

أشار إلى التعاون الدولي في مجال القضاء، منع وكشف تحويل العائدات الإجرامية، تقديم وتبادل المعلومات في إطار التحقيقات والإنابات القضائية، بالإضافة إلى إسترداد الممتلكات المتأتية من الفساد[1]،وقامت الجزائر بإنشاء هيئات وطنية لمحاربة الفساد وهي: الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، الديوان المركزي لقمع الفساد.

[1]- قانون رقم 16-01المؤرخ في 20 فبراير سنة 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، مؤرخة في 08 مارس 2006.

المطلب الثاني
إطار سياسات الإستثمار الأجنبي المباشر

هنالك جملة من المحددات التي ترتبط بإطار سياسات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على غرار الاستقرار السياسي، الاقتصادي والاجتماعي والإجراءات المتعلقة بالدخول للجزائر، الإقامة بها والعمل ..إلخ، والتي من شانها ان تلعب دورا هاما في تحفيز وجدب الإستثمار الأجنبي المباشر.

1- الإستقرار من الناحية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية

1-1- الاستقرار السياسي

شهدت الجزائر بداية التسعينيات حالة من عدم الاستقرار السياسي وتدهور كبير للوضع الأمني اين شهدت انتشار كبير للعنف والجماعات الإرهابية المسلحة، الاغتيالات السياسية إلى أن الأوضاع بدات تتحسن تدريجيا بعد تولي اليمين زروال رئاسة الجزائر، لتشهد بعد دلك الجزائر إستعادة مسار الديمقراطية من خلال تنظيم استفتاء على تعديل الدستور سنة 1996، تبعه تنظيم انتخابات محلية وتشريعية سنة1997 ما ساهم في سد فراغ مؤسساتي كبير، حيث شهدت إقبال كبير للمواطنين لآختيار ممثليهم بكل حرية وديمقراطية، بالموازاة مع إنشاء مؤسسات هامة لصالح الجهاز السياسي والإداري والتنظيمي على غرار المجلس الأعلى للتربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي...إلخ، ما إنعكس بشكل واضح على الوضع السياسي والأمني في الجزائر.

ساهم عبد العزيز بوتفليقة بعد تـراسه الجزائر سنة 1999 في تعزيز الامن والاستقرار بعد احتضان الجزائريين لقانون الوئام المدني، وتصويتهم لصالحه وهو ما ترجم على أرض الواقع من خلال التراجع الكبير في الاعمال الإرهابية، واستسلام أعداد كبيرة من افراد الجماعات المسلحة، لتشهد سنة 2005 ميلاد ميثاق السلم والمصالحة باستفتاء وطني والدي جاء في إطار الحفاظ على

المكتسبات في مجال السلم والأمن، ترجمه التحسن الكبير في الأوضاع الأمنية ما ساهم في تحسين صورة الجزائر واسترجاعها لمكانتها بين دول العالم.

1-2- الاستقرار الاقتصادي

شهدت الجزائر مع بداية التسعينيات حالة من عدم الإستقرار الاقتصادي والتي كان أبرز مؤشراتها الإرتفاع الكبير للمديونية الخارجية وارتفاع معدل التضخم، ما تسبب في تدهور القدرة الشرائية وتفاقم مشكلة البطالة، ودلك راجع لتبعات أزمة 1986 (الإنخفاظ الكبير في أسعار النفط) ما أدى إلى تراجع مداخيل الجزائر بشكل رهيب لتتجه إلى صندوق النقد الدولي، والدي فرض عليها إجراء إصلاحات تسببت في غلق العديد من المؤسسات وتسريح العمال مع تقليص للإعتمادات المالية المخصصة لقطاعات حساسة في ميزانية الدولة، وما زاد الطين بلة حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني ، لتعرف الأوضلع تحسن تدريجي مع بداية الألفية، بالموازاة مع تحسن الأوضاع السياسية والأمنية في الجزائر، حيث شهدت طفرة في أسعار المحروقات أدت إلى ارتفاع مداخيلها ما ساهم في الدفع المسبق للديون الخارجية.

لعبت الإصلاحات التي أقرتها الحكومة في شتى الميادين دورا هاما في تعزيز ودعم الاستقرار الإقتصادي ناهيك عن البرامج والمخططات التنموية التي باشرتها على غرار برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، برنامج توطيد النمو الاقتصادي...إلخ وقد عرفت معدلات التضخم إستقرار عند مستويات منخفضة، اين سجلت أدنى مستوى لها في هاته الفترة بـــ: 1.42% و1.38% خلال سنتي 2002و 2005.

إلا انه مع التراجع الكبير في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية بسبب تبعات الأزمة المالية لسنة2008 بدأت بعض مؤشرات الإستقرار الاقتصادي في التراجع خصوصا بعد سنة 2015، حيث بلغت نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي 36.9% سنة 2018 مقارنة بـــ 10.5% سنة 2010 أما معدل التضخم فبقي عند مستويات مقبولة باستثناء سنة 2012 التي سجلت 8.89%.

1-3- الاستقرار الاجتماعي

ترتكز إستراتيجية الجزائر من اجل تحقيق إستقرار إجتماعي على تبنيها لسياسة اجتماعية تضمن من خلالها مجانية التعليم والصحة لجميع الأفراد على حد سواء، والحق في السكن وتوفير مناصب الشغل بهدف التقليل من البطالة، رفع أجور القطاع العام، ودعم أسعار المواد الأساسية الواسعة الإستهلاك، إضافة إلى سياستها في تعزيز اليات التضامن الوطني على غرار التغطية الإجتماعية والمساعدات والإعانات التي تمنح للفقراء، الفئات الهشة ومحدودي الدخل، بحيث

تهدف الدولة من وراء سياستها الإجتماعية الحفاظ على الحقوق والمكتسبات الاجتماعية للمواطنين والعمل على تعزيزها. فعلى سبيل المثال في مجال الصحة انخفضت نسبة وفيات الرضع إلى 21 % سنة 2019 مقارنة بـ37.5% سنة 2001 مع ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة من 72.4 سنة خلال سنة 2001 إلى 77.8سنة سنة2019[1]، إضافة إلى إحراز الجزائر لخطوة هامة في مجال تخفيض نسبة الجوع وفقا لمؤشر الجوع العالمي حيث تراجعت قيمة المؤشر من 15.6% سنة 2000 إلى9.4%سنة2018[2]، اما بخصوص التعليم فقد عرف هدا المجال تطورا ملحوضا حيث إرتفعت سنوات التعليم المتوقعة إلى اكثر من 14 سنة عام 2017 مقارنة بـ حوالي 11سنة عام 2000 كما تراجعت نسبة الامية إلى 12.33% سنة 2017 مقارنة بـ22.3% سنة2008[3].إلخ

2- إجراءات الدخول إلى الجزائر الإقامة والعمل بها

من أجل الدخول للجزائر في إطار زيارتها سوآءا للسياحة أو الأعمال يشترط الحصول على التأشيرة من القنصليات الجزائرية المتواجدة عبر العالم، سواءا بتقديم دعوة مهنية أو خاصة، وتضمن هاته التأشيرة فترة إقامة تصل إلى 90 يوم وبغض النضر عن التأشيرة السياحية يتم إصدار نوعين من التأشيرات:[4]

تأشيرة الأعمال

تصدر هده التأشيرة و تسلم بناءا على دعوة موجهة من طرف الشريك الجزائري أو رسالة تشغيل أو أمر بمهمة من المستخدم لطالب التأشيرة، ويجب إرفاق هاته الوثائق بوصل حجز الفندق أو شهادة تكفل مقدمة من الجهة التي وجهت الدعوة.

[1]-Office Nationale des statistique, Démographie Algérienne 2019, No. 890, http://www.ons.dz/. consulter le 18/02/2020, a 9:20.

[2]-Global Hunger Index, The inequalities of hunger forced migration and hunger, october 2018, International Food Policy Research Institute https://www.gl obalhungerindex.org/ download/all.html., Accessed 19/02/2020, at 10:40.

[3]-United Nations Development Programme, Human development Data (1990-2018) http://hdr.undp.org/en/data. , Accessed 19/02/2020, at 15:35

[4] -KPMG, Guide Investir en Algérie, Op cit, p20-21.

تأشيرة العمل

تصدر هده التأشيرة بناءا على عقد عمل وترخيص مؤقت للعمل يتم تسليمها من قبل المصالح المختصة المكلفة بالعمل، و كدا شهادة من قبل المستخدم مؤشر عليها من قبل المصالح المعنية، ويمكن إصدار هاته التأشيرة للأجانب الدين لديهم عقد للمساعدة أو تقديم الخدمات.

تتضمن التأشيرة مدة إقامة مرخص بها تصل إلى 90يوم مع إمكانية تمديد التأشيرة إلى90 يوم إضافية لتصل بدلك مدة التواجد في إقليم الجزائر إلى 180 في السنة، ويتوجب على كل أجنبي يود تمديد إقامته بالجزائر لفترة اكبر من المنصوص عليها في التأشيرة بهدف تثبيت إقامته ان يطلب بطاقة المقيم قبل نهاية صلاحية التأشيرة بـــ15يوم[1].

تمنح بطاقة مهنية للأجانب الدين هم في وضعية إقامة قانونية ويقومون بممارسة نشاط تجاري أو صناعي أو حرفي أو مهنة حرة، وكدا الأجانب المقيمين بالجزائر من أعضاء مجالس الإدارة أو مراقبة الشركات التجارية أو أجهزة التسيير والإدارة الدين يقومون بإدارتها وتسييرها، وتحدد صلاحية هده البطاقة بـ (02) سنتين قابلة للتجديد، ويتعين على الحائز عليها أن يطلب بطاقة إقامة الأجنبي في أجل 90 يوم إعتبارا من تاريخ استلام البطاقة المهنية[2].

في إطار العمل تنشأ علاقة عمل بين طرفين بموجب عقد كتابي أو غير كتابي محدد أو غير محدد المدة (حسب الاتفاق) حيث يترتب على هاته العلاقة حقوق و واجبات نص عليها القانون 90-11 المتعلق بعلاقات العمل، يستفيد العامل من الحق في الأجر المنتظم، التفاوض الجماعي، ممارسة الحق النقابي، المشاركة في الهيئة المستخدمة، حقه في الضمان الاجتماعي والتقاعد، الحق الترقية والتكوين، الحق في الأجر...إلخ، كما يترتب عليه واجبات على غرار الأداء بأقصى قدر ممكن فيما يتعلق بواجباته المرتبطة بمنصب عمله، تنفيد تعليمات الهيئة المستخدمة كإحترام تدابير الوقاية الصحية والأمن، تقبل الرقابة الطبية التي قد تباشرها الهيئة المستخدمة، المشاركة في أعمال التكوين وتحسين المستوى تقرها، عدم إفشاء المعلومات المهنية فيما يتعلق بالتكنولوجيا،

[1]-قانون 11-08 مؤرخ في 25يونيو 2008 يتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد36، الصادرة في 02يونيو 2008.

[2]-مرسوم تنفيدي رقم 06-454 مؤرخ في 11ديسمبر2006 يتعلق بالبطاقة المهنية المسلمة للأجانب الذين يمارسون نشاطا تجاريا وصناعيا و حرفيا او مهنة حرة على التراب الوطني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 11ديسمبر2006.

وأساليب الصنع وأن لا تكون لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة في مؤسسة أو شركة منافسة أو زبونة أو مقاولة[1].

3- الاتفاقيات الدولية (الثنائية و المتعددة الأطراف) في مجال حماية الاستثمار الأجنبي

تسعى العديد من البلدان لإبرام إتفاقيات دولية وإقليمية بهدف حماية وتشجيع الإستثمار، ويحظى الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بالحماية بالنظر لانضمام الجزائر للعديد من الاتفاقيات الدولية (الثنائية والمتعددة الأطراف) في هدا المجال، حيث وقعت الجزائر على 34 اتفاقية تتعلق بتجنب بالازدواج الضريبي، توقيعها لــ: 46 إتفاقية تتعلق بتشجيع الاستثمارات والحماية المتبادلة لها، بالإضافة إلى إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي، باعتبار الجزائر عضو في اتفاقية نيويورك لسنة1958 للمركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار ما بين الدول والرعايا الأجانب ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي[2]، ويساهم المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار الدي أنشئ سنة 1966 في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديمه لتسهيلات دولية لتسوية وتحكيم منازعات الإستثمار التي تنشأ بين البلدان والمستثمرين الأجانب مسهما بدلك في تقوية الثقة المتبادلة بينها، بالإستناد إلى جملة من الأبحاث والنشرات في مجال قوانين التحكيم والاستثمار الأجنبي[3].

4- السياسات المتعلقة بهيكل السوق وسير العمل بها (لاسيما المنافسة، وسياسات الدمج والتملك)

وجدت الجزائر نفسها مضطرة لآجراء إصلاحات ووضع قوانين تهدف لتنظيم نشاط المؤسسات الإقتصادية كنتيجة لتوجها لآقتصاد السوق، وأصدرت الجزائر جملة من التشريعات إنطلاقا من الامر 95-06 المتعلق بالمنافسة، الدي كان يهدف إلى تنظيم المنافسة الحرة وترقيتها، اين تم إلغاءه بالامر رقم 03-03 المتعلق بالمنافسة (المادة 73)، بإستثناء الباب الرابع، الخامس، السادس منه

[1]-الموقع الرسمي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعيhttps://www.mtess.gov.dz/ar ،تاريخ الاطلاع 2020/02/25، 9سا

[2]-الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار http://www.andi.dz/index.php/ar/faq/88-faqs/156-mesures-de-protection-de-l-investissement تاريخ الطلاع :2020/03/15 على الساعة 11سا و30د.

[3]-المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ، تقرير مناخ الإستثمار في البلدان العربية، الكويت، 2010، ص103.

مع إجراء تعديلات لصالح المستثمرين بتحسين ضروف أداء الأعمال وابرز ما جاء به الامر رقم 03-03 المعدل والمتمم، والدي يهدف إلى زيادة الفعالية الاقتصادية ما يلي:[1]

- حرية تحديد أسعار السلع والخدمات (حرية الأسعار) وفقا لقواعد المنافسة الحرة والنزيهة في ضل إحترام أحكام التشريع والتنظيم المعمول به، وعلى أساس الإنصاف والشفافية لاسيما المتعلقة بـ:

إلا أنه يمكن تحديد هوامش وأسعار السلع والخدمات أو الأصناف المتجانسة من السلع والخدمات أو تسقيفها أو التصديق عليها عن طريق التنضيم بصفة دائمة او مؤقتة، بهدف مكافحة المضاربة أو الحفاظ وتثبيت إستقرار أسعار السلع والخدمات الضرورية أو ذات الاستهلاك الواسع.

- حضر الممارسات والاعمال المدبرة، الاتفاقيات والاتفاقات الصريحة أو الضمنية التي تهدف إلى عرقلة المنافسة أو الحد منها أو الإخلال بها، في السوق نفسها أو في جزء أساسي منها.

اشار القانون03-03 المتعلق بالمنافسة المعدل والمتمم في فصله الثالث لـ"**التجمعات الاقتصادية**" لعمليات الدمج والتملك، اين أشار لمفهوم التجميع في مادته 15 والتي تتم إدا:[2]

- ✓ اندمجت مؤسستين فأكثر كانت مستقلة سابقا.
- ✓ حصول شخص أو عدة اشخاص طبيعيين لديهم نفود على مؤسسة على الأقل، او حصلت مؤسسة او عدة مؤسسات على مراقبة مؤسسة أو عدة مؤسسات او جزء منها بصفة مباشرة أو غير مباشرة، باخد اسهم في راس المال او عن طريق شراء عناصر من أصول المؤسسة أو بموجب عقد او أي وسية أخرى.
- ✓ أنشئت مؤسسة مشتركة تقوم بتأدية وضائف مؤسسة إقتصادية مستقلة بصفة دائمة.

كل تجميع يرمي إلى تحقيق حد يفوق 40% من المبيعات أو المشتريات المنجزة في سوق معينة، من شأنه المساس بالمنافسة وتعزيز وضعية هيمنة مؤسسة على سوق ما، يتوجب تقديمة لمجلس المنافسة الدي يفصل فيه في اجل 30 يوم وفقا لآحكام المواد 17 و18.

[1]-مجلس المنافسة، الموقع الرسمي http://www.conseil-concurrence.dz/?page_id=2581،تاريخ الاطلاع 2020/02/18، 11سا.

[2]- نفس المرجع أعلاه.

لا يطبق الحد أعلاه على التجميعات التي يمكن أن يثبت أصحابها بأنها تساهم في تطوير قدراتها التنافسية أو زيادة التشغيل أو ما من شانه السماح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزيز وضعيتها التنافسية في السوق.

6- السياسات الضريبية

تعتبر السياسة الجبائية أحد اهم مكونات المناخ الإستثماري وادات تستخدم لاجل تحفيز وإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، تعد الحوافز الضريبية ابرز الأدوات التي تعتمد عليها السياسة الجبائية، والتي عرفها صندوق النقد الدولي ضمن دليل شفافية المالية العامة لسنة 2001 تحت عنوان النفقات الضريبية، "وتشمل الإعفاءات من الوعاء الضريبي والبدلات المخصومة من الدخل الإجمالي والقيود الضريبية الدائنة المخصومة من الإلتزامات، وتخفيض المعدلات الضريبية، وتأجيل دفع الضرائب (مثلما يحصل في الإهتلاك المؤجل)"[1].

عملت الجزائر على تحفيز الإستثمار بصفة عامة والإستثمار الأجنبي المباشر بصفة اصة من خلال الحوافز الضريبية التي تضمنتها قوانين الاستثمار، على غرار الامر رقم 01-03 والأمر رقم 06-08، القانون 16-09 المتعلق بترقية الإستثمار، والدي الغى احكام الأمرين السابقين، ناهيك عن المزايا التي حملتها قوانين المالية، والتي تهدف في مجملها لتحسين مناخ الاستثمار وفيما يلي المزايا الضريبية وشبه الضريبية التي جاء بها القانون رقم16-09:[2]

6-1- مزايا مشتركة للإستثمارات المؤهلة

زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، تستفيد جميع الاستثمارات المؤهلة باستثناء تلك المصنفة في القوائم السلبية من:

6-1-1- مرحلة الإنجاز

- إعفاء السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار من الحقوق الجمركية.
- إعفاء العقود التاسيسية للشركات والزيادات في راس المال من حقوق التسجيل.
- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الأتاوة السنوية المحددة من المصالح المختصة اثناء إنجاز الإستثمار.
- إعفاء السلع و الخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار من الرسم على القيمة المضافة (TVA).

[1]- عبد المجيد قدي، *دراسات في علم الضرائب*، دار جرير للنشر والتوزيع، طبعة 2011، ص118.
[2] - قانون رقم 16-09 مؤرخ في 3 غشت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، مرجع سبق ذكره.

- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية والرسم على الإشهار العقاري عن كل المشتريات العقارية التي تتم في إطار إنجاز الإستثمار، مع إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إنجازه من الرسم العقاري إبتداءا من تاريخ الإقتناء ولمدة 10سنوات.

- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الإمتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية، الموجهة لإنجاز المشاريع الإستثمارية.

6-1-2- مرحلة الاستغلال

بناء على محضر تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر يستفيد المشروع لمدة 3سنوات من الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات(IBS) ومن الرسم على النشاط المهني (TAP).

-تخفيض بنسبة50% من مبلغ الأتاوة الإيجارية السنوية والمحددة من مصالح أملاك الدولة.

أما الإستثمارات التي تنجز في الجنوب والهضاب العليا والمناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، فتستفيد من مزايا إضافية على النحو التالي:[1]

✓ **مرحلة الإنجاز**

زيادة على المزايا المذكورة أعلاه بعنوان مرحلة الإنجاز تستفيد هده الاستثمارات من:

- بناءا على تقييم الوكالة تتكفل الدول بشكل كلي أو جزئي بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز المشروع الإستثماري.

- التخفيض من مبلغ الأتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة بعنوان منح الأراضي عن طريق الإمتياز لآجل انجاز مشاريع إستثمارية على النحو التالي:

- بالدينار الرمزي للمتر المربع (م^2) لمدة 10سنوات للمشاريع الإستثمارية التي تقام في المناطق التابعة للهضاب وكدا المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة و15سنة للمشاريع الإستثمارية التي تقام في ولايات الجنوب الكبير، لترتفع بعدها إلى 50% من مبلغ أتاوة أملاك الدولة.

✓ **مرحلة الإستغلال**

تستفيد الإستثمارات من نفس مزايا الإستغلال أعلاه ولمدة 10سنوات إبتداءا من تاريخ الشروع في مرحلة الإستغلال، وفقا لمحضر المعاينة التي تعده المصالح الجبائية بناء على طلب المستثر.

[1]-الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، http://andi.dz/index.php/ar/investir-en-algerie تاريخ الاطلاع 2020/03/20، على الساعة 12سا.

6-2- المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/او المنشئة لمناصب الشغل

يتعلق الأمر بالتحفيزات الجبائية والمالية المقرة بموجب التشريع المعمول به لصالح الأنشطة السياحية، الصناعية والفلاحية، إلا انه في حالة وجود مزايا من نفس الطبيعة بموجب التشريع المعمول به او تلك الواردة في قانون الإستثمار يستفيد المستثمر من التحفيز الأكثر تشجيعا، فحين أن المشاريع الإستثمارية التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل دائم، إنطلاقا من تاريخ تسجيل الإستثمار إلى نهاية السنة الأولى لمرحلة الإستغلال كأقصى تقدير تستفيد من المزايا الخاصة بمرحلة الاستغلال لمدة 5سنوات.

6-3- المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني

تستفيد من هده المزايا الإستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للإقتصاد الوطني هاته الاخيرة تمنح على أساس إتفاقية تبرم بين المستثمر من جهة والدولة ممثلة بالوكالة من جهة أخرى، بعد موافقة المجلس الوطني للإستثمار، وفيما يلي المزايا الإستثنائية التي اقرها القانون 16-09:

- التمديد في مدة مزايا الاستغلال المذكورة أعلاه لفترة تصل لــ 10سنوات.

- الإستفادة من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

- إعفاء أو تخفيض للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الإقتطاعات دات الطابع الجبائي، والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، وكل التسهيلات التي يمكن ان تمنح بعنوان مرحلة الإنجاز للمدة المتفق عليها إنطلاقا من تاريخ تسجيل المشروع الاستثماري.

- منح إعفاءات أو تخفيضات للحقوق أو الضرائب أو الرسوم بما في دلك الرسم على القيمة المضافة المطبق على أسعار السلع المنتجة، التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة لمدة لا تتجاوز 5سنوات بتأهيل من المجلس الوطني للإستثمار.

المطلب الثالث
المحددات الاقتصادية

1-حجم السوق المحلي ومعدل نموه:

تتجه الشركات المتعددة الجنسيات للإستثمار في الأسواق التي تمتاز بكبر حجمها، بهدف تسويق منتجاتها وبإعتبار الجزائر بلد نامي وسوق واعد بتعداد سكاني يفوق 42 مليون نسمة كما أنها تتوفر على فرص إستثمارية هامة في جميع المجالات.

جدول رقم1.3: عدد السكان وإجمالي الناتج المحلي في الجزائر للفترة(2001-2018)

السنوات	إجمالي الناتج المحلي (GDP) (مليار دولار)	عدد السكان (نسمة)	السنوات	إجمالي الناتج المحلي (GDP) (مليار دولار)	عدد السكان (نسمة)
2001	54.74	31451514	2010	161.21	35977455
2002	56.76	31855109	2011	200.01	36661444
2003	67.87	32264157	2012	209.06	37383887
2004	85.33	32692163	2013	209.75	38140132
2005	103.20	33149724	2014	213.81	38923687
2006	117.03	33641002	2015	165.98	39728025
2007	134.98	34166972	2016	160.03	40551404
2008	171	34730608	2017	167.39	41389198
2009	137.22	35333881	2018	173.76	42228429

المصدر : إعداد الباحثان بالإعتماد على قواعد بيانات البنك الدولي /https://data.albankaldawli.org

من خلال الجدول نلاحظ الإرتفاع المستمر لإجمالي الناتج المحلي في الجزائر اين إنتقل من 54.74 مليار دولار سنة 2001 إلى 213.81 مليار دولار سنة 2014 مسجلا بدلك أعلى قيمة على طول الفترة، وهو ما يدل على كبر حجم السوق الجزائرية وهو ما يقابله الارتفاع المستمر في عدد

السكان إلا انه تخلله تراجع سنة 2009 ودلك مرده إلى تبعات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ليشهد بعد دلك نمو وارتفاع في إجمالي الناتج المحلي ما بين الفترة (2011-2014) ودلك راجع إلى ارتفاع مداخيل المحروقات نتيجة، إضافة إلى الدور التي لعبته الإستثمارات العمومية، ليتراجع إجمالي الناتج المحلي ما بين (2015-2016) بسبب التأثير الكبير لتراجع أسعار المحروقات على مستوى الأسواق الدولية، فحين سجل الناتج المحلي الإجمالي إنتعاشا خلال سنتي 2017 و2018 مسجلا 167.39 مليار دولار و173.76 مليار دولار على التوالي و من اجل إلقاء نضرة على معدل نمو السوق الجزائري نقوم بإدارج الجدول ادناه.

جدول رقم2.3: نمو إجمالي الناتج المحلي و متوسط الدخل الفردي في الجزائر للفترة(2001-2018)

السنوات	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (دولار) (GDPper)	نمو إجمالي الناتج المحلي (%)	السنوات	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (دولار) (GDPper)	نمو إجمالي الناتج المحلي (%)
2001	1740.56	3	2010	4480.72	3.6
2002	1781.76	5.6	2011	5455.74	2.9
2003	2103.45	7.2	2012	5592.33	3.4
2004	2609.95	4.3	2013	5499.58	2.8
2005	3113.10	5.9	2014	5493.03	3.8
2006	3478.82	1.7	2015	4177.87	3.7
2007	3950.56	3.4	2016	3946.42	3.2
2008	4923.54	2.4	2017	4044.30	1.3
2009	3883.38	1.6	2018	4114.72	1.4

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي:

https://data.albankaldawli.org/

من خلال الجدول نلاحظ التحسن المستمر في متوسط نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي اين إنتقل من 1740.56 دولار سنة 2001 مسجلا أعلى قيمة على طول الفترة خلال سنة

2013 بـــ: 5499.58 دولار، ما يشير إلى ارتفاع وتحسن القدرة الشرائية للفرد هاته الأخيرة تعد عامل محفز لإقامة الإستثمارات الأجنبية في الجزائر، أما بخصوص معدل النمو الاقتصادي، فالملاحظ أنه بإستثناء الوثبة النوعية التي عرفتها معدلات النمو خلال الفترة (2002-2005) اين سجل أعلى معدل نمو إقتصادي سنة 2003 بنسبة 7.2%، لم تحقق الجزائر معدلات نمو قوية إلا أنه خلال سنتي 2014و2015 تم تحقيق معدلات نمو مقبولة بمعدل 3.8% و3.7% على التوالي، نتيجة حفاظ الدولة على نفس المستويات من النفقات العامة، بالرغم من التراجع الكبير لمداخيل البلاد بسبب الإنهيار التي شهدته أسعار المحروقات على مستوى الأسواق الدولية.

2-مستوى الاستقرار الاقتصادي

يضم شقين الاستقرار الاقتصادي على المستوى الداخلي والدي يعبر عنه من خلال الاستقرار المسجل في المستوى العام للأسعار، فحين يعبر على مستوى الاستقرار الاقتصادي على المستوى الخارجي بالاستقرار الحاصل في سعر صرف العملة المحلية للبلد وسوف نتطرق له.

جدول رقم3.3: معدل التضخم في الجزائر ومتوسط سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار للفترة(2009-2018)

السنوات	معدل التضخم (%)	سعر صرف الدولار مقابل العملة المحلية متوسط الفترة (دج)	السنوات	معدل التضخم (%)	سعر صرف الدولار مقابل العملة المحلية متوسط الفترة (دج)
2009	5.74	72.65	2014	2.92	80.58
2010	3.91	74.39	2015	4.78	100.69
2011	4.52	72.94	2016	6.40	109.44
2012	8.89	77.54	2017	5.59	110.97
2013	3.25	79.37	2018	4.27	116.59

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي:

https://data.albankaldawli.org/

من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات التضخم خلال هده الفترة ظلن تحت السيطرة وفي مستويات معقولة في حدود 4% في الغالب بالرغم من السياسة المالية التوسعية التي إنتهجتها الدولة ودلك يرجع إلى الزيادات التي أقرتها الحكومة في مرتبات الموظفين إضافة إلى ضعف التضخم المستورد نسبيا، إلا ان سنة 2012 شهدت تسجيل معدل تضخم مرتفع، والذي يعد الأكبر على طول الفترة،

وذلك راجع لآثر الزيادات التي اقرتها الدولة في أجور موظفي القطاع العمومي، ليتراجع بعد دلك معدل التضخم مسجلا أدنى مستوى له في حدود 2.92% سنة 2014، لكنه عاود الارتفاع حيث سجل 6.4% سنة 2016 بسبب إقرار الحكومة قيود على الواردات كنتيجة لتراجع مداخيل الدولة من المحروقات ما أدى إلى ارتفاع أسعار بعض المواد الإستهلاكية ليستمر بعد دلك تراجع معدل التضخم في الجزائر اين سجل 5.59%و4.27% على التوالي خلال2017 و2018.

شكل 1.3: تطور متوسط سعر الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والأورو (2009-2018)(دج)

المصدر من إعداد الباحثان بالإعتماد على :

- https://data.albankaldawli.org

-http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique

عرفت سنة2009 انخفاض في قيمة الدينار مقابل الدولار بنسبة11.1% في المتوسط بسبب الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض أسعار المحروقات، ما ترتب عنه تراجع في مداخيل تصدير النفط بشكل كبير بالموازاة مع إرتفاع حجم الإنفاق العام، ما أدى إلى تسجيل أول عجز في الميزانية مند1999 وبنسبة5.7% من إجمالي الناتج المحلي، بالإضافة إلى اتساع معدل التضخم نتيجة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، كما عرفت الفترة(2010-2013)انخفاض في قيمة الدينار أمام الدولار في المتوسط بنسبة2.1% سنويا، كما انخفض الدينار بين سنتي2014 و2015 في المتوسط السنوي بـــ:19.97% مقابل الدولار، وبنسبة 4.06% مقابل اليورو نتيجة انهيار أسعار

النفط ما أدى إلى حصول عجز في الحساب الجاري الخارجي بنسبة16.4% من إجمالي الناتج المحلي وعجز الميزانية بنسبة15.3% سنة2015، بالتوازي مع التطور الحاصل في أسعار صرف العملتين في الأسواق الدولية ليشهد سعر صرف الدينار نوعا من الاستقرار النسبي مقابل العملتين بين جوان2016 وجوان2017، و وسجل الدينار في النصف الثاني من2017 انخفاض بالأخص أمام الأورو بنسبة10.5%، فحين تراجع بنسبة6.2% مقابل الدولار[1]،كنتيجة للاختلالات على مستوى الحساب الجاري الخارجي والمالية العامة والفارق في التضخم مع الشركاء التجاريين للجزائر.

وعرف الدينار الجزائري سنة 2018 إنخفاض بنسبة 5.06% في متوسط سعر صرفه أمام الدولار الأمريكي حيث بلغ المتوسط السنوي لسعر صرف الدينار الجزائري امام الدولار 116.62 مقابل 110.97دج سنة2017، فحين تدهور متوسط سعر صرف الدينار الجزائري أمام الأورو بنسبة 9.87% سنة 2018 لينتقل من 125.32دج سنة 2017 إلى 137.39دج سنة 2018.[2]

3-احتياطي الصرف

تعد احتياطات الصرف وسيلة لتأدية ومواجهة الالتزامات الدولية، ويقصد باحتياطي الصرف من النقد الأجنبي مجموع ما تمتلكه الدولة من العملات الأجنبية القوية على غرار الدولار الأمريكي، الأورو، الجنيه الإسترليني،...إلخ، ويعتبر إحتياطي الصرف مؤشر هام على قدرة البلد تسديد ديونها الخارجية ومدى مساهمته في استقرار العملة المحلية، وفيما يلي نستعرض وضعية إحتياطي الصرف في الجزائر.

[1] - Banque d'Algérie, régime de change conduite de la politique de change et évolution du taux de change du dinar, 2000-2018, p2, p3.

[2] -الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، الموقع:-http://www.andi.dz/index.php/ar/2013-01-02-16-40-57/raisons-pour-investir/136-commerce-exterieur/787-taux-de-change-moyen-da-principales-monnaies_

_تاريخ الإطلاع 2020/04/11 على الساعة:15سا30د.

شكل رقم2.3: وضعية احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة (2009-2018) (مليار دولار)

المصدر: من إعداد الباحثان إعتمادا على: KPMG,guide investir en algerie,janvier 2019,p23.

من خلال الرسم البياني نلاحظ إرتفاع احتياطي الصرف من النقد الأجنبي والدي انتقل من 162.2 مليار دولار أمريكي سنة 2009، إلى 216.6مليار دولار أمريكي سنة ،2013 مسجلا بدلك أكبر مستوى إحتياطي من النقد الأجنبي، والدي إرتبط بالدرجة الأولى بالتحسن والتطور الحاصل في أسعار النفط على مستوى الأسواق الدولية، ليشهد إحتياطي الصرف بعد ذلك تراجع حاد خلال سنتي 2014 و2015 مسجلا 178مليار دولار أمريكي و144مليار دولار أمريكي على التوالي، بسبب تراجع مداخيل البلاد نتيجة إنهيار أسعار النفط والإرتفاع الكبير لحجم الواردات الدي إنتقلت من 37.4مليار دولار سنة 2009 إلى 59.7مليار و 52.6مليار دولار خلال سنتي 2014و2015 على التوالي، لتشهد سنتي 2017 و2018 نوع من الإنتعاش والتحسن الحاصل في أسعار البترول بعد الإنخفاض المسجل خلال (2015-2016)، ما أدى إلى إرتفاع حصيلة الصادرات من المحروقات على الرغم من انخفاض الكميات المصدرة[1] إلا أن إحتياطي الصرف تراجع ولكن بوتيرة أقل، وهذا ما يوضح العلاقة الطردية التي تربط أسعار النفط (الصادرات النفطية) بإحتياطات الصرف من النقد الأجنبي.

[1]-بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، جويلية 2018، ص ص40- 41.

4-البنية القاعدية

بإعتبار النقل ركيزة من الركائز التي تقوم عليها التنمية في أي بلد، فقد عمدت الجزائر إلى تدعيم وتقوية بنيتها التحتية بالنظر للدور الكبير والهام الذي تلعبه هاته الأخيرة في خدمة الاقتصاد الوطني من جهة، وتهيئة الظروف لآجل تحفيز وجدب الإستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة أخرى.

4-1-في مجال شبكة النقل

تتربع الجزائر على شبكة معتبرة من الطرق البرية تعد الأهم على مستوى القارة الإفريقية والمغرب العربي بطول 108302 كلم، تستحوذ الطرق الوطنية على 76028 كلم، فحين وصل نصيب الطرق الثانوية إلى 32274 كلم، كما أن الجزائر أقامت طريق سيار هام يربط شرق البلاد بغربها على مسافة 1216كلم[1]، اما في مجال النقل الجوي فتتوفر الجزائر على (35)مطار منها (13)مطار دولي يعد مطار الجزائر العاصمة أهمها والذي يستقطب ما يفوق 6ملايين مسافر سنويا[2]، اين تم برمجة 77463 رحلة خلال سنة 2018 ساهمت في نقل 6442442 مسافر وشحن ما مقداره 28.28مليون طن، اما شبكة النقل بالسكك الحديدية فوصل طولها سنة 2017 إلى 4016.25 كلم تتوفرعلى 200 محطة تحت الخدمة ساهمت في نقل 1550 مليون راكب/كلم و1009مليون طن/كلم من البضائع خلال سنة2017[3]. إضافة إلى شبكة ميترو الجزائر على مسافة 21.3 كلم وهو مشروع في إطار التوسعة والعديد من مشاريع الترام واي (TRAMWAY)، اين تم تجسيده بأربعة ولايات، اما بخصوص النقل البحري فتتوفر الجزائر على (45) ميناء بحري تحت الخدمة منها (11) ميناء تجاري مختلط (تجاري، صيد، محروقات) و(02) ميناءين خاص بالمحروقات بكل من ولايتي سكيكدة ووهران، (31) ميناء للصيد و ميناء واحد للتنزه والترفيه[4].

---

[1] -KPMG, guide investir en algerie, janvier 2019, p25.

[2]- للوكالة الوطنية لتطوير: http://andi.dz/index.php/ar/secteur-de-transport، تاريخ الإطلاع 2020/04/22، على الساعة 9سا.

[3]-قاعدة بيانات البنك الدولي :

https://data.albankaldawli.org/indicator/IS.AIR.GOOD.MT.K1?end=2018&locations=DZ&start=2013. ، تاريخ الإطلاع: 2020/05/11، على الساعة 9ساو20د

[4]-KPMG, op cit, p26.

4-2-في مجال الربط بالكهرباء والغاز

تتربع الجزائر على شبكة هامة للكهرباء والغاز حيث وصلت نسبة تغطية شبكة الكهرباء للتراب الوطني إلى 99.8% مع نهاية سنة2017، حيث وصل طول شبكة توزيع الكهرباء عبر الوطن لجميع مستويات التوتر328996 كلم، فحين وصلت نسبة تغطية شبكة الغاز للتراب الوطني 57%، ويقدر طول شبكة نقل الغاز عبر الأنابيب بـــ: 100268 كلم مع نهاية سنة 2017 كما أن 86% من البلديات التي تمس 48 ولاية يتم خدمتها بالغاز وهو ما يمثل 1332 بلدية عبر الوطن[1].

4-3-في مجال الاتصالات

إتجهت الجزائر إلى فتح سوق الهاتف النقال أمام المنافسة، بعد إصدار القانون رقم 2000-03 المؤطر للقواعد العامة للبريد والمواصلات، وينشط في هذا المجال(03) ثلاثة متعاملين للهاتف النقال، وقد تجاوزت نسبة تغطية شبكة النقال للسكان 98% سنة ،2016 ما ساهم في الإرتفاع المستمر لعدد المشتركين الدي وصل إلى 49.87 مليون مشترك، سنة 2017 مقابل تسجيل 47.04 مليون مشترك سنة 2016، فحين إلا بلغ مشتركي الجيل الثالث للهاتف النقال (3G) 23.7 مليون مشترك، أما عدد مشتركي الجيل الرابع (4G) فبلغ 10.9مليون مشترك لنفس السنة، والتي تبقى ضعيفة مقارنة بحضيرة (3G) بسبب ضعف تغطية شبكة(G4)، اما الهاتف الثابت فوصل عدد مشتركيه لـ: 3.13مليون مشترك كما تم ربط 1541 بلدية بشبكة الألياف البصرية، فحين بلغ عدد مشتركي الأنترنت للهاتف

(الثابت+النقال) 37.83مليون مشترك أواخر سنة 2017، منها 34.66 مليون مشترك في تقنيتي (4Gو3G) و3.16 مليون مشترك هي حصة الهاتف الثابت[2].

5-في مجال تكلفة عوامل الإنتاج

تمتاز الجزائر بإنخفاض تكاليف عوامل الإنتاج، وتنافسيتها وهدا يعود بالدرجة الأولى إلى الإمكانيات التي تتوفر عليها، باعتبار الجزائر بلد منتج للطاقة بامتياز فهي تطبق تكاليف منخفضة في هدا المجال والتي تنعكس بالدرجة الأولى على هيكل تكاليف عملية الإنتاج.

---

[1]- وزارة الطاقة : https://www.energy.gov.dz/?rubrique=electricite-et-gaz تاريخ الإطلاع 2020/05/11، ساعة 11سا

[2]-وزارة البريد والمواصلات السلكية الموقع https://www.mpttn.gov.dz/fr/content/indicateurs-0، تاريخ الإطلاع 2020./05/16 على الساعة 15ساو15د.

فعلى سبيل المثال يعد سعر الكيلو واط ساعي خارج الرسوم للتوتر العالي في الجزائر من أقل الأسعار المطبقة على مستوى دول حوض البحر الأبيض المتوسط[1]، كما أن متوسط سعر اللتر الواحد من البنزين(normale,super ,sans plomb) يصل إلى 0.34 دولار، أما سعر اللتر الواحد من وقود الديزل فيقدر بـحوالي: 0.19 دولار، فحين يقدر متوسط السعر المطبق على الماء بـ 0.05دولار لـ متر مكعب(م^3)، كما تتوفر الجزائر على اليد العاملة المؤهلة والرخيصة، حيث يبلغ متوسط الأجور لدى القطاع الخاص حوالي 218دولار فحين يقدر الأجر القاعدي المضمون بـ: 150 دولار[2].

6-الموارد المادية

تتربع الجزائر على مساحة شاسعة تقدر بـ: 2،3 مليون كلم^2 وتعد من أكبر دول العالم مساحة وتتوفر على إمكانيات طبيعية هائلة، اين تمثل بها نسبة الأراضي الصاحة للزراعة 3.11% من المساحة الكلية 2017[3]، تحتل الجزائر موقع إستراتيجي ولديها حدود مع عدة دول ابرزها تونس، المغرب، ليبيا، وتمتاز بشريط ساحلي يطل على البحر المتوسط بطول يفوق 1200كلم، وتعد الجزائر عملاق طاقوي بامتياز في حوض البحر الأبيض المتوسط فهي غنية بمصادر الطاقة كالبترول. تم تصنيف الجزائر في المرتبة(17) عالميا من حيث إحتياطي النفط الخام، بقدرة تصل إلى1 مليون و260 الف برميل يوميا، اما بخصوص الغاز الطبيعي فتحتل الجزائر المرتبة الثامنة عالميا في إنتاجه بقدرة وصلت إلى 6491.74 مليار متر مكعب سنة 2015، والسابعة (7) عالميا من حيث التصدير بقدرة 1902.66مليار متر مكعب سنة 2017، فحين تحتل الجزائر المرتبة العاشرة (10) عالميا والثانية إفريقيا بعد نيجيريا من حيث احتياطي الغاز الطبيعي بـ 159.05 تريليون متر مكعب وفقا لإحصائيات سنة 2018،[4] تجدر الإشارة إلى أن الجزائر صنفت في المرتبة السادسة عشر(16) عالميا في إنتاج الطاقة بـقدرة وصلت إلى 7 كوادرليون وحدة حرارية سنة 2017[5]، كما انها غنية بالعديد من المعادن على غرار، الحديد، الفوسفاط، الرصاص ،الزنك، اليورانيوم، الألومنيوم ...إلخ.

---

[1] -KPMG, op cit, p29.

[2]- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، **تقرير تكلفة عوامل الإنتاج في الجزائر**، أوت2019، ص ص4-8.

[3] -data Food and Agriculture Organization of the United Nations http://www.fao.org/faostat/en/#data/EL ,accesed 17/05/2020, at 16:10.

[4] - https://knoema.com/EIAINTL2018May/international-energy-data-monthly-update

[5] -international U.s Energy Information Administratio https://www.eia.gov /international/overview/country/DZA , accesed 20/05/2020.

7-اليد العاملة

تتوقف كفاءة وإنتاجية اليد العاملة في أي بلد بصفة كبيرة على جودة تعليمها(اساسي،ثانوي) وتعد القوة العاملة المتعلمة والماهرة إحدى المكونات الرئيسية للتركيز الحديث فيما يتعلق بأسواق العمل وأداءها.

وبحسب ارقام وزارة التربية الوطنية في الجزائر فإن جميع المؤشرات في إرتفاع اين تم تسجيل التحاق 4513749 تلميذ في التعليم الإبتدائي خلال الموسم الدراسي 2019/2018 مقابل 4373459 تلميذ خلال الموسم 2018/2017 كما شهد الموسم الدراسي 2019/2018 إلتحاق 2979737 تلميذ بالتعليم المتوسط مقابل 2811648 طالب خلال الموسم الدراسي 2018/2017 اما بخصوص التعليم الثانوي فقد وصل عدد الطلاب خلال الموسم الدراسي 2019/2018 إلى 1222673 طالب والدي شهد تراجع بـــ 4382 طالب مقارنة بالموسم الدراسي 2018/2017.[1]

تتوفر الجزائر على إمكانيات بشرية كبيرة فهي توفر يد عاملة شابة مؤهلة وتنافسية، وهو ما يؤكده عدد الطلبة المسجلين في الجامعات والمعاهد الجزائرية والدي تجاوز 1.5 مليون طالب جامعي منهم 90 الف طالب مسجل في الماستر و35 الف طالب مسجل في الدكتوراه بالإضافة إلى الطلبة المسجلين سنويا عبر مراكز التكوين المهني والتي قدرت بـــ: 643700 مسجل وبمعدل200الف متخرج سنويا[2].

[1] -Office National des Statistiques, rapport N° 871**, les principaux indicateur de secteur de l'éducation national** année scolaire 2018-2019, p 7, p10.

[2]-الوكالة الوطنية لطوير الاستثمار: http://www.andi.dz/index.php/ar/raisons-pour-investir تاريخ الإطلاع2020/02/25.

شكل رقم3.3: تطور عدد الطلبة المسجلين بالمؤسسات الجامعية (ليسانس، ماستر، دكتوراه) في الجزائر خلال الفترة (2010-2015)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على: تقرير المديرية العامة للتعليم والتكوين العاليين، التعليم العالي في الجزائر، 2015، ص7-9.

نلاحظ أن عدد الطلبة المسجلين في طور الدكتوراه إرتفع من 1855 طالب في الموسم الدراسي 2011/2010 إلى 13072 طالب مسجل في الموسم الدراسي 2015/2014 فحين انتقل عدد طلبة اليسانس من505081 طالب خلال الموسم الدراسي 2010/2011 إلى 780123 طالب مسجل في موسم 2015/2014، وهدا راجع بالدرجة الأولى إلى الإصلاحات التي باشرتها الدولة في قطاع التعليم العالي عن طريق إدخال نضام ل م د، ما مكن من توفير عمالة مؤهلة وذات مستوى تعليمي.

8-المديونية الخارجية

إتجهت الجزائر خلال السنوات الأولى من القرن 21 إلى إنتهاج إستراتيجية تهدف إلى تقليص حجم المديونية الخارجية، عن طريق الدفع المسبق لمستحقات كبيرة خصوصا بين سنتي 2004 و2006 ما ساهم في التراجع الملحوظ في حجم الدين العمومي الخارجي، والذي يعود إلى ارتفاع المداخيل نتيجة الطفرة التي حصلت في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

شكل رقم4.3: تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (2009-2018)
الوحدة: مليار دولار

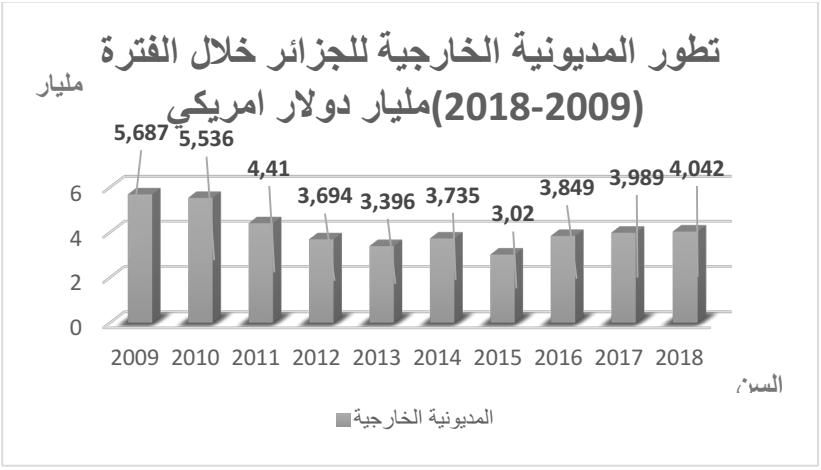

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: - البنك المركزي الجزائري، التقرير السنوي2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر2014، ص232. التقرير السنوي2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية2018، ص157.

-البنك المركزي الجزائري، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 46، جوان 2019، ص16.

من خلال المنحنى البياني نلاحظ تراجع في حجم المديونية الخارجية للجزائر أين إنتقلت من 5.68 مليار دولار امريكي سنة 2010 إلى 3.02 مليار دولار أمريكي سنة2015 مسجلة ادنى مستوى لها على طول الفترة والأقل مند سنة 2006، ودلك يرجع إلى التسديد المسبق لأغلبية ديونها الخارجية بسبب الوضعية المالية المريحة التي عرفتها، اد أصبحت من بين اقل الدول مديونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتعرف بعد دلك حجم المديونية الخارجية ارتفاع طفيف وصل إلى 4.042 مليار دولار سنة 2018، وعلى الرغم من دلك فإن المديونية الخارجية للجزائر تبقى عند مستويات مقبولة على العموم.

المبحث الثاني
تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر
خلال الفترة (2001-2018)

قامت مؤسسات دولية بإنشاء مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها قياس مناخ الإستثمار بالدول مساهمة بذلك في توجيه واتخاذ قرار الإستثمار بالنسبة للمستثمرين أي توجيه رؤوس الأموال، والجزائر كغيرها من البلدان النامية سعت إلى تحسين مناخها الإستثماري إدراكا منها للدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه هدا الأخير في جدب وتحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر، وسوف نقوم بتقييم وتحليل مناخ الإستثمار في الجزائر إستنادا لمجموعة من المؤشرات.

المطلب الأول
تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر
إستنادا لمجموعة من المؤشرات الدولية

1-مؤشر سهولة ممارسة الاعمال

يصدر هدا المؤشر المركب سنويا من طرف البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية وهو يتكون من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون قاعدة بيانات بيئة الأعمال، ويقيس هدا المؤشر سهولة ممارسة الأعمال كنتيجة لتأثير الإصلاحات على المؤشرات الفرعية المكونة لهدا المؤشر[1]، وسوف نتطرق لوضعية الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة ممارسة الاعمال.

جدول رقم 4.3: تطور وضعية الجزائر في مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال للفترة (2009-2017)

السنوات / مكونات المؤشر	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	132	136	136	148	152	153	154	163	156
بدأ النشاط	141	148	150	153	156	164	141	145	142
إستخراج تراخيص البناء	112	110	113	118	138	147	127	122	77
الحصول على الكهرباء	-	-	-	164	165	148	147	130	118
تسجيل الملكية	162	160	165	167	172	176	157	163	162
توظيف العمالة	118	122	-	-	-	-	-	-	-

[1]-المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات، **تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2009، ص171.

الحصول على الإئتمان	**131**	**135**	**138**	**150**	**129**	**130**	**171**	**174**	**175**
حماية المستثمرين	**70**	**73**	**74**	**79**	**82**	**98**	**132**	**174**	**173**
سداد الضرائب	**166**	**168**	**168**	**164**	**170**	**174**	**176**	**169**	**155**
التجارة عبر الحدود الدولية	**118**	**122**	**124**	**127**	**129**	**133**	**131**	**176**	**178**
تنفيذ العقود	**126**	**123**	**127**	**122**	**126**	**129**	**120**	**106**	**102**
تصفية وإغلاق النشاط	**49**	**51**	**51**	**59**	**62**	**60**	**97**	**73**	**74**

المصدر من إعداد الباحثان إعتمادا على:

-The World Bank, Doing Business2017, Equal opportunity for all, 14th edition, p189.

-The World Bank, Doing Business2016, Measury Regulatoriy Quality and Efficiency,13th, p184.

-The World Bank, Doing Business 2015, Going Beyond Efficiency, 12th, p168. Doing business 2014, p174. Doing Business 2013, p146. Doing Business 2012, p78. Doing Busines 2011, p145. Doing Business2010, p103. Doing Business 2009, p86.

من خلال قراءة الجدول نلاحظ ان الجزائر حققت أفضل ترتيب لها في مؤشر سهولة أداء الأعمال سنة 2009، من خلال تصنيفها في المرتبة 132 من اصل 181 بلد تضمنها التصنيف، نتيجة لتحسن وضعيتها في العديد من المؤشرات الفرعية، ويرجع دلك لحزمة الإصلاحات التي أقرتها ما بين سنتي 2008و2009 بوضع إجراءات جديدة بهدف تسهيل تراخيص البناء، التقليص من تكلفة نقل الملكية مع تخفيض معدل الضريبة على دخل الشركات من 25% إلى 19% في بعض القطاعات، بالإضافة إلى إقرار لوائح جديدة للإجراءات المدنية، وزيادة كفاءة المحاكم ما عزز سرعة تنفيد العقود في المدان التجاري[1]، لتشهد بعد دلك الجزائر إستقرارا من حيث ترتيبها العام في مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال سنتي 2010 و2011 بتواجدها في المرتبة 136 من اصل 183 بلد شملها التصنيف وذلك مرده للإستقرار النسبي المسجل في أغلبية مؤشراته الفرعية.

[1]-المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية2011، الكويت، 2011، ص171.

لتعرف الجزائر تراجع و تتقهقر إلى المراتب 148، 152، 153 على التوالي خلال سنوات2012، 2013، 2014 كنتيجة للتراجع المسجل في اغلبية المؤشرات الفرعية وهو ما يدل على عدم توفقها في تحقيق تغيرات إيجابية في المؤشرات التي يعتمدها البنك الدولي، وصنفت الجزائر ضمن اسوا البلدان في مجال تسجيل الملكية، إضافة إلى تعقيد الإجراءات وبيروقراطية الإدارة في إطار تأسيس المشروع الاستثماري، كلها عوامل ساهمت في الحد من جاذبية مناخ الإستثمار في الجزائر، إلأ انها حققت قفزة في مؤشر الحصول على الإئتمان سنة2013 نتيجة إصدار الجزائر في 2012 لائحة بشأن تنظيم وتشغيل مركز المخاطر تلزم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بالإعلان عن جميع القروض كل شهر، كما سجلت سنة 2015تحسن ملحوظ في مؤشرات بدأ النشاط، إستخراج تراخيص البناء بتقدمها بـــ 23 و20 رتبة على التوالي نتيجة إلغاء شرط الحصول على السجلات الجنائية للمديرين وإلغاءها لشرط تقديم نسخة من عقد الملكية عند التقدم بطلب رخصة البناء، مقابل تدهور ترتيبها و تراجعها في عدة مؤشرات ابرزها الحصول على الائتمان، تصفية وإغلاق النشاط، حماية المستثمرين.

تراجعت الجزائر في المؤشر العام إلى المرتبة 163 عالميا في سنة2016 حيث شهدت تراجع في عدة مؤشرات فرعية ابرزها التجارة عبر الحدود الدولية وحماية المستثمرين فحين سجلت تحسن في ترتيبها في بعض المؤشرات الفرعية أبرزها تصفية وإغلاق المشروع الحصول على الكهرباء، لتشهد سنة2017 أول تقدم في ترتيب الجزائر في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال بتواجدها في المرتبة 156 من خلال تحسين ترتيبها في غالبية المؤشرات الفرعية، ابرزها إستخراج تراخيص البناء والحصول على الكهرباء. والراجع إلى إلغاء الحد الأدنى من راس المال المطلوب لتأسيس الاعمال، التقليل من الوقت اللازم للحصول على تراخيص البناء، جعل الجزائر عملية الحصول على الكهرباء أكثر شفافية من خلال نشر تعريفة الكهرباء على مواقع المرفق المنظم للطاقة، بالإضافة إلى تسهيل دفع الضرائب من بإدخال أنظمة محاسبية متقدمة والتقليل من تكلفة دفع الضرائب بتخفيض الضريبة على الأنشطة المهنية.

لم تشهد بيئة الأعمال في الجزائر تحسنا ملموسا بالنظر لوضعية الجزائر في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال او مؤشراته الفرعية، بإستثناء مجموعة من المؤشرات والتي تعد إيجابية بالنظر لعدد الدول المدرجة في التقييم ولكنها تبقى غير كافية.

2-تقييم مناخ الإستثمار وفقا لمؤشري التنافسية والحرية الاقتصادية:

2-مؤشر التنافسية

يصدر هدا المؤشر مند 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي ضمن تقارير التنافسية العالمية ويعد من أهم المؤشرات وذات مصداقية عالية لتنافسية الدول، حيث يعد أداة للحكم على مناخ الإستثمار تم تطويره سنة 2004 ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية وهي; مؤشر المتطلبات الأساسية، مؤشر معززات الكفاءة، مؤشر القدرة على الإبتكار والتقدم العلمي والتقني،[1] ويسمح هدا المؤشر للمستثمرين الإطلاع على مدى قدرة الدول على وضع مزايا مغرية ومن ثم اكتسابها، و فيما يلي نستعرض مكانة الجزائر في هدا المؤشر.

جدول رقم 5.3: ترتيب الجزائر تونس المغرب في مؤشر التنافسية العالمي للفترة (2017-2005)

البلد / السنوات	الجزائر	تونس	المغرب	عدد الدول المدرجة في التصنيف
2005	82	37	76	117
2006	64	30	70	125
2008/2007	81	32	64	131
2009/2008	99	36	73	134
2010/2009	83	40	73	133
2011/2010	86	32	75	139
2012/2011	87	40	73	142
2013/2012	110	-	70	144
2014/2013	100	83	77	148
2015/2014	79	87	72	144
2016/2015	87	92	72	140
2017/2016	87	95	70	138

المصدر من إعداد الباحثان إعتمادا علي :

-World economic forum, The global commpetitivenes reort2016-2017, geneva, switzerland, p7. The global commpetitveness report 2014-2015, p13.

[1]-المؤسسة العربية لضمان وإئتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في البلدان العربية، 2011، ص ص128- 129.

The global commpetitiveness report 2012-2013, P13. The global commpetitiveness report 2010-2011, p15. The global commpetitiveness report 2009-2010, p13. The global commpetitiveness report 2008-2009, p10. The global commpetitiveness report 2006-2007, p xvii.

من خلال قراءة بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر حققت أفضل ترتيب لها على طول الفترة خلال سنة ،2006 بتصنيفها في المرتبة 64 عالميا من بين 125 دولة شملها التصنيف ما يدل على تحسن مركزها التنافسي عالميا، ولكنها تبقى بعيدة عن تونس التي إحتلت مراتب متقدة عالميا خلال الفترة (2005-2012) بتواجدها ضمن افضل 40 إقتصاد على المستوى العالمي من حيث التنافسية. ليتراجع بعد ذلك ترتيب الجزائر حيث سجلت أسوأ ترتيب لها بين 2013/2012 و2014/2013 بتواجدها في المرتبتين 110 و100 على التوالي من أصل 144 و148 بلد شملها التصنيف، ما يدل على التراجع الواضح لمركز الجزائر التنافسي على المستوى عالميا، فحين شهدت الفترة ما بين 2014 إلى 2017 تقدم الجزائر في ترتيبها ما يدل على التحسن في مركزها التنافسي مقارنة بتونس التي تراجعت بشكل كبير خلال نفس الفترة أما المغرب فحافظ على ترتيبه ضمن أفضل 80 اقتصاد على المستوى العالمي من ناحية التنافسية على طول فترة وفي الأخير يمكن القول أن ترتيب الجزائر من خلال هدا المؤشر يدل على عدم إهتمام المستثمرين الأجانب إقامة مشاريع استثمارية بالسوق الجزائرية.

3-مؤشر الحرية الاقتصادية

يصدر هدا المؤشر منذ 1995 من طرف معهد هيرتاج (hirtage foundation) بالتعاون مع صحيفة والـ ستريت جورنال ويستخدم هذا المؤشر لقياس مدى تدخل الدول في الاقتصاد وتأثيره على الحرية الاقتصادية، حيث يعطي هذا الأخير نضرة عامة حول مناخ الإستثمار لكل دولة[1]. ويستند هدا المؤشر إلى 12 مكونا كميا ونوعيا مجمعة في أربع فئات للحرية الاقتصادية هي:[2]

-**سيادة القانون**: حقوق الملكية، نزاهة الحكومة، الفعالية القضائية.

-**حجم الحكومة**: الإنفاق الحكومي، العبئ الضريبي، الوضعية المالية.

-**الكفاءة التنظيمية**: حرية الأعمال، حرية العمل، الحرية النقدية.

[1]-المؤسسة العربية لضمان و إئتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2004، ملحق (2/5).

[2]- Index of Economic Freedom Opportunity Individual Empowerment and Prosperity : https://www.heritage.org/index/about. Accessed 25/02/2020, at 14:40.

-**الأسواق المفتوحة**: حرية التجارة، حرية الإستثمار، الحرية المالية

يتم تصنيف هاته الحريات الاقتصادية(12) الاثني عشر ضمن هاته الفئات على مقياس من0إلى 100، ويتم الحصول على مؤشر دولة ما من خلال متوسط هاته الحريات مع إعطاء أوزان متساوية.

وفيما يلي نستعرض وضعية الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية

جدول رقم 6.3: ترتيب الجزائر عالميا وإقليميا في مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة (2007-2017)

السنوات	قيمة المؤشر	الترتيب عالميا	الترتيب إقليميا (منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)
2005	53.2	155/118	17/13
2010	56.9	179/105	17/13
2011	52.4	179/132	17/14
2012	51	179/140	17/15
2013	49.6	*179/145	15/14
2014	50.8	*179/146	14/13
2015	48.9	*178/157	15/14
2016	50.1	*177/154	14/13
2017	46.6	*179/172	14/14

المصدر : من إعداد الباحثان إعتمادا على:

.https://www.heritage.org/index/ranking

*https://tcdata360.worldbank.org/indicators/idx.econ.free.scr?country=DZA&indicator=748&countries=ARE,DJI,EGY,IRN,IRQ,ISR,JOR,KWT,LBN,LBY,MAR,OMN,PSE,QAT,SAU,SYR,TUN,YEM&viz=line_chart&years=2013,2018&compareBy=region.

من خلال قراءة بيانات الجدول نلاحظ أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة على المستوى العالمي بإستثناء سنة 2010 اين حلت في المرتبة 105 عالميا من أصل 179 دولة شملها التصنيف، على الرغم من عدم تقدمها بشكل واضح في ترتيبها على المستوى الإقليمي أين صنفت في المرتبة 13 من اصل 17 دولة شملها التصنيف، ليستمر تراجعها في الترتيب على المستوى الدولي اين صنفت من بين أسوأ الدول في العالم من حيث الحرية الاقتصادية بتواجدها في المرتبة 172 من بين 179 دولة شملها التصنيف، فحين إستمر تدليها الترتيب على المستوى الإقليمي وهدا يدل على أن

الحرية في الجزائر ضعيفة ومقيدة مقارنة بما هي عليه بدول الجوار إذ تعد هاته الأخيرة من بين العراقيل التي تواجه المستثمرين الأجانب كما تحد من جاذبية مناخها الاستثماري، ما يستوجب إجراء إصلاحات إقتصادية بهدف تحسين الأداء.

4-مؤشر الشفافية

يصدر هدا المؤشر مند سنة1995 من قبل منظمة الشفافية الدولية ويعرف بمؤشر مدركات الفساد وتم تعديله سنة2012، وهو مؤشر مركب لمزيج من ثلاثة عشر(13) مسوحات وتقييمات للفساد والتي يتم جمعها من قبل مؤسسات محايدة ذات سمعة حسنة، يعمل هدا المؤشر بتصنيف البلدان /الأقاليم بناءا على مدى فساد القطاع العام في الدولة، إستنادا إلى خبراء ورجال الأعمال، حيث تشير النتيجة إلى مستوى فساد القطاع العام في بلد ما على مقياس من (0) والدي ينضر للدولة أنها شديدة الفساد و100 الدي تعني أن البلد يعتبر خال من الفساد وانه بلد نزيه، مؤشر مدركات الفساد يعد المؤشر الأكثر استخداما على مستوى العالم[1].

وفيما يلي نتطرق لوضعية الجزائر في هدا المؤشر:

جدول رقم 7.3: وضعية الجزائر في مؤشر الشفافية العالمي خلال الفترة (2012-2017)

السنوات	المؤشر	الترتيب(الرتبة /عدد الدول المدرجة في التصنيف)
2012	100/34	198/105
2013	100/36	198/94
2014	100/36	198/100
2015	100/36	198/88
2016	100/34	198/108
2017	100/33	198/112

لمصدر: من إعداد الباحثان إعتمادا على قاعدة بيانات منضمة الشفافية:

https://www.transparency.org/en/cpi/2012/results/table

من خلال قراءة بيانات الجدول نلاحظ أن الجزائر تحتل مراتب متاخرة في مؤشر مدركات الفساد، حيث لم تتجاوز قيمة المؤشر على طول الفترة 36، وقد حققت أفضل ترتيب لها خلال سنة 2015 بتصنيفها في المرتبة 88 عالميا من اصل 198 دولة شملها التصنيف والعاشرة عربيا، لتتدحرج خلال سنة 2016 و2017 إلى المرتبة 108 و112 عالميا على التوالي، وهو ما يؤكد أن

[1]- transparency international, the global coalition against corruption : https://www.transparency.org/en/cpi , accssed 12/02/2020, at ..16:10

الجزائر تعد من البلدان الأكثر فسادا وانعداما للشفافية في مناخها الإستثماري حسب أراء الخبراء والمنضمات الدولية ورجال الأعمال، إضافة إلى الاختلاسات وسوء تسيير المال العام ابرزها في قطاع الطاقة والنقل وهو ما أكدته واشارت إليه تقارير وأبحاث العديد من المنضمات الدولية، وتعد ضاهرة الفساد من اكبر العوائق التي تقف امام اداء الأعمال سواءا للمستثمرين الناشطين بها او الراغبين في إقامة مشاريع إستثمارية بها.

5-مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار

يصدر هذا المؤشر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات مند سنة 2013 ويرصد مدى قدرة الدول على جدب الإستثمار الأجنبي، وهو يغطي 109 دولة على المستوى العالمي عرف عدة تعديلات، وهو مؤشر مركب يتألف من إحدى عشر (11) مؤشر فرعي بمجموع 56 متغير ينضوي تحت 3مجموعات أساسية; [1]**مجموعة المتطلبات الأساسية:** وتضم مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي، مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية، مؤشر البيئة المؤسسية، مؤشر أداء بيئة الأعمال، **مجموعة العوامل الكامنة:** تضم مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاد إليه، مؤشر الموارد الطبيعية والبشرية، مؤشر عناصر التكلفة، مؤشر الأداء اللوجيستيكي، مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، **مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية:** مؤشر إقتصاديات التكتل، مؤشر التميز والتقدم التكنولوجي يمنح هدا المؤشر كل دولة درجة من اصل 100 ومن ثم يتم ترتيب الدول حسب عدد الدرجات في المؤشر من أحسن درجة إلى أدنى درجة. وفيما يلي نستعرض وضع الجزائر في هدا المؤشر.

[1]-المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، **تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2014، ص ص25-27.

جدول رقم8.3 : تطور وضعية الجزائر وترتيبها في مؤشر ضمان لجادبية الإستثمار مقارنة بتونس والمغرب خلال الفترة (2013-2018)

الدول / السنوات	الجزائر		تونس		المغرب	
	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب
2013	**33**	**81**	**43**	**55**	**34**	**80**
2014	**33**	**81**	**44**	**55**	**40**	**68**
2015	**32**	**83**	**42**	**61**	**36**	**74**
2016	**34**	**83**	**41**	**65**	**37**	**75**
2017	**34**	**83**	**41**	**68**	**41**	**66**
2018	**33**	**84**	**41**	**69**	**42**	**66**

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على:

-المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2019، ص56، ص54، ص74.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر جاءت متأخرة نوعا ما في ترتيب البلدان حسب المؤشر العام لجادبية الاستثمار الأجنبي المباشر، اين سجلت أفضل ترتيب لها بين سنتي 2013 و2014 بتواجدها في المرتبة 81 عالميا من بين 111 دولة شملها التصنيف، ليشهد بعدها ترتيب الجزائر تراجع مسجلة أسوء ترتيب لها سنة 2018 بتواجدها في المرتبة 84 عالميا من اصل 109 دولة شملها التصنيف، وهدا ما يدل على تراجع جاذبية الجزائر للاستثمار، وذلك راجع لضعف أداءها على مستوى مجموعة العوامل الخارجية(ارتفاع معدل التضخم، بيئة أداء الأعمال، ارتفاع نسبة عجز ميزانية الدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي...إلخ) مقارنة بالأداء في المجموعات الأخرى، فحين صنفت تونس والمغرب في مراتب متقدمة نوعا ما على الجزائر ما يدل على أن جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر افضل.

المطلب الثاني
تقييم مناخ الإستثمار
من خلال مجموعة من مؤشرات المخاطر القطرية

1-المؤشر المركب للمخاطر القطرية

يعرف هدا المؤشر بدليل المخاطر القطرية الدولية وهو يصدر من قبل(The PRS GROUP) مند سنة 1980 حيث يعد الأكثر موثوقية في مجال التمويل والاقتصاد الدولي، يوفر هدا المؤشر تصنيفات و تنبؤات بالمخاطر السياسية الاقتصادية والمالية على مستوى 140 بلد يشمله التصنيف عبر العالم، كما يعتمد عليه المستثمرين والشركات عبر الوطنية لإستخراج جزء من الإئتمان السيادي الناجم عن المخاطر السياسية فهو يقيس المخاطر المتعلقة بالإستثمار،[1] يتكون هذا الأخير من ثلاثة مؤشرات فرعية هي:[2]

-مؤشر تقويم المخاطر السياسية

يتضمن 12 متغيرا هي; درجة استقرار الحكومة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خريطة الاستثمار، النزاعات الداخلية، النزاعات الخارجية، دور الجيش في السياسة، سيادة القانون، الاضطرابات العرقية، نوعية البيروقراطية، مصداقية الممارسات الديمقراطية.

- مؤشر تقويم المخاطر المالية

يضم 5 متغيرات وهي; نسبة الدين الخارجي إلى كل من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي صادرات السلع والخدمات، استقرار سعر الصرف، عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها الاحتياطات، نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات.

---

[1] -The PRS Groupe https://www.prsgroup.com/explore-our-products/international-country-risk-guide/ accssed 23/02/2020.

[2] -المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، **مناخ الإستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2008، ص280.

-مؤشر تقويم المخاطر الإقتصادية

يتضمن 5متغيرات هي: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، معدل التضخم، نسبة العجز على فائض ميزانية الدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.

هذا المؤشر يصنف الدول حسب درجة المخاطرة إلى:

قيمة المؤشر	درجة المخاطرة
من 0 إلى 49.5 نقطة	مرتفعة جدا
من 50 نقطة إلى 59.5 نقطة	مرتفعة
من 60 نقطة إلى 69.5 نقطة	معتدلة
من 70 نقطة إلى 79.5 نقطة	مخاطرة منخفضة
من 80 نقطة إلى 100 نقطة	منخفضة جدا

تجدر الإشارة إلى أن مؤشر المخاطر السياسة يمثل 50% من هذا المؤشر

وبهدف إستعراض وضعية الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية ندرج الجدول التالي:

جدول رقم 9.3: المؤشر المركب للمخاطر القطرية في الجزائر تونس المغرب للفترة(2005-2013)

السنوات / البلد	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	77.19	77.92	78.04	77.25	73.40	71.90	71.90	71.71	71.83
تونس	73.52	73.69	73.27	71.92	70.98	72.35	65.67	64.6	63.67
المغرب	74.63	75.67	73.06	73.01	73.27	72.58	70.35	70.17	67.29

المصدر من إعداد الباحثان إعتمادا على:

-PRS Composite, Political, Financial, Economic Risk tables for all countries from 1984throught 2013, 2B Comp_Dataset2014.xls

https://sc.lib.miamioh.edu/handle/2374.MIA/5160?show=full accessed 23/02/2020, at 12:20

نلاحظ أن الجزائر صنفت على طول الفترة ضمن الدول التي تمتاز بدرجة مخاطرة منخفضة، وهو ما يدل على حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي التي عرفتها خلال هاته الفترة، بالإضافة إلى إعتماد العديد من الإصلاحات والتي كانت تهدف في مجملها إلى زيادة تحرير مناخ الإستثمار في الجزائر، وقد تفوقت الجزائر في تنقيط المؤشر على كل من تونس والمغرب مسجلة افضل تنقيط لها سنة 2007 بـــ 78.08 نقطة مئوية، لتشهد بعد دلك تراجع في تنقيط المؤشر وصل لأدنى مستوى سنة 2012 محققة 71.83 نقطة مئوية، فحين أن تونس تم تصنيفها ضمن مجموعة البلدان ذات درجة

المخاطر المعتدلة ما بين(2005-2010) وتراجعت إلى مجموعة البلدان التي تمتاز بدرجة مخاطرة معتدلة خلال الفترة (2011-2013) بسبب الأوضاع التي عرفتها بداية من 2011، أما المغرب فصنفت ضمن مجموعة البلدان دات درجة المخاطرة المنخفضة باستثناء سنة 2013 والتي تراجعت فيها تصنيفها إلى مجموعة الدول التي تمتاز بدرجة مخاطرة معتدلة .

2-مؤشر الكوفاس لتقييم المخاطر القطرية:

يصدر هدا المؤشر عن الشركة الفرنسية للتأمين عن التجارة الخارجية كوفاس (coface)، ويقدم هدا المؤشر تحليل مفصل للمخاطر(تقييم الدول، تقييم بيئة الأعمال) من خلال قياس مخاطر قدرة الدول على السداد، وهو ما يساهم في إتخاد القرارات الصحيحة ومنع مخاطر الإئتمان، كما يبرز إلى أي مدى تتأثر الإلتزامات المالية للشركات بالأوضاع السياسية والاقتصادية من خلال إستخدام مؤشرات فرعية لتقويم العوامل السياسية هي; مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة الوفاء بإلتزاماتها خارجيا، مخاطر تراجع قيمة العملة نتيجة الهروب الكبير لرؤوس نحو الخارج، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية والسداد في العمليات القصيرة المدى[1].

[1]-المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية 2009، مرجع سبق ذكره، ص271.

جدول رقم 10.3: دليل التقييم القطري لمؤشر الكوفاس (Coface)

درجة الاستثمار A تضم أربعة مستويات:	
A1	استقرار في البيئتين السياسية والاقتصادية مع سجل سداد جيد جدا وإمكانية بروز عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا.
A2	احتمال عدم السداد يبقى ضعيف جدا حتى في ضل بيئة سياسية واقتصادية أقل استقرارا أو لما سجل السداد لدولة ما يظهر أقل نسبيا عن الدول المصنفة في A1.
A3	بروز ظروف سياسية واقتصادية غير مواتية ما قد يؤدي إلى إنخفاض سجل السداد ليصير أكثر إنخفاضا من A1 وA2. مع إستبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد.
A4	سجل سداد غير منتظم والدي قد يسوء مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية وإمكانية سداد تبقى مقبولة جدا
درجة المضاربة وتضم ثلاثة مستويات:	
B	يرجح أن يكون للبيئة السياسية والإقتصادية الغير مستقرة تاثير أكبر على سجل السداد السيئ في الاصل
C	إمكانية أن تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية الشديدة التقلب إلى تراجع أكبر في سجل السداد السيء في الأصل.
D	درجة المخاطر العالية فيما يتعلق بالبيئة السياسية والاقتصادية لبلد ما ستؤدي بسجل السداد السيئ جدا ليصير أكثر سوءا.

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2008، ص281.

وسوف نتطرق فيما يلي لوضعية الجزائر في هدا المؤشر:

جدول رقم 11.3: وضعية الجزائر في مؤشر الكوفاس (COFACE) للمخاطر القطرية مقارنة بتونس والمغرب خلال الفترة (2010-2017)

السنة / البلد	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	**A4**	**A4**	**A4**	**A4**	**A4**	**B**	**C**
تونس	**A4**	**A4**	**A4**	**B**	**B**	**B**	**B**
المغرب	**A4**	**A4**	**A4**	**A4**	**A4**	**A4**	**A4**

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على:

-Coface for Trade, Guide Coface Risques Payes & Sectoriels 2019, analyse des risques et prévision sur 161 pays et 13 secteurs, france, janvier2019, p p 8-9.

- Coface for Trade, Coface Guide Risques Pays & Sectoriels 2018, analyse des risques prévision sur 160 pays et 13 secteurs, france, janvier 2018, p p 12-13.

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر صنفت خلال الفترة من (2011 إلى 2015) ضمن مجموعة الإستثمار نتيجة الأوضاع السياسة والأمنية المستقرة، بالإضافة إلى الوضعية المالية المريحة التي عاشتها الجزائر، حيث تخطى احتياطي الصرف بها 162مليار دولار سنة 2009 والدي شهد تطورا مستمر متجاوزا عتبة الـ 200مليار دولار سنة 2013، وهو ما ساهم في خلق نوع من الثقة لدى المستثمرين الأجانب من أجل إقامة مشاريع إستثمارية، لتشهد سنة 2016 تراجع تصنيف الجزائر إلى درجة مضاربة، اين اعتبرت دولة دات درجة مخاطرة عالية بسبب الوضعية المالية الصعبة التي شهدتها بسبب تراجع مداخيلها من العملة الصعبة، كنتيجة لتدهور أسعار النفط، إضافة إلى تأكل إحتياطي الصرف مع إتساع العجز الحاصل في ميزان المدفوعات، عرفت الجزائر تدهورا سنة 2017 اين صنفت ضمن درجة مضاربة، بسبب الوضعية المالية الصعبة والضغط الكبير على المالية العامة بالموازات مع التراجع المستمر في إحتياطي الصرف وارتفاع عجز ميزان المدفوعات بسبب تراجع صادرات الجزائر هي عوامل ساهت في الحد من ثقة المستثمرين الأجانب الراغبين الإستثمار بالجزائر.

المطلب الثالث

الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وتوزيعه حسب قطاع النشاط

1- الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر للفترة ما بين (2005-2018)

شهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر، تدبدبا ما بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى والتي تبقى ضعيفة وبعيدة عن التطلعات بالنظر للإمكانيات التي تزخر بها، وقد سعت الحكومة الجزائرية إلى تحسين بيئة الإستثمار قصد جدب أكبر قدر من هاته التدفقات وهو ما ترجم على أرض الواقع بإقرار جملة من القوانين والتشريعات تضمنت جملة من المزايا، الحوافز والتسهيلات تبعتها العديد من التعديلات، والتي تهدف في مجملها إلى زيادة جادبية الإستثمار الأجنبي المباشر، شهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر سنة 2001 قفزة نوعية ترافقت مع صدور الأمر01-03 الذي اقر امتيازات ضريبية لصالح المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، إضافة إلى تحسن الأوضاع الأمنية ويرجع هاته الزيادة في التدفقات إلى بيع أول رخصة للهاتف النقال في الجزائر لصالح شركة(Orascom Telecom) المصرية، بالإضافة إلى خوصصة مركب الحجار للصناعات الحديدية لصالح شركة هندية لتتراجع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بعدها وفيما يلي تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر..

شكل رقم 5.3: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر للفترة (2005-2018) (مليون دولار)

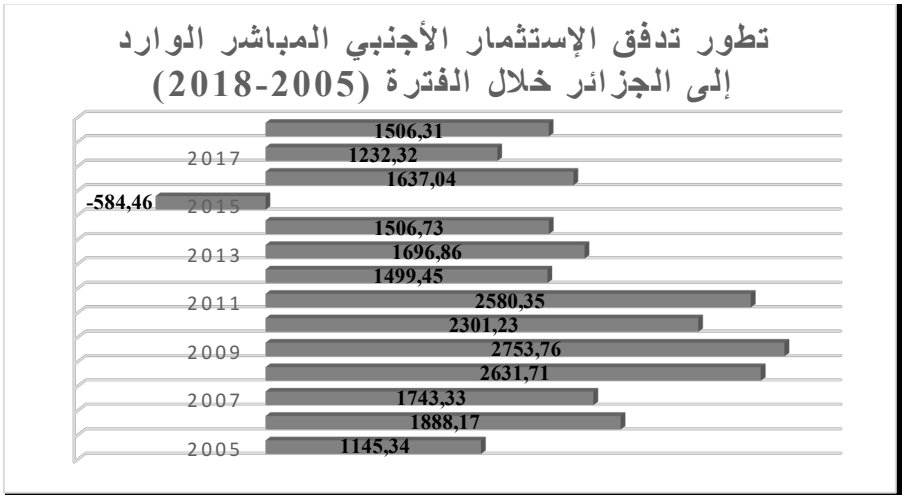

المصدر: من إعداد الباحثان إعتمادا على:

-UNCTADSTAT, Nations Conferance on Trade and Devlopement: https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx , accssed 03 /03 /2020 , At 8:20

من خلال المنحنى نلاحظ تدبدب في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر، حيث انتقلت الدفقات من 1.14 مليار دولار سنة 2005 إلى 2.75 مليار دولار سنة 2009 مسجلة بذلك اكبر قيمة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على طول الفترة، والتي ترافقت مع الإصلاحات التي باشرتها الجزائر على غرار**الامر رقم06-08** والتي ساهمت في تحسين مناخ الإستثمار من خلال منح حوافز إضافية وضمانات للمستثمرين المحليين والاجانب، هاته التدفقات كانت مدفوعة بالإستثمارات في قطاع الصناعة (النفط والغاز) بالإضافة إلى البرامج التنموية التي أقرتها الدولة ما ساهم في جدب الشركات الأجنبية.

لتشهد سنة 2012 تراجع في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 1.49 مليار دولار على عكس دول الجوار التي عرفت إرتفاع في التدفقات الواردة، وهذا الإنخفاض مرده التعديلات التي ادخلت على قانون الإستثمار ابرزها إخضاع الإستثمارات الأجنبية المباشرة لقاعدة 51/49 الواردة في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 وقد نصت هاته القاعدة على أحقية المستثمر المحلي الحصول على 51% على اقل تقدير في أي مشروع شراكة مع مستثمر أجنبي وإستمر التراجع في تدفقات

الإستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة 2014 نتيجة تراجع الطلب العالمي على النفط (تباطؤ النمو العالمي) بسبب تبعات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 إضافة إلى الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة بالبلدان المجاورة ما تسبب في عزوف الشركات الأجنبية على الإستثمار في الجزائر والمنطقة ككل، لتعرف سنة 2015 أكبر تراجع لافت على الإطلاق على طول الفترة بتسجيل (-587.3) مليون دولار بسبب صفقة إستحواذ الحكومة الجزائرية على غالبية اسهم فرع شركة (Orascom Telecom) للهاتف النقال المعروفة بجيزي (DJEZZY) من خلال تفعيل حق الشفعة، بقيمة وصلت لــ2.6 مليار دولار امريكي (تصفية للاستثمار الأجنبي المباشر)، ألا انه في سنة 2016 إرتفعت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر مسجلة 1.63 مليار دولار، والتي تعود جزئيا إلى الإصلاحات التي ساهمت في تحسين مناخ الإستثمار من خلال حزمة التحفيزات التي أقرها قانون المالية لسنة 2015 لصالح عدة نشاطات، وعلى الرغم من دلك بقيت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ضعيفة بسبب انخفاض أسعار النفط على مستوى الأسواق العالمية وإستمرار الصراعات في المنطقة، وكان ابرز هاته التدفقات مشروع الشراكة في ميدان النسيج بين الشركة التركية "انترتاي" فرع مجمع(**TAIPA**) والمؤسسات العمومية الجزائرية من خلال إنشاء الشركة المختلطة (**تيال**) وفق قاعدة 51/49 بمبلغ وصل إلى 714مليون دولار.

فحين شهدت سنة 2017 تراجع في تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر للإستثمار في قطاع النفط والغاز مسجلة 1.2 مليار دولار على الرغم من حزمة الحوافز التي اقرها قانون الاستثمار الجديد، إلا انه تم تسجيل مشاريع أجنبية على غرار شركة سامسونغ الكورية التي قامت بافتتاح اول مصنع لتجميع وتركيب الهواتف الذكية في الجزائر، لتسجل سنة 2018 زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر بنسبة 22% مسجلا 1.5 مليار دولار، تلقت الجزائر إستثمارات كبيرة في قطاع صناعة وتركيب السيارات في ظل الإعفاءات الضريبية، الجمركية والتسهيلات الإدارية والبنكية الكبيرة لكن هاته الأخيرة لم تعمر طويلا. بالرغم من التطور النسبي الذي شهدته تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر، إلا انها تبقى ضعيفة ومحدودة بالنظر للإمكانيات التي تتمتع بها والإصلاحات التي اقرتها بهدف تحسين مناخ الاستثمار، وما يعاب على هاته التدفقات تركزها في قطاع المحروقات (النفط والغاز) وهو ما سوف نتطرق له لاحقا.

2-إتجاهات تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب قطاع النشاط :

عرفت التوزيع القطاعي لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر تباين ملحوظ من قطاع إلى اخر حيث حظيت بعض القطاعات بأهمية كبيرة فحين نال البعض الأخر أهمية نسبية على الرغم من أهميتها في الاقتصاد الوطني وهو ما يوضحه الجدول ادناه :

جدول رقم 12.3: توزيع مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب قطاع النشاط للفترة (2002-2017)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	القيمة (مليون دج)	النسبة (%)
الزراعة	13	5768	%0.23
البناء	142	82593	%3.28
الصناعة	558	2050277	%81.37
الصحة	6	13572	%0.54
النقل	26	18966	%0.75
السياحة	19	128234	%5.09
الخدمات	136	130980	%5.20
الإتصالات	1	89441	%3.55
المجموع	**901**	**2519831**	**%100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، الموقع

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395:

تاريخ الإطلاع 2020/06/02 على الساعة 13ساو50د.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مجموع المشاريع الإستثمارية الأجنبية المصرحة بالجزائر بلغ 901 مشروع بقيمة مالية قدرت بـ 2519831 مليون دج اين كانت فيها حصة الأسد لقطاع الصناعة بـ558 مشروع إستثماري بنسبة 61.93% من مجموع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة، وبقيمة مالية وصلت إلى 2050277 مليون دج ما يمثل 81.37% من مجموع قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد تركزت غالبية هاته المشاريع في قطاع المحروقات بإعتبار الجزائر بلد غني بالمحروقات (اقتصادها ذات طابع ريعي بإمتياز)، كما أن الإستثمارات في قطاع المحروقات تمتاز بعوائد كبيرة ودرجة مخاطرة منخفضة، بالإضافة إلى مجموعة من الأنشطة في مجال الصناعات الصيدلانية، حيث اقامت المؤسسة الوطنية للصناعات الصيدلانية(SAIDAL) عقود شراكة لإقامة مشاريع في هدا المجال مع عدة شركات أجنبية ومخابر عالمية لإنتاج الأدوية، ابرزها إنشاء شركة مشتركة مع المجمع الصيدلاني الأمريكي فايزر تحت إسم "PSM" -Pfizer

(Saidal Manufacturing) بغلاف مالي قدر بـــ 912 مليون دج، مشروع الشراكة بين(SAIDAL) واكديما (الهيئة العربية)، سبيماكو (العربية السعودية) و(JPM) الأردن الدي توج بإنشاء شركة مختلطة (TAPHCO) بمبلغ وصل إلى 1083.5 مليون دج. وجاء قطاع البناء والاشغال العمومية في المرتبة الثانية بـــ: 142 مشروع إستثماري بقيمة مالية قدرت بـــ82593 مليون دج وهو ما يمثل 3.28% من إجمالي قيمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك راجع للبرامج التنموية التي أقرتها الحكومة الجزائرية بين (2001-2014) بهدف تعزيز البنية التحتية، البرامج السكنية الكبيرة في مختلف الصيغ، والتي خصصت لهما اضرفة مالية ضخمة، ليحل قطاع الخدمات في المرتبة الثالثة بـــ 136 مشروع إستثماري وبقيمة مالية وصلت إلى130980 مليون دج ما يمثل 5.20% من مجموع الإستثمارات الأجنبية المباشرة وهدا راجع للعوائد الكبيرة للشركات الأجنبية في هدا المجال، فحين لم تحضي باقي القطاعات (الزراعة، الصحة، النقل، السياحة، الاتصالات) بأهمية كبيرة على الرغم من مكانتها واهميتها في الاقتصاد، اين سجلت مجتمعة 65 مشروع استثماري بقيمة مالية لم تتجاوز 11% من إجمالي الإستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا ان قطاع الاتصالات والسياحة شهدا على التوالي تسجيل مشاريع نوعية: مشروع وحيد بقيمة مالية قدرت بـــ: 89441 مليون دج ما يمثل 3.55% من إجمالي الإستثمارات الأجنبية المباشرة و(19) مشروع إستثماري بمبلغ وصل إلى 128234 مليون دج وهو ما يمثل 5.09% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المبحث الثالث

تحليل إستشرافي بإستخدام برمجية Micmac لتأثير محددات الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

أضحت الدراسات الإستشرافية (الدراسات المستقبلية) تحوز مكانة وأهمية كبيرة بالنظر للدور الذي تلعبه في رسم السياسات والاستراتيجيات الإقتصادية، التي من شأنها الدفع بعجلة التنمية مستقبلا في ضل مختلف المتغيرات الإقتصادية، الاجتماعية.إلخ بحيث أن إستخدام هاته الأخيرة يساهم في إستشراف التغيرات الممكنة ومن ثم تقييم الخيارات الاستراتيجية وصولا إلى إحداث التغيرات المرغوب فيها، وبهدف تحليل النظام المدروس من أجل تحديد المتغيرات التي تتحكم في تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر قمنا بإستخدام التحليل البنوي (الهيكلي) بالإعتماد إحدى البرمجيات التي تستخدم في الإستشراف الإستراتيجي برمجية(Micmac) بالاستناد إلى أراء مختصين وأساتدة جامعيين وذلك في مجالات عدة.

المطلب الأول
خطوات التحليل الهيكلي (البنيوي) مع تحليل العلاقات بين المتغيرات

ياخد التحليل البنيوي (القاعدي) بإستخدام برنامج Micmac طابع المصفوفات حيث يهدف إستخدام هاته التقنية إلى إبراز وتحليل العلاقة بين مختلف المتغيرات التي تؤثر في النظام قيد الدراسة، وصولا إلى تحديد المتغيرات المفتاحية التي تساهم في تحفيز وجدب الإستثمار الأجنبي المباشر.

1-خطوات التحليل البنوي (الهيكلي): يمر التحليل البنوي بثلاثة مراحل أساسية وهي:[1]

1-1 إحصاء المتغيرات :

وهي عبارة عن إحصاء شامل لجميع المتغيرات (دون إستثناء) التي تميز النظام والمكون من الظاهرة المدروسة وبيئتها (محيطها الداخلي والخارجي)، وصولا إلى ضبط قائمة من المتغيرات (داخلية وخارجية) للنظام المدروس، مع تقديم تفسير لكل متغيرة ما يساهم في رصد العلاقات بين المتغيرات، ما يسمح بإنشاء بنك معطيات واللازمة لكل تفكير استشرافي ويستحسن تدعيم هاته المتغيرات من خلال إجراء مقابلات مع ممثلي الجهات الفاعلة المفترضة في النظام المدروس، من خلال تقديم أسئلة مفتوحة على سبيل المثال: في نظرك ما هي العوامل التي ستحدد تطور الظاهرة (x) مستقبلا ؟ ولاكتشاف هاته المتغيرات من المفيد ان يتم تبني وجهات نظر مختلفة (سياسية، إقتصادية، تكنولوجية، إجتماعية) ليتم في الأخيرا فرز وانتقاء المتغيرات بهدف الحصول على قائمة متجانسة نسبيا.

[1]-ميشال قودي، فليب دوران، قيس الهمامي، الإستشراف الإستراتيجي للمؤسسات والأقاليم، محمد سليم قلالة، قيس الهمامي، (د.ن) ، (د.س)، ص ص98-100.

2-1- تحديد الروابط بين المتغيرات في مصفوفة التحليل الهيكلي:

في رؤية منهجية للعالم لا يوجد متغير إلا من خلال علاقاته، فالتحليل البنيوي (الهيكلي) ينطوي على رصد وتتبع الروابط بين مختلف المتغيرات، من خلال إستخدام لائحة ثنائية المدخل تسمى: بقاعدة التحليل الهيكلي (مصفوفة التحليل الهيكلي)، ويفضل ملئ هاته الأخيرة من قبل الأفراد الدين ساهموا في إحصاء وتجميع المتغيرات وتحليلها في المرحلة السابقة.

يتم ملئ المصفوفة نوعيا من خلال طرح أسئلة على كل ثنائية من المتغيرات: هل هنالك علاقة تأثير مباشرة بين المتغيرة (i) والمتغيرة (j)؟ فإدا كانت الإجابة بالنفي نقوم بوضع الرقم0، اما إذا كان الرد بالإيجاب فنقوم بوضع الرقم 1، والذي يرمز لعلاقة تاثير المباشر الضعيفة فحين نقوم بوضع

الرقم 2، والتي تعبر على علاقة تأثير مباشر متوسطة، فحين نقوم بإسناد الرقم 3، والتي تعبر على علاقة تاثير قوية وأخيرا نقوم بوضع الرمزP والدي يعبر على تأثير محتمل. ولآجل تبسيط وفهم تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية داخل مصفوفة التحليل الهيكلي ندرج الشك ادناه:

شكل رقم 6.3 : العلاقات بين المتغيرات ضمن مصفوفة التـاثير الهيكلي

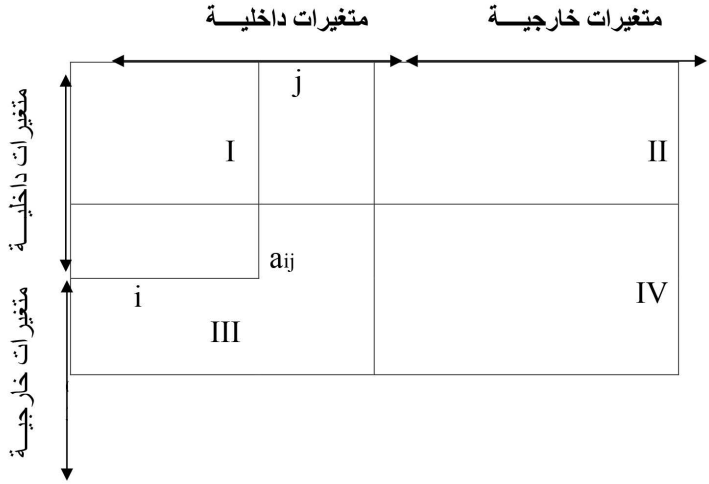

Source: Michel Godet, manuel de prospective stratégique, tome2, L'art et la méthode, 3e edition, Dunod, paris, 2007, p163.

يعبر الحقل (I) عن تأثير متغيرات داخلية على نفسها

فحين يعبر الحقل (II) عن تأثير متغيرات داخلية على متغيرات خارجية.

أما الحقل (III) فيعبر عن تأثير متغيرات الخارجية على متغيرات الداخلية.

والحقل (IV) فيعبر عن تأثير متغيرات الخارجية على نفسها.

تجدر الإشارة أنه كل عنصر (a_{ij}) من هاته المصفوفة يتم إدخالها على النحو التالي[1]:

$a_{ij}=1$ إذا كان للمتغيرة (i) تأثير مباشر على المتغيرة (j) و0 في حالة لم يكن هنالك تأثير ولآجل تفسير وتحليل العلاقة بين متغيرتين وقبل استنتاج وجود علاقة بينهما لزم الإجابة بشكل منهجي على الأسئلة التالية:

- ✓ هل هنالك علاقة تأثير مباشر للمتغيرة (i) على المتغيرة (j)، أم أن علاقة التأثير ليست بالأحرى من المتغيرة (j) على (i)؟ (شكل رقم 1).
- ✓ هل هنالك علاقة تأثير مباشر للمتغيرة (i) على المتغيرة (j)، أم أن هنالك متغير ثالث (k) يأثر على المتغيرتين (i) و (j) في أن واحد؟ (شكل رقم 2).
- ✓ هل علاقة التأثير من المتغيرة (i) إلى المتغيرة (j) علاقة تأثير مباشر، أم أن هنالك متغير أخر وسيط (r) يدخل في العلاقة؟ (شكل رقم 3).

شكل (1)

شكل (2)

شكل (3)

3-1 تحديد واستخراج المتغيرات المفتاحية (الأساسية) "les variable clés":[2]

إن أساس هاته المرحلة يتمثل في تحديد المتغيرات المفتاحية (الأساسية) التي تساهم في تطور النظام المدروس عن طريق تصنيف مباشر في بداية الأمر والسهل التحقيق ومن ثم بفضل تصنيف غير مباشر والمعروف باسم ميكماك* (Micmac)،

(Matrice d'Impact Croisés Multiplication Appliqués a un Classement)

و يتم الحصول على الترتيب (التصنيف) غير مباشر بعد زيادة قوة المصفوفة وتعد المقارنة بين تسلسل المتغيرات في مختلف التصنيفات سواءا المباشرة، غير المباشرة، المحتملة أمرا مهما ومفيدا ما يساهم في تأكيد أهمية مجموعة من المتغيرات، إضافة إلى كشف المتغيرات التي تقوم

[1] - Michel Godet, manuel de prospective stratégique, op cit, p163.

[2]- la prospective, http://www.laprospective.fr/methodes-de-prospective/les-outils-version-cloud/1-micmac.html, consulter le 23/08/2020.

* مصفوفة تكثير التأثيرات المتقاطعة المطبقة على ترتيب ما.

بتأثير غير مباشر وتلعب دورا مرجحا في النظام، والتي لا يسمح الترتيب المباشر بالكشف عنها، ويمكن تمثيل النتائج التي ذكرناه فيما يتعلق بتاثير وتبعية كل متغيرة بيانيا إعتمادا على برمجية (Micmc ،) اين يعبر محور الفواصل على التبعية فحين يعبر محور التراتيب على التأثير، كما أنه يساعد على تحديد ورصد المتغيرات التي لها أكبر تاثير في النظام المدروس وهو ما يوضحه الشكل أدناه:

شكل رقم 7.3: أصناف المتغيرات على أساس التبعية/التأثير

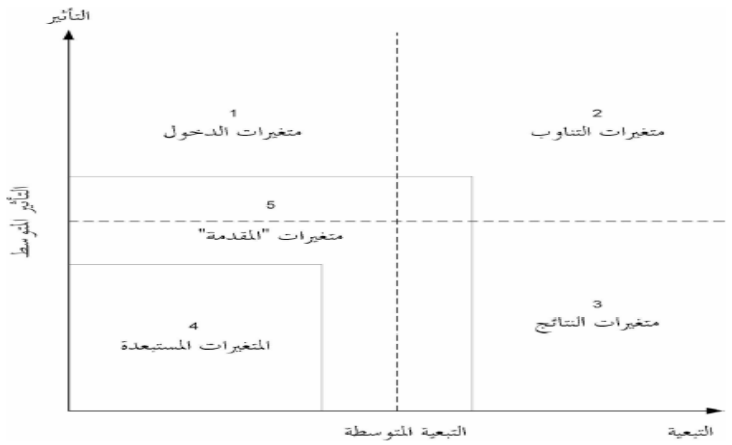

المصدر: ميشال قودي، قيس الهمامي، الإستشراف الإستراتيجي المشاكل والمناهج، كراس رقم 20، ليبسور، ص77.

بالعودة للعلاقة بين المتغيرات فإننا ندكر أن هنالك علاقات غير مباشرة في مصفوفة التحليل الهيكلي والتي لا يسمح الترتيب المباشر أخدها بعين الإعتبار، وقد اشرنا لها سابقا والتي تعبر عن التأثير غير المباشر الذي يتم بين متغيرين (i) و(j) بواسطة متغير ثالث (k)، حيث أن تربيع قوة المصفوفة يسمح بإبراز العلاقات من الدرجة الثانية بين المتغيران (i) و(j) ويعر عنه على النحو التالي:[1]

$$a_{ij}^2 = \sum_k a_{ik}^1 a_{kj}^1 \qquad \text{مع} \qquad A^2 = A \times A = \left(a_{ij}^2\right)$$

[1] -Michel Godet, op cit, p170.

إذا كان: $a_{ij}^2 \neq 0$ معناه يوجد متغير وسيط (k) على الأقل يحقق: $a_{kj}^2 \times a_{kj}^2 = 1$ و المتغير (i) يأثر على المتغير (k) حيث $\left(a_{ik}^1 = 1\right)$ وهو بدوره يأثر على المتغير(j) و $\left(a_{kj}^1 = 1\right)$ ومنه نقول أن هنالك مسارا واحدا من الدرجة الثانية ينتقل من (i) نحو (j).

اما إذا كان: $a_{ij}^2 = n$ فهنالك N مسار من الدرجة 2 من المتغير (i) نحو المتغير (j) بالمرور على n متغير وسيط ، ولما نقوم بحساب A^3 ، A^4 ،..... A^n نحصل وبنفس الطريقة على عدد مسارات التأثير على التوالي من الدرجة n،.....4، 3 والتي تربط المتغيرات فيما بينها.

والملاحظ أنه إنطلاقا من قوة معينة (غالبا القوة 4 أو 5) يبقى التسلسل الهرمي ثابتا وهو ما يشكل تصنيف Micmac.

المطلب الثاني
تفعيل منهجية التحليل الهيكلي (البنيوي)
باستخدام برمجية Micmac

سوف نتناول مختلف المتغيرات التي تؤثر في الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل مباشر او غير مباشر وذلك من خلال رصد وتحليل هاته المتغيرات، ودراسة العلاقات فيما بينها وصولا إلى إستخراج المتغيرات المفتاحية التي تلعب دورا مرجحا في الظاهرة المدروسة، من اجل إستهدافها بوضع استراتيجيات بهدف تحفيز وجدب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ما من شأنه دعم وتعزيز النمو الاقتصادي.

1-جمع و إحصاء المتغيرات

يتم هنا إحصاء جميع المتغيرات المؤثرة على الإستثمار الأجنبي المباشر (محددات داخلية) والمتغيرات الخاصة بالبيئة الخارجية (محددات خارجية)، من خلال إجراء مقابلات مع أساتذة جامعين، مختصين، إطارات على مستوى وزارة المالية، حيث تم تجميع المتغيرات في شكلها الخام بشكل عشوائي اين ضمت 112 متغيرة والتي تظهر في الملحق رقم (1).

2-فرز وانتقاء المتغيرات

بعد التجميع الاولي للمتغيرات في شكلها الخام نقوم بفرزها وإنتقاء المتغيرات التي تمتاز بوصف أدق وذو تأثير، وبحسب المختصين فإنه لايجب أن يتعدى عدد المتغيرات سواءا الداخلية أم الخارجية الـ70 إلى 80 متغيرة، تم انتقاء ثمانية وأربعون (48) متغيرة، حيث قمنا بتقديم شرح مبسط لها، ترميزها وتصنيفها إلى محددات داخلية ومحددات خارجية مما يسهم في تبسيط عملية إدخالها لاحقا لبرمجية Micmac والجدول أدناه يوضح متغيرات الدراسة:

جدول رقم 13.3: متغيرات الدراسة بعد عملية الفرز والإنتقاء

N°	Intitule long	Intitule court	Description	Theme
1	احتياطي الصرف	إحتياط.صرف	ويعكس حجم الادخار الخارجي بهدف تأدية و مواجهة الالتزامات و المدفوعات الدولية وقد شهد احتياطي الصرف تراجع كبير خلال السنوات الأخيرة	محددات اقتصادية
2	الادخار	إدخار	و هو يعبر و يعكس الادخار الموجه للاستثمار	محددات الاستثمار
3	الاستراتيجيات الاقتصادية	إستج.إقتص	و تعكس التوجهات الاقتصادية على المستو العام و التي يتم تبنيها من طرف الحكومة بهدف دفع عجلة التنمية	محددات اقتصادية
4	الاستقرار الاقتصادي	إستقر. إقتص	و هو ما يعكس وضعية المؤشرات الاقتصادية على المستوى الكلي و التقلبات الحادة في الأنشطة الاقتصادية	محددات اقتصادية
5	الاستقرار السياسي	إستقر س ام	و هو يعكس الوضع السياسي :الديمقراطية .المشاركة في الحياة السياسية. شرعية النظام. النزاعات الطائفية. إلخ والملاحظ الاستقرار السياسي الذي شهدته الجزائر مند بداية القرن 21 بالإضافة إلى عدم انتشار الحروب ,الإرهاب ,العصابات المنظمة...إلخ	محددات سياسية
6	الإنفاق العمومي	إنفاق.عموم	و هو يعكس حجم إنفاق الدولة و مختلف القطاعات مساهما بذلك في دفع مسار التنمية	محددات الاستثمار
7	الانفتاح الاقتصادي	إنح.إقتصاد	و هو يعكس درجة الانفتاح الاقتصادي من خلال حجم المبادلات التجارية مع العالم الخارجي	محددات اقتصادية
8	الإيرادات العامة	إيراد.عامة	و تعكس إجمالي الأموال(مداخيل البلد) التي تحصلها الدولة من مختلف المصادر بهدف تغطية النفقات العامة	محددات الاستثمار
9	البطالة	بطالة	مؤشر يدل و يعكس المستوى المعيشي لقاطني البلد	محددات اجتماعية
10	البنى التحتية	بنى.تحتية	و هو مؤشر يعكس مستويات التنمية بالبلد مخ خلال الاستثمارات	محددات الاستثمار

N°	Intitule long	Intitule court	Description	Theme
			العمومية على غرار التوصيل بمصادر الطاقة كالكهرباء و الغاز .تشيد السدود .شق الطرق. بناء الجسور. الأنفاق. إمدادات الماء. قنوات الصرف الصحي ...إلخ	
11	الحوافز والتسهيلات	حوافزتسهيل	و تعكس مدى التسهيلات و الإجراءات و الحوافز لآجل إقامة المشاريع الاستثمارية على غرار الإعفاءات الضريبية و الجمركية الممنوحة .الضمانات. توفير العقار الصناعي و الفلاحي. إلخ	محددات الاستثمار
12	التضخم	تضخم	مؤشر يعبر عن مدى ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع و الخدمات	محددات اقتصادية
13	الدخل الفردي	دخل فردي	و هو مؤشر يعبر عن متوسط الدخل الفردي	محددات اقتصادية
14	السوق المالي	سوق.مالي	ويعرف بسوق الأوراق المالية و يعد من اهم مصادر التمويل من خلال تعبة المدخرات و توجيها للاستثمارات إلا ان السوق الجزائرية تبقى بعيدة كل البعد عن اداء هدا الدور	محددات اقتصادية
15	السياسة المالية	س.مالية	و تعكس السياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الحكومة سوآءا سياسة مالية توسعية أم سياسة مالية انكماشية	محددات اقتصادية
16	الصادرات	صادرات	وتعكس إجمالي السلع و الخدمات التي يتم إنتاجها محليا ومن ثم بيعها (تصديرها)نحو الخارج ويعد النفط و الغاز أهم السلع التي تصدرها الجزائر نحو الخارج	محددات اقتصادية
17	الشفافية	شفافية	مؤشر يعكس مدى توفر المعلومات ، وضوحها من اجل محاربة الفساد و محاسبة المسؤولين	محددات سياسية
18	الواردات	واردات	وهي مجموع السلع و الخدمات التي يتم اقتناءها من الخارج و بيعها بالأسواق المحلية	محددات اقتصادية

N°	Intitule long	Intitule court	Description	Theme
19	الطلب الكلي	طلب كلي	و هو مجموع الطلب الكلي على السلع و الخدمات خلال فترة معينة في اقتصاد ما	محددات اقتصادية
20	العائد على الاستثمار	عا.إستثمار	و هو مؤشر يقيس أداء الاستثمار و يتم حسابه من خلال النسبة ما بين صافي الربح وتكلفة الاستثمار	محددات الاستثمار
21	العرض الكلي	عرض كلي	وهو يعرف بإجمالي الإنتاج ويعبر عن مستوى المعروض من السلع و الخدمات التي يتم إنتاجها في اقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة و عند سعر معين	محددات اقتصادية
22	الفساد	فساد	و هو مؤشر يعكس فساد منظومة الحكم من خلال تفشي الرشوة و البيروقراطية و المحسوبية و اختلاس المال العام	محددات سياسية
23	القروض	قروض	وتعكس حجم الاقتراض داخليا وخارجيا	محددات الاستثمار
24	القطاع الخاص	قطاع.خاص	وهي مجموع المؤسسات و الشركات التي تعود ملكيتها للخواص حيث تعكس مساهمة هدا القطاع في الاستثمار	محددات الاستثمار
25	القطاع العام	قطاع.عام	ويعكس تسيير الدولة للمرافق العامة و يتكون من الخدمات العامة و المؤسسات العامة و يعرف ايضا بقطاع الدولة تشمل على خدمات النقل إقامة البنى التحتية التعليم....إلخ	محددات الاستثمار
26	القوانين	قوانين	و تعكس القوانين والتشريعات التي تنظم الاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة	محددات الاستثمار
27	المخاطر الاجتماعية	مخ.إجتماعيي	و يعكس مدى تدني المستوى المعيشي و انتشار الآفات الاجتماعية كالسرقة. المخدرات و انتشار التوترات في المجتمع و اعمال العنف. التميز العرقي انتشار الجريمة ...إلخ	محددات اجتماعية
28	المديونية الخارجية	مد.خارجية	وتعكس مجموع التزامات التعاقدية الجارية التي تسمح بتسديد المقيمين	محددات اقتصادية

N°	Intitule long	Intitule court	Description	Theme
			لدولة ما إزاء غير المقيمين و المستوجبة ضرورة دفع الأصل (رأس المال) مع أو بدون فوائد في تاريخ محدد و خلال السنوات الأخيرة تبقى المديونية الخارجية للجزائر عند مستويات مقبولة.	
29	المستوى الصحي	مستوى.صحة	و هو يعكس وضعية الهياكل الصحية و عدم انتشار و تفشي الأوبئة و الامراض الخطيرة ولكن الجائحة الأخيرة التي ضربت العالم أظهرت هشاشة المنظومات الصحية الأكثر تطورا في العالم	محددات اجتماعية
30	المستوى العلمي والتكنولوجي	م.علمي تكن	و تعكس مدى انتشار الأبحاث العلمية و الابتكارات , الاختراعات في شتى المجالات	محددات اجتماعية
31	الموارد الطبيعية	مورد.طبيعي	و تعكس ما تؤمنه الطبيعة من مختلف الثروات الطبيعية من معادن كالحديد و الفوسفاط و مصادر للطاقة (بترول .غاز) بما في ذلك الموارد المتجددة كالماء و الشمس الهواء الأراضي. إلخ و تزخر الجزائر بثروات طبيعية هائلة	محددات الاستثمار
32	النظام المصرفي	نظام.مصرفي	ويعكس مدى تطور المنظومة البنكية من خلال الخدمات والمنتجات المقدمة عمليات تحويل رؤوس الأموال. إلخ	محددات اقتصادية
33	النمو الاقتصادي	ن.إقتصادي	وهو يعبر عن الزيادة في كمية السلع و الخدمات المنتجة في اقتصاد ما وهو ما يعكس معدل النمو الاقتصادي وتشهد الجزائر تحقيق معدلات نمو محتشمة بسبب تراجع مداخيلها نتيجة تدهور أسعار النفط في الاسواق العالمية (اقتصاد الريع) ارتباط اقتصاد الجزائر بقطاع المحروقات.	محددات اقتصادية
34	النمو الديمغرافي	ن.ديمغرافي	و هو ما يعكس العدد الإجمالي للسكان	محددات اجتماعية

N°	Intitule long	Intitule court	Description	Theme
35	تراكم راس المال	ت.راس مال	تراكم راس المال احد اهم السمات المميزة للنظام الاقتصادي الرأسمالي ويهدف التراكم إلى خلق رؤوس اموال جديدة و توسيع رؤوس الاموال القائمة من خلال استثمار الأموال أو اصل مالي بهدف زيادة القيمة النقدية الأولية للأصل	محددات الاستثمار
36	تنافسية الإقتصاد	تنس.إقتصاد	و يعكس مدى قدرة السلع و الخدمات المنتجة محليا على منافسة السلع الأجنبية سوآءا في الاسواق المحلية و الخارجية (القدرة على اقتحام الأسواق الخارجية)	محددات اقتصادية
37	راس المال البشري	ر.مال بشري	و تعكس عنصر العمالة المؤهلة التي اكتسبت معارف , مهارات ,خبرات و خضعت لتدريب و هي تعد شكل من أشكال الثروة و التي يمكن تأطيرها و توجيهها لتحقيق أهداف الدولة أو جزء منها	محددات الاستثمار
38	سعر الصرف	سعر.صرف	و يعكس قوة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية كما يعد مؤشرا للاستقرار الاقتصادي على المستوى الخارجي و قد شهد سعر صرف الدينار الجزائري تراجع كبير امام الدولار و الاورو خلال السنوات الأخيرة	محددات اقتصادية
39	سعر الفائدة	سعر.فائدة	ويعكس تكلفة الاقتراض بهدف إقامة الاستثمارات و يعرف بتكلفة راس المال	محددات الاستثمار
40	شبكات النقل والمواصلات	ش.نقل موصل	و تعكس وضعية المنشئات و البنى التحتية فيما يخص بشبكة النقل البري ,شبكة النقل بالسكك الحديدية, النقل البحري, النقل الجوي و التي تساهم في تنقل الأفراد و السلع و اللوج إلى الاسواق المحلية, الأسواق الإقليمية, الأسواق الدولية	محددات اقتصادية
41	مراكز صنع القرار	م.صنع قرار	وتشمل الحكومات ,الوزارات, ممثلي الشعب الوطني,. إلخ	محددات سياسية

N°	Intitule long	Intitule court	Description	Theme
42	معدلات الضريبة	م.ضريبة	و هو يعبر على نسبة العبئ الضريبي الذي يفرض على عمل أو شخص و تعكس معدلات الضريبة مدى تأثيرها على اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه	محددات الاستثمار
43	سعر النفط	سعر.نفط	و يعكس سعر برميل النفط على مستوى الاسواق الدولية و الذي يخضع لعدة متغيرات جيو سياسية, التوترات الدولية, الطلب, العرض, ...إلخ	محددات اقتصادية
44	ميزان المدفوعات	م.مدفوعات	و يعكس كافة المعاملات الاقتصادية بين دولة ما والعالم الخارجي ما بين المقيمين بالبلد والمقيمين بالخارج فهو يشتمل إضافة للصادرات و الواردات من السلع و الخدمات على مجموع الاستثمارات المالية وغير المالية منح, إعانات. إلخ	محددات اقتصادية
45	وكالات الاستثمار	وك.إستثمار	وتعكس مساهمتها في دعم وترقية الاستثمار و الترويج له و مرافقة المستثمرين المحليين و الأجانب على غرار الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار	محددات الاستثمار
46	الدعم الحكومي	دعم.حكومي	تعرف بالتحويلات الاجتماعية وتعكس حجم المخصصات المالية التي ترصدها الدولة بهدف دعم قطاعات إنتاجية أو خدمات لصالح المواطنين تهدف في مجملها لدعم السلع الاساسية ذات الاستهلاك الواسع و تخفيض اسعارها لصالح الفئات الهشة, والتحويلات المالية التي تذهب لقطاعي الصحة و السكن ودعم الأسر حفاظا على الاستقرار الاجتماعي	محددات اجتماعية
47	سهولة ممارسة الأعمال	س.م أعمال	و هو مؤشر يقيس القوانين(التنظيمات) التي تؤثر بشكل مباشر على الأعمال التجارية/الاستثمارية على غرار شروط الحصول على	محددات الاستثمار

N°	Intitule long	Intitule court	Description	Theme
			الإئتمان,الحصول على تراخيص البناء, تسجيل الملكية...إلخ	
48	الحرية الاقتصادية	ح.إقتصادية	وتعكس حق الفرد التحكم في عمله وملكيته حيث ان للفرد في البلدان الحرة اقتصاديا حرية العمل، الاستهلاك، الاستثمار. إلخ وهو ما يكون له اثر على الصحة , المجتمع ,البيئة, الديمقراطية القضاء على الفقر. إلخ	محددات الاستثمار

المصدر: من إعداد الباحثان إستناذا لآراء أساتذة جامعيين ومختصين بوزارة المالية.

3- إنشاء مصفوفة التأثير المباشر(MID)

بعد فرز وإنتقاء متغيرات الدراسة نقوم بإدخالها إلى برمجية Micmac وإنشاء مصفوفة التاثير المباشر، وذلك من خلال رصد مختلف الروابط وعلاقات التأثير بين متغيرات الدراسة (إمكانية وجد علاقة تأثير مباشر من عدمه بين كل ثنائية من المتغيرات) بناءا على اراء أساتذة جامعيين ومختصين، حيث نقوم بإسناد العدد 0 في حال عدم وجود تأثير، والعدد 1 للتأثير الضعيف، العدد 2 للتأثير المتوسط، العدد 3 للتأثير القوي، P للتأثير المحتمل، وهو ما يوضحه الجدول أدناه

جدول رقم 14.3: مصفوفة التأثير المباشر(MID)

	1: إحتياط صرف	2: إدخار	3: استرجاع آلة	4: استقر. القنص	5: استقر. مرعى	6: إنفاق عموم	7: إنتاج اقتصاد	8: إدارة عملة	9: بطالة	10: بنى تحتية	11: حوافز تسهيل	12: تضخم	13: دخل فردي	14: سوق مالي	15: مرتبة	16: شقاقية	17: صادرات	18: واردات	19: طلب كلي	20: عائد إستثمر	21: عرض كلي	22: فساد	23: قرض	24: قطاع خاص
1: إحتياط صرف	0	1	3	3	2	3	2	0	0	0	0	3	0	3	0	0	3	0	0	2	0	0	2	0
2: إدخار	0	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3	0	3	2
3: استرجاع آلة	2	3	0	2	0	3	0	2	2	2	0	0	2	0	3	0	0	0	3	0	3	0	0	3
4: استقر. القنص	0	0	2	0	2	2	2	0	0	2	0	3	1	0	2	0	0	0	1	0	2	0	0	2
5: استقر. مرعى	0	1	0	2	0	2	0	0	3	0	2	1	0	2	0	1	3	2	0	2	0	2	0	2
6: إنفاق عموم	3	0	0	3	0	0	0	0	0	3	3	0	2	0	0	0	0	0	0	2	0	2	0	1
7: إنتاج اقتصاد	2	0	0	2	0	0	0	1	2	P	0	0	0	0	0	0	0	0	3	0	0	2	0	0
8: إدارة عملة	0	0	2	3	0	3	0	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
9: بطالة	0	0	0	1	0	1	0	0	0	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3	0	0	0	0
10: بنى تحتية	2	0	3	3	2	3	0	0	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0	0	2
11: حوافز تسهيل	2	0	0	0	0	0	0	3	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3	0	0	2
12: تضخم	0	3	3	3	1	3	0	0	0	0	0	0	0	3	0	3	0	0	0	3	3	0	0	3
13: دخل فردي	0	3	2	2	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3	0	0	0	3	0	0	0	0
14: سوق مالي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0	0	0
15: مرتبة	0	2	3	3	0	3	0	0	0	0	3	3	3	P	0	0	0	0	0	2	0	0	2	2
16: شقاقية	0	2	0	0	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3	0	0
17: صادرات	3	0	2	3	0	2	0	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
18: واردات	3	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3	0	2
19: طلب كلي	0	0	0	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0	0	3	0	2
20: عائد إستثمر	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0	0	0	2
21: عرض كلي	0	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	2
22: فساد	2	1	3	3	3	0	0	2	0	2	2	3	0	0	0	3	0	3	0	0	0	0	0	3
23: قروض	0	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2
24: قطاع خاص	0	0	2	0	0	0	0	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0	0	3	0	0
25: قطاع عام	2	0	2	2	0	0	0	0	1	1	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0	0
26: قوانين	2	0	2	3	2	0	0	2	0	2	0	3	0	0	0	0	0	0	0	2	0	0	2	0
27: مناخ إجتماعي	0	0	1	2	3	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	2	1	1	2	0
28: مناخ جغرافية	3	0	2	3	0	2	2	2	2	0	0	0	1	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	1
29: مستوى صحة	0	0	0	3	0	P	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3	0	0	0	0
30: مرعلم تكنو	0	3	0	2	0	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0
31: مورد طبيعي	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0	0	0
32: نظام مصرفي	0	3	0	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3	0	0	0	0	0	0	0	0	3	3
33: ن.اقتصادي	0	1	0	3	0	0	0	0	1	2	0	0	3	0	0	0	0	0	0	3	0	0	0	2
34: ن.دبمغرافي	0	0	2	3	0	3	0	0	0	3	0	0	3	0	3	0	0	0	0	3	0	3	0	2
35: ت.رأس مال	0	0	0	2	0	0	0	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2
36: تنمي.اقتصاد	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	2
37: رأسمال بشري	0	0	2	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0	0	2
38: سعر صرف	0	0	0	3	0	0	0	0	0	0	0	2	2	0	0	0	0	0	0	3	0	0	0	0
39: سعر فائدة	0	3	0	3	0	0	0	0	0	0	0	3	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	3	2
40: ش.نقل موصل	0	0	0	3	0	0	0	0	0	0	2	0	0	0	0	3	0	0	0	0	3	0	0	3
41: م.صنع قرار	0	0	3	3	3	3	3	0	P	3	3	0	0	0	0	3	0	0	0	0	3	0	0	3
42: م.حزبية	0	0	0	0	0	0	0	3	1	0	0	3	0	0	0	0	0	0	0	0	3	P	0	2
43: سعر نفط	3	0	2	3	0	3	0	3	0	3	0	0	2	0	0	3	0	0	0	0	0	0	0	2
44: م.دفع عاجل	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
45: وك.إستثمار	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
46: دعم حكومي	3	0	0	0	3	0	0	0	0	2	0	0	2	0	0	0	0	3	0	0	0	0	0	0
47: م.ر.أصل	2	0	0	0	0	0	0	2	0	3	0	3	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0	2	0
48: ح.اقتصادية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0	3	0	0	3	0

©LIPSOR-EPITA/MICMAC

المصدر : إعداد الباحثان إعتمادا على برمجية Micmac وإستنادا لـ اراء مختصين و أساتذة جامعيين وإطارات بوزارة المالية.

المطلب الثالث
تحليل نتائج مخرجات برمجية Micmac

بهدف تحديد المتغيرات المفتاحية التي تلعب دورا مرجحا في الظاهرة المدروسة والتي تؤثر على الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعمل هاته المتغيرات على تحفيزه وجدبه وسنقوم بتحليل كل من مصفوفة التأثير المباشر المحتمل (MIDP)، ومصفوفة التأثير غير مباشر المحتمل (MIIP) ذلك أن الترتيب المحتمل يدهب ابعد من التصنيف غير المباشر، لانه يعمل على دمج العلاقات ما بين المتغيرات والتي لن تظهر في النهاية إلا في وقت لاحق، وتؤثر في النظام على المدى الطويل جدا.

1- مصفوفة التأثير المباشر المحتمل (MIDP)

ترصد هاته المصفوفة علاقات التاثير المباشر المحتمل بين كل ثنائية من متغيرات الدراسة وتستند هاته المصفوفة إلى مصفوفة التاثير المباشر(MID) وذلك من خلال إعتمادها على نفس المقياس المستخدم في إنشاء هاته الأخيرة، بإستثناء انه في مصفوفة الـتاثير المباشر المحتمل (MIDP) تقوم برمجية Micmac بالإستغناء عن الـتأثير المحتمل "P" اين يتم تعويضه بالعدد 3 كما هو موضح في الملحق رقم(3).

1-1- مميزات وخصائص مصفوفة التاثير المباشر المحتمل (MIDP)

من أجل إبراز خصائص ومميزات هاته المصفوفة نقوم بإدرج الجدول التالي :

جدول رقم 15.3: مميزات وخصائص مصفوفة التأثير المباشر المحتمل

INDICATEUR	VALEUR
Taille de la matrice	48
Nombre d'itérations	2
Nombre de zéros	1768
Nombre de un	62
Nombre de deux	227
Nombre de trois	247
Nombre de P	0
Total	536
Taux de remplissage	23.26389%

المصدر: مخرجات برمجية Micmac

نلاحظ أن نسبة ملئ مصفوفة التأثير المباشر المحتمل تقدر بـــ: 23.26% وهو معدل مقبول إلى حد بعيد بإعتبار (michel godet) أكد ان النسبة المقبولة لتعبئة المصفوفة يجب ان تتراوح ما بين 15% و25%، ولا يمكن باي حال من الأحوال ان تتجاوز هاته النسبة 30%، وحجم المصفوفة يقدر بـــ: 48 (سطر وعمود)، فحين ان المصفوفة تضم (02) مسارين، وهنالك536 علاقة تأثير مباشرة بين متغيرات الدراسة موزعة بـــ: 247 علاقة تأثير قوية و227 علاقة تاثير متوسطة ، 62 علاقة تأثير ضعيفة فحين أن هنالك 1768 علاقة لا توجد بها علاقة تأثير مباشر ما بين متغيرات الدراسة.

1-2- إستقرارية مصفوفة التاثير المباشر المحتمل (MIDP)

سوف نتطرق إلى إستقرارية هاته المصفوفة من خلال إدراج الجدول التالي :

جدول رقم 16.3: يوضح إستقرارية مصفوفة الـتاثير المباشر المحتمل

ITERATION	INFLUENCE	DEPENDANCE
1	104 %	101 %
2	100 %	100 %

المصدر: مخرجات برمجية Micmac

بقراءة للجدول نلاحظ أن معظم التأثيرات والتأثرات(التبعية) بين متغيرات الدراسة تتواجد في التكرار الثاني (iteration2) وبنسبة بلغت 100% لكل منهما، وهي مجمعة في السطر الثاني بحيث أن المصفوفة تعرف استقرارا انطلاقا من الأساس2.

و من اجل إبراز ثقل متغير ما في تأثيره على متغيرات الدراسة الأخرى نقوم بحساب المجاميع السطرية لكل متغير (Lignes) بالاعتماد على مصفوفة التأثير المباشر المحتمل (MIDP)، كما يتم إبراز مدى ترابط المتغير مع باقي متغيرات الدراسة (تبعيته) من خلال حساب المجاميع العمودية (Colonnes) بالاستناد لنفس المصفوفة، وكلما تحصل متغير ما على مجموع كبير للآسطر والأعمدة فذلك يدل على الأهمية الكبيرة لهاته المتغيرة في التأثير على الإستثمار الأجنبي المباشر، كما أن له علاقة مع مختلف متغيرات الدراسة فهنالك المتغيرات المأثرة (التي تأثر في باقي المتغيرات) والمتغيرات المتأثرة (التي تتأثر بباقي المتغيرات)، والجدول التالي يبرز أوزان مختلف متغيرات الدراسة:

جدول رقم 17.3: حجم التأثير ومدى الترابط بين مختلف متغيرات الدراسة للمصفوفة (MIDP)

N°	Variable	Total des lignes	Total des colonnes
1	احتياطي صرف	41	35
2	الإدخار	17	26
3	الإستراتيجيات الإقتصادية	47	49
4	الإستقرار الإقتصادي	31	93
5	الإستقرار السياسي و الأمني	45	23
6	الإنفاق العمومي	36	42
7	الإنفتاح الإقتصادي	35	7
8	الإيرادات العامة	16	40
9	البطالة	13	19
10	البنى التحتية	28	41
11	الحوافز و التسهيلات	23	18
12	التضخم	42	24
13	الدخل الفردي	16	30
14	السوق المالي	6	3
15	السياسة المالية	42	34
16	الشفافية	11	11
17	الصادرات	27	8
18	الواردات	22	20
19	الطلب الكلي	18	35

N°	VARIABLE	TOTAL DES LIGNES	TOTAL DES COLONNES
20	العائد على الإستثمار	4	20
21	العرض الكلي	10	47
22	الفساد	59	14
23	القروض	15	19
24	القطاع الخاص	20	74
25	القطاع العام	26	48
26	القوانين	39	3
27	المخاطر الإجتماعية	24	7
28	المديونية الخارجية	36	24
29	المستوى الصحي	17	13
30	المستوى العلمي و التكنولوجي	23	3
31	الموارد الطبيعية	19	2
32	النظام المصرفي	24	21
33	النمو الإقتصادي	25	82
34	النمو الديموغرافي	36	4
35	تراكم راس المال	8	24
36	تنافسية الإقتصاد	13	25
37	راس المال البشري	17	11
38	سعر الصرف	20	24
39	سعر الفائدة	27	10
40	شبكة النقل و المواصلات	24	28
41	مراكز صنع القرار	60	21
42	معدلات الضريبة	24	12
43	سعر النفط	43	0
44	ميزان المدفوعات	14	34
45	وكالات الإستثمار	15	8
46	الدعم الحكومي	36	46
47	سهولة ممارسة الأعمال	38	48
48	الحرية الإقتصادية	25	27
	Totaux	1206	1206

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا لمخرجات برمجية Micmac

يبرز الجدول أعلاه ثقل كل متغير من متغيرات الدراسة ومدى تأثيره وارتباطه بباقي المتغيرات الأخرى وهو ما يؤثر في سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر، في الأخير حيث أنه يتم على اساسها وضح سياسات اقتصادية على المستوى الكلي، من أجل استهداف هاته المتغيرات وقد ابانت النتائج على الأهمية الكبيرة لمجموعة من المتغيرات في الظاهرة المدروسة على غرار:

إحتياطي الصرف (35،41)، الاستراتيجيات الاقتصادية (49،47)، الاستقرار الاقتصادي (93،31)، الاستقرار السياسي والأمني (23،45)، الإنفاق العمومي (42،36)، السياسة المالية (34،42)، الفساد (14،59)، النمو الاقتصادي (82،25)، مراكز صنع القرار (21،60)، الدعم الحكومي (36،46)، سهولة ممارسة الأعمال (48،38)..إلخ.

ومن أجل ملاحظة وإبراز التأثيرات على اختلافها ما بين متغيرات الدراسة نقوم بإدراج الشكل التالي:

شكل رقم 8.3: مخطط يبرز مختلف التاثيرات المباشرة المحتملة بنسبة 100%

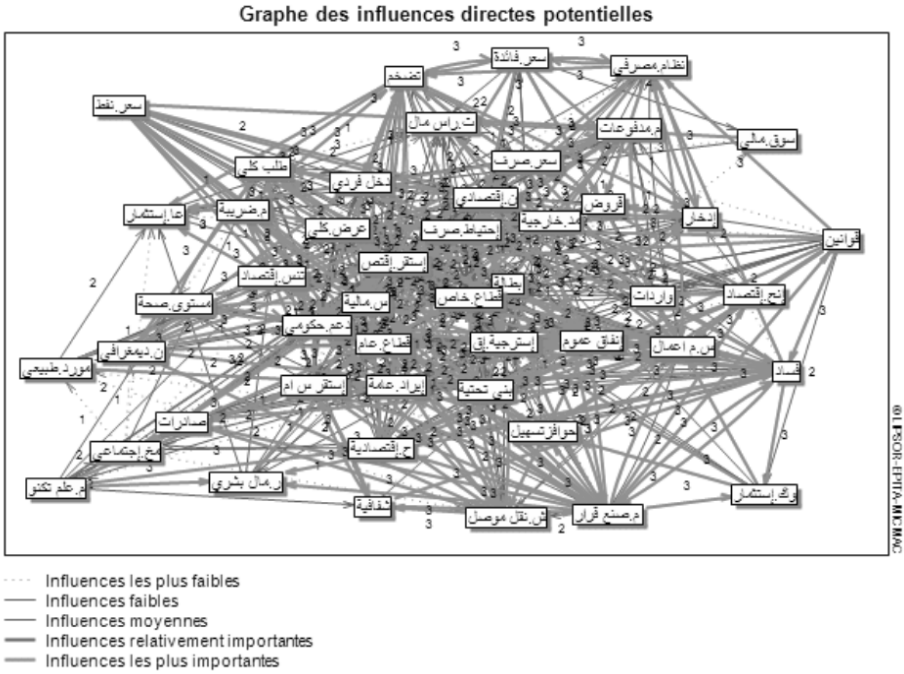

Influences les plus faibles
Influences faibles
Influences moyennes
Influences relativement importantes
Influences les plus importantes

المصدر: مخرجات برنامج Micmac

يبرز الشكل أعلاه مختلف علاقات التأثير ما بين متغيرات الدراسة اين نجد علاقة تأثير من المتغيرة (i) إلى المتغيرة (j) او يحدث العكس، كما نجد علاقة تأثير متبادل بين المتغيرتين (i) و(j)، حيث تشير الأسهم باللون الأحمر إلى التأثيرات ذات الأهمية الكبيرة بين متغيرات الدراسة، على سبيل المثال تأثير التضخم على النمو الاقتصادي بحيث أن إرتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تراجع معدل النمو الإقتصادي، وهو ما يفسر التأثير القوي للتضخم على النمو الاقتصادي بالإضافة إلى تاثير الفساد على مراكز صناع القرار، تأثير سعر الصرف على الاستقرار الاقتصادي، تاثير الإنفاق العمومي على النمو الإقتصادي، تأثير تراجع سعر النفط على الإيرادات العامة...إلخ، أما الأسهم الغليظة باللون الأزرق فتشير إلى التأثيرات المهمة نسبيا بين المتغيرات ومن بين هذه التأثيرات نجد تأثير المستوى الصحي على الطلب الكلي، تأثير الاستقرار الاقتصادي على تراكم راس المال، تأثير راس المال البشري على تنافسية الإقتصاد، فحين تشير الأسهم ذات اللون الأزرق الرفيع للتأثيرات المتوسطة بين متغيرات الدراسة ندكر منها تأثير القروض على المديونية الخارجية حيث الإقتراض الخارجي يؤدي إلى ارتفاع المديونية الخارجية (اصل القرض+ خدمات الدين)، إضافة إلى تأثير النمو الديمغرافي على القطاع العام، تأثير الادخار على الاستقرار الاقتصادي، تأثير النمو الاقتصادي على البنية التحتية.إلخ، اما الأسهم المتقطعة باللون الأسود فتعبر على التأثيرات الأضعف على الإطلاق بين متغيرات الدراسة ندكر منها على سبيل المثال تأثير القطاع الخاص على الإيرادات العامة، تأثير المخاطر الاجتماعية على النمو الاقتصادي، تأثير القطاع الخاص على البنية التحتية ...إلخ، ولم يتضمن الشكل أعلاه تأثيرات ضعيفة في ما بين متغيرات الدراسة والتي يعبر عنها بالأسهم السوداء.

3-1- إستخراج المتغيرات المفتاحية لمصفوفة التأثير المباشر المحتمل (MIDP)

لإبراز المتغيرات المفتاحية التي تاثر على تحفيز وجدب الإستثمار الأجنبي المباشر ندرج الشكل ادناه:

شكل رقم 9.3: تأثير وترابط المتغيرات من خلال تموقعها في مصفوفة (MIDP)

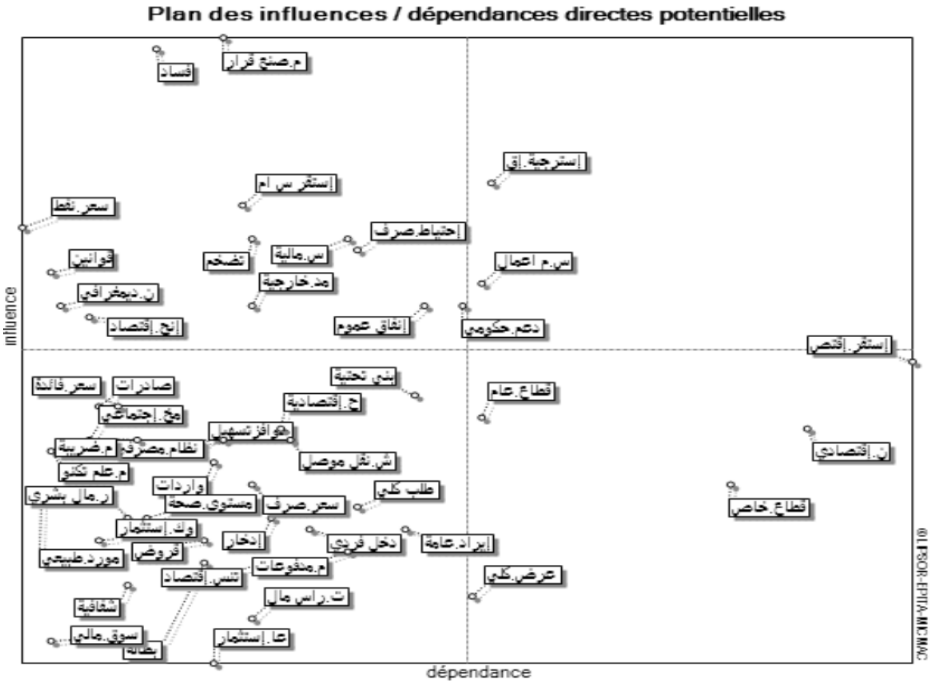

المصدر: مخرجات برمجية Micmac

من الشكل أعلاه وإنطلاقا من تموضع متغيرات الدراسة إستنادا إلى مصفوفة التاثير المباشر المحتمل (MIDP)، يمكننا استخراج المتغيرات المفتاحية حيث يتم تقسيم متغيرات الدراسة إلى 5 اصناف اين يتم ترتيبها بالنظر لأهميتها وتأثيرها في تجفبز وجدب الإستثمار الأجنبي المباشر ونجد:

- ✓ **متغيرات الدخول**

تعد متغيرات مؤثرة للغاية ولها ارتباط اقل مع باقي متغيرات الدراسة وهي مراكز صنع القرار (**م.صنع قرار**)، الفساد (**فساد**)، الاستقرار السياسي والأمني (**إستقر س ام**)، سعر النفط (**سعر نفط**)، السياسة المالية (**س.مالية**)، التضخم (**تضخم**)، إحتياطي الصرف (**إحتياط.صرف**)، القوانين (**قوانين**)، المديونية الخارجية (**مد.خارجية**)، النمو الديمغرافي (**ن.ديمغرافي**)، الدعم الحكومي (**دعم حومي**)، الإنفاق العمومي (**إنفاق.عموم**)، إنفتاح الاقتصادي (**إنح.إقتصاد**) وهي المتغيرات التي تفسر وتحدد جاذبية الجزائر للإستثمار الأجنبي المباشر.

✓ **متغيرات التابعة**

تمتاز بقوة تاثيرها على باقي متغيرات الدراسة وذات ارتباط قوي في نفس الوقت وهي متغيرات غير مستقرة بطبيعتها بحيث أن أي تحول يطرا عليها يكون له تأثير على باقي متغيرات الدراسة وأثر يعود عليها في حد ذاتها وتمثل هاته المتغيرات بشكل عام أبرز التحديات لآجل تحفيز واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وتتضمن هاته المتغيرات سهولة ممارسة الأعمال (**س.م اعمال**)، استراتيجيات الاقتصادية (**إسترجية.إق**).

✓ **متغيرات النتائج**

تتمثل في كل من الاستقرار الاقتصادي (**إستقر.إقتص**)، النمو الاقتصادي (**ن.إقتصادي**)، القطاع الخاص (**قطاع.خاص**) القطاع العام (**قطاع.عام**)، العرض الكلي (**عرض.كلي**) وتعد متغيرات قليلة التأثير وذات ارتباط قوي مع باقي متغيرات الدراسة حيث يتم تفسير تطور هاته الأخيرة من قبل متغيرات الدخول ومتغيرات النتائج.

✓ **متغيرات مقصاة**

تتمثل في العائد على الإستثمار (**عا.إستثمار**)، السوق المالي (**سوق مالي**)، تراكم راس المال (**ت.راس مال**)، الشفافية (**شفافية**)، البطالة (**بطالة**)، تنافسية الاقتصاد (**تنس.إقتصاد**)، الموارد الطبيعية (**مورد طبيعي**)، القروض (**قروض**)، الادخار (**ادخار**)، وكالات الاستثمار (**وك.إستثمار**)، ميزان المدفوعات (**م.مدفوعات**) وتمتاز هاته المتغيرات بقلة تأثيرها وضعف ارتباطها مع باقي المتغيرات أي انها لا تتدخل بشكل مباشر في تحفيز وجدب الاستثمار الأجنبي المباشر وإنما تتمركز على أطراف النظام المدروس.

✓ **متغيرات محورية**

تتضمن كل من البنية التحتية (**بنى تحتية**)، الصادرات (**صادرات**)، الحرية الاقتصادية (**ح.إقتصادية**)، سعر الفائدة (**س.فائدة**)، المخاطر الاجتماعية (**مخ إجتماعي**)، الحوافز والتسهيلات (**حوافز تسهيل**)، شبكة النقل والمواصلات (**ش.نقل موصل**)، النظام المصرفي (**نظام.مصرفي**)، معدلات الضريبة (**م.ضريبة**)، المستوى العلمي والتكنولوجي (**م.علم تكنو**)، الواردات (**واردات**)، سعر الصرف (**سعر.صرف**)، راس المال البشري (**ر.مال بشري**)، المستوى الصحي (**مستوى.صحة**)، الطلب الكلي (**طلب كلي**)، الدخل الفردي (**دخل فردي**)، الإيرادات العامة (**إيراد عامة**) وهي متغيرات تمتاز بتأثير وارتباط معتدل مع باقي المتغيرات ولا يمكن الحكم مسبقا على دورها لآجل تحفيز وجدب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

2- مصفوفة التأثير غير المباشر المحتمل(MIIP)

تعمل هاته المصفوفة على رصد التأثيرات غير مباشرة المحتملة فيما بين متغيرات الدراسة وإبراز بعض المتغيرات التي تلعب دورا وسيطيا (شرطيا) في النظام المدروس والتي يمكن لمصفوفة التأثير المباشر المحتمل (MIDP) إهمالها، ويوضح المحلق رقم (4) مصفوفة التأثير غير المباشر المحتمل(MIIP).

ويتم إستخدام نفس المنهجية التي تم الإستناد عليها في مصفوفة التاثير المباشر المحتمل(MIDP) اين يتم إبراز ثقل (وزن) متغيرة من متغيرات الدراسة من خلال تأثيرها على باقي المتغيرات، بحساب مجموع الاسطر لكل متغيرة، ومدى ترابطها مع المتغيرات (تبعيتها) من خلال حساب مجموع الأعمدة، بحيث أنه كلما كان هذان المجموعان كبيران فذلك يدل على أهميتها في التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى قوة علاقة المتغيرة (ارتباطها) بباقي المتغيرات وهو مايوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 18.3: حجم تأثير المتغيرات ومدى ترابطها فيما بينها للمصفوفة (MIIP)

N°	VARIABLE	TOTAL DES LIGNES	TOTAL DES COLONNES
1	احتياطي صرف	32922	24292
2	الإدخار	8987	18149
3	الإستراتيجيات الإقتصادية	30414	37224
4	الإستقرار الإقتصادي	23784	66564
5	الإستقرار السياسي و الأمني	33264	14701
6	الإنفاق العمومي	25281	32278
7	الإنفتاح الإقتصادي	23490	4570
8	الإيرادات العامة	14450	18415
9	البطالة	11399	18482
10	البنى التحتية	22681	36427
11	الحوافز والتسهيلات	12192	8420
12	التضخم	27375	19754
13	الدخل الفردي	11180	27274
14	السوق المالي	1142	933
15	السياسة المالية	24294	24814
16	الشفافية	15001	6463

N°	Variable	Total des lignes	Total des colonnes
17	الصادرات	21017	2901
18	الواردات	19639	16433
19	الطلب الكلي	10515	31734
20	العائد على الإستثمار	1272	8978
21	العرض الكلي	6244	43785
22	الفساد	46646	4208
23	القروض	12040	10682
24	القطاع الخاص	11431	56091
25	القطاع العام	19810	38627
26	القوانين	29225	1212
27	المخاطر الإجتماعية	18743	2507
28	المديونية الخارجية	30575	22653
29	المستوى الصحي	13540	10867
30	المستوى العلمي والتكنولوجي	11959	1447
31	الموارد الطبيعية	11302	436
32	النظام المصرفي	16098	12461
33	النمو الإقتصادي	13654	59631
34	النمو الديموغرافي	25195	1390
35	تراكم راس المال	5482	18213
36	تنافسية الإقتصاد	7176	15612
37	راس المال البشري	9918	4879
38	سعر الصرف	10313	21902
39	سعر الفائدة	16193	6085
40	شبكة النقل و المواصلات	16028	25550
41	مراكز صنع القرار	48642	10399
42	معدلات الضريبة	11120	8772
43	سعر النفط	37521	0
44	ميزان المدفوعات	11592	23927
45	وكالات الإستثمار	11617	1875
46	الدعم الحكومي	24012	24956
47	سهولة ممارسة الأعمال	26008	28033

N°	VARIABLE	TOTAL DES LIGNES	TOTAL DES COLONNES
48	الحرية الإقتصادية	15173	12550
	Totaux	1206	1206

المصدر: مخرجات برنامج Micmac

يبرز الجدول أعلاه المتغيرات الأكثر تأثيرا والأكثر تأثرا (إرتباطا) بباقي المتغيرات إستنادا لمجموع الاسطر ومجموع الأعمدة ومن بين المتغيرات الأكثر تأثيرا على متغيرات الدراسة نجد: مراكز صنع القرار (48642)، الفساد (46646)، سعر النفط (37521)، الاستقرار السياسي و الأمني (33264)، احتياطي الصرف (32922)، المديونية الخارجية (30575)، الاستراتيجيات الاقتصادية (30414)، القوانين (29225)..إلخ أما بخصوص المتغيرات الأكثر تأثرا نجد الاستقرار الاقتصادي (66564)، النمو الاقتصادي (59631)، القطاع الخاص (56091)، العرض الكلي (43785)، القطاع العام (38627)، الاستراتيجيات الاقتصادية (37224)، البنى التحتية (36427)..إلخ

ومن أجل رصد التأثيرات غير المباشرة المحتملة بين متغيرات الدراسة قمنا بإدراج الشكل التالي:

شكل رقم10.3: مختلف التأثيرات غير المباشرة المحتملة بين متغيرات الدراسة بنسبة 100%

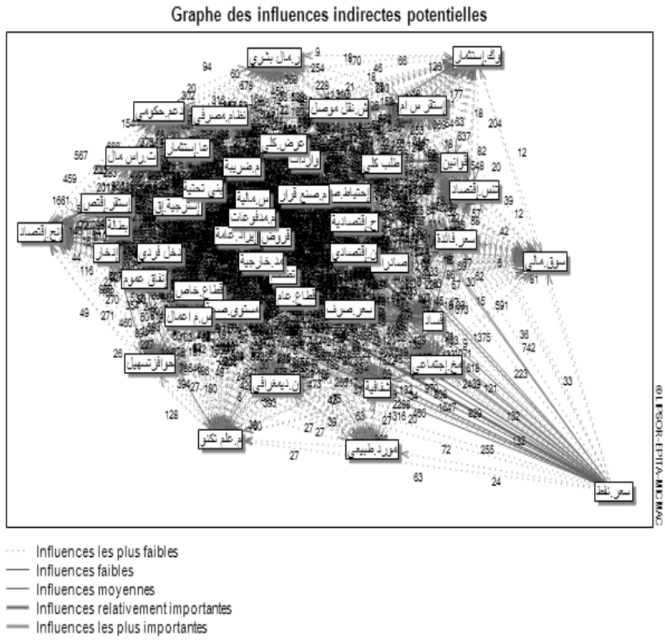

المصدر : مخرجات برمجية Micmac

يوضح الشكل أعلاه مختلف علاقات الـتأثير غير المباشرة المحتملة بين متغيرات الدراسة حيث تشير الأسهم باللون الأحمر إلى علاقات التأثير ذات الأهمية الكبيرة وندكر منها (**الفساد، الاستقرار الاقتصادي**)، والتي تشير إلى التأثير القوي لارتفاع مستوى الفساد على الاستقرار الإقتصادي، مراكز (**صنع القرار، الاستقرار الاقتصادي**)، اما الأسهم باللون الأزرق الغليظ فتشير إلى علاقات التأثير المهمة نسبيا أين ندكر (**سعر النفط، الاستقرار الاقتصادي**) تأثير تراجع أسعار النفط على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، (**الفساد، النمو الاقتصادي**) تأثير الفساد على النمو الاقتصادي، (**الفساد، القطاع الخاص**)، (**مراكز صنع القرار، النمو الاقتصادي**)،..إلخ اما الأسهم الدقيقة باللون الأزرق فتشير إلى علاقات التأثير المتوسطة وندكر منها تأثير الفساد على القطاع العام (**الفساد، القطاع العام**)، (**مراكز صنع القرار، الإنفاق العمومي**)، (**التضخم، الاستقرار الاقتصادي**)، (**إحتياطي الصرف، النمو الاقتصادي**)، (**سياسة المالية، الاستقرار الاقتصادي**)...إلخ، فحين تشير الأسهم باللون الأسود إلى علاقات التأثير الضعيفة منها تأثير الدعم الحكومي على القطاع العام(**الدعم الحكومي، القطاع العام**)، (**الفساد، ميزان المدفوعات**)، (**الفساد، الإنفاق العمومي**)، (**النمو الديمغرافي، العرض الكلي**)، (**البنية التحتية، سهولة ممارسة الأعمال**)...إلخ وأخيرا الأسهم المتقطعة باللون الأسود فتشبر إلى علاقات التأثير الأضعف ندكر منها تأثير المخاطر الاجتماعية على ميزان المدفوعات (**المخاطر الاجتماعية، ميزان المدفوعات**)، (**وكالات الاستثمار، النمو الاقتصادي**)، (**القطاع العام، الواردات**)، (**النمو الديمغرافي، ميزان المدفوعات**)، (**الانفتاح الاقتصادي، سهولة ممارسة الأعمال**)...إلخ

كنتيجة لما سبق فإن ترتيب كل متغير من متغيرات الدراسة من حيث تأثيره سوآءا بشكل مباشر وفقا لمصفوفة الـتأثير المباشر المحتمل(MIDP) أو بشكل غير مباشر استنادا لمصفوفة التأثير غير المباشر المحتمل (MIIP) يهدف إلى إبراز دور متغيرات الدراسة بدرجات متفاوتة في تحفيز وجدب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2-1- إستخراج المتغيرات المفتاحية لمصفوفة الـتأثير غير المباشر المحتمل (MIIP)

من أجل إبراز المتغيرات المفتاحية (الأساسية) التي تأثر بشكل غير مباشر في تحفيز وجدب الإستثمار الأجنبي المباشر استندا لمصفوفة التأثير غير المباشر المحتمل نقوم بإدراج الشكل أدناه:

شكل رقم 11.3: تأثير وترابط المتغيرات من خلال تموقعها في المصفوفة (MIIP)

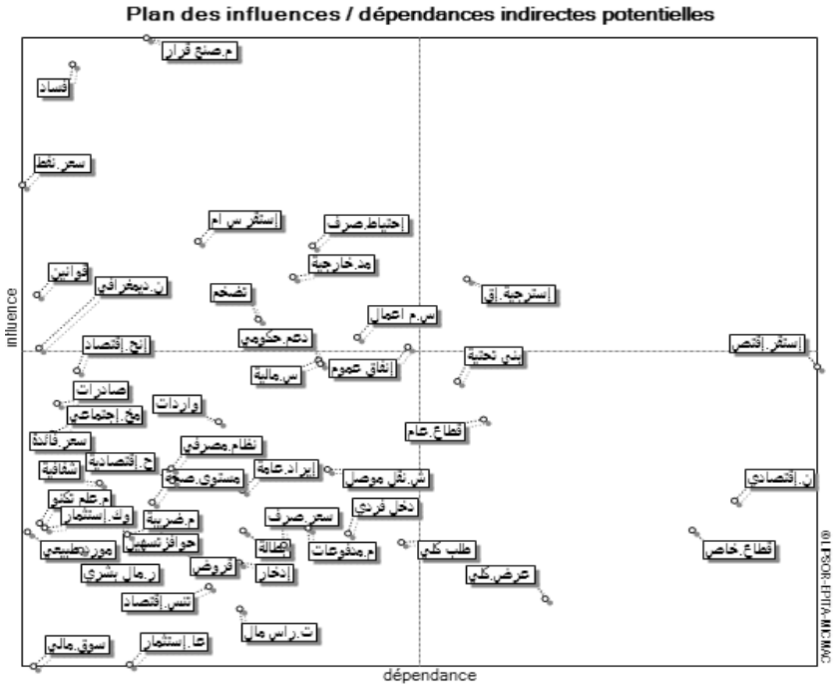

المصدر: مخرجات برمجية Micmac

يمكن تحديد واستخراج المتغيرات المفتاحية والتي تلعب دورا مرجحا انطلاقا من تموقع المتغيرات في الشكل أعلاه أين تم تصنيفها إلى:

- ✓ **متغيرات الدخول:** وتضم كل من مراكز صنع القرار، الفساد، سعر النفط، الاستقرار السياسي والأمني،_إحتياطي الصرف، المديونية الخارجية، القوانين، التضخم، سهولة ممارسة الأعمال، النمو الديمغرافي، الإنفاق العمومي.
- ✓ **متغيرات تابعة:** تضم متغيرة وحيدة هي الاستقرار الاقتصادي.
- ✓ **متغيرات النتائج:** وتتضمن الاستقرار الاقتصادي، النمو الاقتصادي، القطاع العام، البنية التحتية، القطاع الخاص، العرض الكلي.
- ✓ **متغيرات مقصاة:** وتتمثل في كل من السوق المالي، العائد على الإستثمار، تراكم راس المال، تنافسية الاقتصاد، القروض، الطلب الكلي، الإدخار.

✓ **متغيرات محورية:** وتتضمن الدعم الحكومي، السياسة المالية، الانفتاح الاقتصادي، الصادرات، الواردات، المخاطر الإجتماعية، سعر الفائدة، النظام المصرفي، الحرية الاقتصادية، الشفافية، الإيرادات العامة، شبكة النقل والمواصلات، المستوى الصحي، المستوى العلمي والتكنولوجي، وكالات الاستثمار، معدلات الضريبة، سعر الصرف، الدخل الفردي، ميزان المدفوعات، البطالة، راس المال البشري، الموارد الطبيعية، البطالة.

بالرغم من الإمكانيات المادية والبشرية الهامة، البنية التحتية التي تتوفر عليها الجزائر، ناهيك عن الإصلاحات التي اقرتها في عدة مجالات بالإضافة إلى الحوافز والتسهيلات، الضمانات التي تقدمها للمستثمرين الأجانب بهدف تحفيز وجدب الاستثمار الأجنبي المباشر إلا ان حصيلة الجزائر من هاته التدفقات تبقى بعيدة عن التطلعات بالنظر لعدة عوامل ابرزها الفساد (المالي، الإداري) على مستوى مؤسسات الدولة ومراكز صنع القرار والذي وصل إلى مستويات رهيبة ما تسبب في استنزاف احتياطي الصرف وهو ما أكدته التقارير الدولية وترتيب الجزائر في مؤشرات الفساد ، إضافة إلى وضعية بيئة الأعمال في الجزائر (سهولة ممارسة الأعمال) والتي تبقى متأخرة بسبب محدودية الإصلاحات فيما يتعلق بالحصول على الإئتمان وتسجيل الملكية، حماية المستثمرين، التجارة عبر الحدود ما تسبب في عزوف المستثمرين الأجانب على إقامة مشاريع استثمارية بالجزائر، بالإضافة إلى سياسة الدعم الحكومي التي تنتهجها الدولة الجزائرية من خلال دعم قطاعات إنتاجية، دعم السلع والخدمات الاساسية الواسعة الاستهلاك وهو ما يتعارض مع نظام السوق، ناهيك عن طبيعة الاقتصاد الجزائري (إقتصاد الريع) ارتباط الاقتصاد الجزائري وتبعيته لقطاع المحروقات (سعر النفط) بإعتبار مداخيل الجزائر من العملة الصعبة مصدرها قطاع المحروقات بأكثر من 95%، دون أن ننسى القيود الجمركية المفروضة على التجارة الخارجية (الواردات) وهي عوامل ساهمت في نفور وكبح تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

وقد سمحت الدراسة التي قمنا بها إستنادا لمنهجية التحليل الهيكلي (البنيوي) من تحديد ورصد المتغيرات المفتاحية الأساسية، التي تلعب دورا مرجحا ويتوجب على الدولة الجزائرية إستهدافها من خلال وضع إستراتيجيات لأجل تحفيز وجدب الإستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في:

- **الفساد:** محاربة الفساد بشتى أنواعه سواءا **الفساد الإداري** المتفشي في المؤسسات والإدارات العمومية كالبيروقراطية والرشوة من خلال وضع قوانين ردعية والتقليل من الإجراءات الإدارية

وتعزيز الرقمة أو **الفساد المالي** والعمل على تفعيل دور الرقابة وتطبيق أقصى العقوبات فيما يتعلق تبديد المال العام وإختلاس الأموال العمومية.

- **مراكز صنع القرار:** سهر الحكومة على ضمان التنسيق بين الوزارات والهيئات الفاعلة في مختلف القطاعات من أجل تسهيل الإجراءات وإزالة القيود والعراقيل التي تعترض المستثمرين الأجانب.

- **القوانين:** إعادة النظر قانون الإستثمار بما يتماشى مع توجهات الاقتصاد الوطني والتطورات الدولية الحاصلة في هدا المجال، والتخلي عن قاعدة 51-49 وتعويضها بقوانين أكثر سلاسة مع الحفاظ على إستقرار القوانين، ما يساهم في خلق نوع من الثقة لدى المستثمرين الأجانب.

- **إحتاطي الصرف:** الحفاظ على إحتاطي الصرف في مستويات معقولة مع محاربة تضخيم الفواتير وتهريب رؤوس الأموال(العملة الصعبة) إلى الخارج، والعمل على تدعيمه من خلال خلق مداخيل ومصادر جديدة للعملات الصعبة.

- **سعر النفط:** التخلي تدريجيا عن إقتصاد الريع من خلال تفعيل التنويع الاقتصادي (تنويع مصادر النمو) خاصة في القطاعات الإستراتيجية كالزراعة، السياحة..إلخ، وضع نماذج للنمو وعدم ربط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات.

- **الدعم الحكومي:** وذلك من خلال إعادة تخصيص الدعم الحكومي للفئات الهشة في شكل إعانات مالية موجهة، وهو ما يمكن الدولة من تحرير أسعار مختلف السلع والخدمات.

- **الإنفاق العمومي:** حفاظ الدولة على مستويات الإنفاق بهدف تدعيم وتجديد البنية التحتية، والتي تعد مكسبا للمستثمرين في حد ذاتهم أو من خلال برامج ومخططات لدفع عجلة التنمية وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.

- **المديونية الخارجية:** العمل على جعل مستويات المديونية عند أدنى مستوى ممكن من خلال تشجيع المنتجات الوطنية والعمل على زيادة تنافسيتها وتشجيع الصادرات والحد من الواردات مع التوظيف الجيد للأموال المقترضة ومحاربة تهريب رؤوس الأموال.

- **التضخم:** محاربة التضخم والحفاظ على القدرة الشرائية للأفراد بإستخدام أدوات السياسة المالية ما يؤثر على طلب الافراد على السلع والخدمات، وهو ما ينعكس على مستوى الأسعار.

-**النمو الديمغرافي:** وضع إسترتيجيات إقتصادية على المستوى الكلي مستقبلا تتماشى والنمو الديمغرافي المتزايد.

- **الاستقرار السياسي و الأمني:** الحفاظ وتعزيز الإستقرار السياسي ودلك من خلال تحسين المستوى المعيشي والاقتصادي للأفراد بإستمرار، مع تكريس مبدأ التداول السلمي على السلطة

والمشاركة في الحياة السياسية، ما يسهم في تعزيز الديمقراطية والعمل على نقل صور الاستقرار الأمني في الجزائر على مستوى المحافل الدولية والتي يروج لها عكس ذلك.

- **السياسة المالية:** حيث أن نجاعة السياسة المالية من خلال إستخدام أدواتها (إنفاق عمومي، ضرائب) سيساهم في تحقيق التنمية والتوازن الاقتصادي، ويدعم توجهات الاقتصاد على المستوى الكلي ويمكن الدولة من الـتأثير على النشاط الاقتصادي لتحقيق أهدافها.

- **الإنفتاح الاقتصادي:** زيادة درجة الإنفتاح الاقتصادي من خلال تحرير المبادلات المالية والتجارية (صادرات، واردات) مع العالم الخارجي، ودلك بإلغاء وإزالة القيود والعراقيل على التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال.

- **سهولة ممارسة الأعمال:** العمل على تحسين بيئة الأعمال بشكل مستمر من خلال إجراء إصلاحات في القوانين التي تؤثر على الأعمال التجارية والإستثمارية خصوصا ما يتعلق بتسجيل الملكية، الحصول على الإئتمان، حماية المستثمرين، التجارة عبر الحدود، وهو ما من شأنه تحسين مناخ الإستثمار.

خلاصة المحور الثالث

تناولنا في هذا المحور محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر اين قما بتشخيصها وفق طرح مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) والتي تستند في عرضها للنضرية الإنتقائيية لديننج وفي هذا السياق شهدت الجزائر مع مطلع الألفية كم هائل من التشريعات والتي تهدف في مجملها إلى توفير مناخ ملائم لممارسة الأعمال، فحين اقرت الجزائر حزمة من الإجراءات والتدابير بهدف تعزيز الاستقرار السياسي والأمني والذي عرف تحسنا ملحوضا بعد تبني ميثاق السلم والمصالحة تماشا مع الاستقرار من الناحية الاجتماعية والدي يعد نتاج سياسة الدولة الاجتماعية والتي تهدف لتحسين الضروف المعيشية للأفراد، وهو ما تزامن مع الطفرة الحاصلة في أسعار المحروقات ما ساهم في توفير مداخيل هامة من العملة الصعبة إنعكست بشكل إيجابي على مؤشرات الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي على غرار تعزيز إحتياطي الصرف، تدعيم وتعزيز البنية التحتية.

على الرغم من الإمكانيات التي تتمتع بها الجزائر والتحسن الحاصل في مناخ الإستثمار في الجزائر نتيجة الإصلاحات التي اقرتها تبقى حصيلة الجزائر من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة ضعيفة ما يؤكد محدودية الإصلاحات على ارض الواقع والتي أشارت له تقارير هيئات دولية من خلال تواجد الجزائر في المراتب الأخيرة عالميا في مؤشرات تقييم مناخ الإستثمار وهو ما يحول دون إقامة مشاريع إستثمارية أجنبية نتيجة القيود والعراقيل التي تشوب هذا الأخير.

تلعب الدراسات الإستشرافية دورا هاما في وضع و رسم السياسات على المدى الطويل ويعد التحليل البنيوي(الهيكلي) من الأدوات التي تستخدم لتحديد و إبراز المتغيرات المفتاحية التي تلعب دورا مرجحا في تحفيز وجدب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بالإعتماد على برمجية Micmac والذي يسمح برصد مختلف التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والمحتملة بين متغيرات الدراسة وعلاقات الإرتباط فيما بينها وفقا لمصفوفة التـاثير المباشر (MID)،

ومن خلال تحليل مصفوفة التـاثير المباشر المحتمل (MIDP) ومصفوفة التأثير غير المباشر المحتمل (MIIP) توصلنا إلى تحديد وإبراز المتغيرات المفتاحية(الأساسية) التي يتوجب على الدولة الجزائرية إستهدافها من أجل تحفيز وجدب الإستثمار الأجنبي المباشر وهي: الفساد، مراكز صنع القرار، القوانين، إحتياطي الصرف، سعر النفط، الدعم الحكومي، الإنفاق العمومي، المديونية الخارجية، التضخم، النمو الديمغرافي، الاستقرار السياسي والأمني، السياسة المالية، الإنفتاح الإقتصادي، سهولة ممارسة الأعمال.

الخاتمة

بالنظر لمكانة الاستثمار الأجنبي المباشر وإدراكا منها للدور الذي يمكن أن تلعبه في تحقيق التنمية، سارت معظم البلدان سوآءا المتقدمة منها ام النامية في اتجاه الانفتاح عليها بهدف جدب أكبر قدر ممكن من هاته التدفقات، ويأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى البلدان المضيفة عدة صور واشكال من بينها الاستثمارات المشتركة، والتي تعد أكثر الأنواع شيوعا بالبلدان النامية حيث يشترك المستثمر الأجنبي على اختلاف شكله القانوني مع المستثمر المحلي، حيث يتم الاستثمار في إنشاء فرع جديد أو من خلال الاستثمار في مشروع قائم في حد ذاته مملوك لشركة محلية او أجنبية وتعرف بشركة تابعة (فرع)، ويحظى هذا الاستثمار المشترك بعدة مزايا على مستوى البلدان المضيفة على غرار حصول (الإستثمار الأجنبي المباشر) على المواد الأولية بأسعار مخضة ما ينعكس على هيكل تكاليف الإنتاج ومن ثم انخفاض أسعار السلع المنتجة.

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في سد الفجوة الحاصلة في المدخرات المحلية، حيث أن هاته التدفقات تساهم في تعزيز رصيد النقد من العملات الصعبة والتي تمكن من اقتناء المواد والألات التي تدخل في العملية الإنتاجية، كما تساهم هاته التدفقات في زيادات إيرادات البلد المضيف في شكل ضرائب جمركية وضرائب على الأرباح، ومن ثم سد الفجوة ما بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، بالإضافة إلى مساهمته في توفير فرص جديدة للعمالة المحلية ما من شانه الحد من مشكلة البطالة، كما يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تعزيز معدلات النمو الاقتصادي نتيجة اشتداد المنافسة بين المشاريع الوطنية والاستثمارات الأجنبية المباشرة ما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، ناهيك عن مساهمته في تحسين ميزان مدفوعات البلد المضيف، من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا المصاحبة له مقارنة بالأعباء التي تشكلها القروض الخارجية، وبهدف تعظيم منافع الاستثمار الأجنبي المباشر يتوجب على البلدان المضيفة إنتقاء التكنولوجيا المصاحبة له والتي تتوافق وظروف البلد المضيف .

وقد اشتدت المنافسة بين البلدان النامية من أجل تحفيز وجدب أكبر قدر ممكن من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات التي اقرتها، سوآءا على قوانين الاستثمار أو من خلال سعيها توفير مناخ استثماري ملائم، فالجزائر كغيرها من البلدان النامية وعلى الرغم من الإمكانيات المادية والبشرية التي تتمتع بها وإقرارها لجملة من التدابير والإصلاحات، إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة اليها ضلت ضعيفة ولم ترقى إلى مستوى التطلعات، وهو مايؤكد محدودية الإصلاحات على ارض الواقع، والتي اشارت له مختلف التقارير من خلال وضعية الجزائر وترتيبها في المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الإستثمار.

أضحت الدراسة الاستشرافية تحضي بمكانة هامة، وذلك بالنظر للدور التي تلعبه في رسم وضع السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية على المستوى الكلي في المدى الطويل، وذلك من خلال استشراف التغيرات المحتملة ومن ثم تقييم الخيارات الاستراتيجية، وصولا إلى إحداث التغيرات المرغوب فيها وقد مكنت منهجية التحليل الهيكلي (البنيوي) باستخدام برمجية Micmac من رصد مختلف علاقات التأثير والترابط بين المتغيرات التي تأثر في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، كما مكنت من تحديد وإبراز المتغيرات المفتاحية الأساسية والتي يتوجب على السلطات الجزائرية استهدافها، من خلال وضع سياسات واستراتيجيات من أجل تحفيز وجدب الاستثمار الأجنبي المباشر.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة وخلصت للنتائج التالية:

- تزايد اهتمام الجزائر بالاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال إقرار جملة من التشريعات والنصوص التنظيمية والتي تضمنت حوافز وضمانات تهدف إلى تحفيزه وجدبه.

- التذبذب الحاصل في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر، والتي سجلت اعلى مستوى لها خلال الفترة (2008-2011).

- هيمنة قطاع الصناعة (المحروقات) على معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، من خلال توجه التدفقات إلى قطاع المحروقات نسبة تفوق 80%.

- ضعف نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الرأس المال الثابت في الجزائر (انخفاض مساهمته في معدلات النمو الاقتصادي) بسبب ترافقها مع الاستثمارات الكبيرة التي اقرتها الجزائر نتيجة تحسن الأوضاع المالية والمتأتية من مداخيل المحروقات.

- تواجد الجزائر ضمن مراتب متأخرة ضمن مختلف المؤشرات العالمية لتقييم مناخ الاستثمار، ما يؤكد على محدودية الإصلاحات وأن مناخ الاستثمار تشوبه قيود وعراقيل.

- تمكن الإستثمار الأجنبي المباشر من إستحداث مناصب عمل في الجزائر خصوصا في قطاع المحروقات، وقد تم تسجيل استثمار نوعي في قطاع الاتصالات الذي مكن من توفير عدد معتبر من مناصب الشغل مقارنة بقطاعات أخرى.

- توصلنا إلى رصد علاقات مابين متغيرات الدراسة من خلال إستخدام منهجية التحليل الهيكلي إستنادا لمصفوفة الـتأثير المباشر المحتمل (MIDP) ومصفوفة التأثير غير المباشر المحتمل (MIIP) اين تم تصنيف متغيرات الدراسة لمتغيرات مأثرة ومتغيرات متأثرة (تابعة).

- تم رصد وتحديد المتغيرات المفتاحية الأساسية والتي يتوجب استهدافها من أجل تحفيز واستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وتتمثل في: الفساد، مراكز صنع القرار، الاستقرار السياسي والأمني، الإنفاق العمومي، الدعم الحكومي، التضخم، سعر النفط، القوانين، المديونية الخارجية، الانفتاح الاقتصادي، احتياطي الصرف، السياسة المالية، سهولة ممارسة الأعمال، النمو الديمغرافي وهي متغيرات تمتاز بقوة تأثيرها وقلة ارتباطها حيث تلعب دورا مرجحا في النظام المدروس.

التوصيات

بما ان تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر بقيت عند مستويات ضعيفة بسبب القيود والعراقيل التي تشوب مناخ الاستثمار، والتي تقف عائقا في وجه إقامة مشاريع استثمارية أجنبية، وعليه نقترح مجموعة من التوصيات:

- القضاء على الفساد الإداري (الرشوة والبيروقراطية) من خلال تقليص الإجراءات الإدارية والعمل على تعزيز الرقمة وصولا إلى ما يعرف بالحكومة الإلكترونية.

- محاربة الفساد المالي فيما يتعلق بتبديد المال العام واختلاس الأموال العمومية من خلال تفعيل دور الرقابة على المال العام مع تطبيق أقصى العقوبات.

- تفعيل دور السوق المالي الجزائري (البورصة) ما من شأنه زيادة المنافسة مع القطاع البنكي ما يساهم في تطوير وعصرنة قطاع البنوك.

- توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاعات الاستراتيجية (الزراعة، السياحة...إلخ) بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال منح مزايا وحوافز ضريبية استثنائية ما يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

- إعادة تخصيص الدعم الحكومي من خلال إعادة توجيهه لصالح الفئات الهشة في شكل إعانات مالية ما سيساهم في تحرير الأسعار.

- العمل على إصلاح وتطوير المنظومة المصرفية بما يتماشى والتطورات الحاصلة على المستوى الإقليمي والدولي.

- تحسين بيئة الأعمال من خلال إجراء إصلاحات خاصة فيما يتعلق بتطبيق المعايير الخاصة بتسجيل حقوق الملكية، حماية المستثمرين، الحصول على الائتمان.

- تحرير التجارة الخارجية وإلغاء القيود والعراقيل على حركة رؤوس الأموال.

- تحيين قانون الاستثمار بما يتماشى مع الظروف والمتغيرات في البيئة الاستثمارية الدولية.

قائمة المراجع

I. باللغة العربية

أولا/-الكتب

1- سامر علي عبد الهادي، *التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الإقتصادية*، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

2- مازن حسن الباشا، *التمويل الخارجي وأثره على الهيكلية في القطاعات الإقتصادية*، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

3- خالد فرحان المشهداني، *التمويل الدولي*، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

4- علي عبد الوهاب نجا، *الاستثمار الأجنبي المباشر، أثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق*، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2015.

5- عدنان داود محمد العداري، *أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية*، دار غيداء للطباعة والنشر، 2016.

6- صفوت احمد عبد الحفيظ، *دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص*، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

7- سليمان عمر محمد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

8- عبد الكريم كاكي، *الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية*، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013.

9- عبد الرزاق حسين حمد الجبوري، *دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية*، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014.

10- عميروش محند شلغوم، دور *المناخ الإستثماري في جدب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية*، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2012.

11- عبد الرحيم فؤاد الفارس، فراس أكرم الرفاعي، *مدخل إلى الأعمال الدولية*، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

12- جميل محمد خالد، *أساسيات الاقتصاد الدولي*، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.

13- اميرة حسب الله محمد، *محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية*، الدار الجامعية، مصر،2005.

14- حسن كريم حمزة، *العولمة المالية والنمو الاقتصادي*، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

15- محمد عبد الله شاهين محمد، *اتجاه التجارة الدولية وأثرها على التجارة الخارجية للدول العربية*، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2017.

16- اشرف خليل مصطفى، *إدارة المنظومة التسويقية*، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

17- العامري سعود حايد مشكور، *المالية الدولية نظرية وتطبيق*، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

18- وليد بشيشي، دور *السياسة النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي دراسة تطبيقية على الإقتصاد الجزائري*، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية، لبنان، 2017.

19- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، *التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق*، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007.

20- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، *النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية*، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة، مصر 1999.

21- عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، *اتجاهات حديثة في التنمية*، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2003.

22- سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، *قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية*، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية مصر، 2014.

23- خبابة عبد الله، بوقرة رابح، *الوقائع الاقتصادية العولمة الإقتصادية - التنيمة المستادامة*، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009.

24- حبيب كميل، النبي حازم، *من النمو والتنمية إلى العولمة والغات*، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، لبنان، 2000.

25- نزار سعد الدين العيسي، سليمان قطف، *الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات*، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.

26- محمد موسى حربي عريقات، *مبادئ الاقتصاد -التحليل الكمي-*، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.

27- محمد ناجي حسن خليفة، *النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم*، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2001.

28- محمد عبد العزيز عجمية، إياد ناصف، *التنمية الاقتصادية دراسات نظرية تطبيقية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2002.

29- محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، *النظرية الاقتصادية الكلية*، كلية الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005.

30- بسام الحجار، *علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي*، دار المنهل للنشر، بيروت، لبنان، 2010.

31- فليح حسن خلف، *الاقتصاد الكلي*، دار جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2008.

32- نزار سعد الدين السيسي، *مبادئ الاقتصاد الكلي*، دار العلمية الدولية للنشر، عمان، الأردن، 2001.

33- محمد عزت غزلان، *الاقتصاد الكلي*، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002.

34- مدحت القريشي، *التنمية الاقتصادية -نظريات سياسات وموضوعات*، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007.

35- ثابت محمد ناصر، *العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي*، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

36- إسماعيل شعباني، *مقدمة في اقتصاد التنمية*، دار هومة للنشر، الجزائر العاصمة، الجزائر، 1997.

37- عبد الرحمن يسري، *تطور الفكر الاقتصادي*، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 1998.

38- هويشار معروف، *التحليل الاقتصادي الكلي*، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

39- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، *التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياستها)*، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

40- عبد المجيد قدي، *دراسات في علم الضرائب*، دار جرير للنشر والتوزيع، طبعة 2011.

41- كمال بكري، *التنمية الاقتصادية*، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1996.

42- ميشال غودي، فليب دوران، قيس الهمامي، *الاستشراف الاستراتيجي للمؤسسات والأقاليم*، محمد سليم قلالة، قيس الهمامي، (د.ن) ، (د.س).

43- ميشال قودي، قيس الهمامي، *الإستشراف الإستراتيجي المشاكل والمناهج*، كراس رقم 20.

ثانيا/-الرسائل والأطروحات الجامعية

1- كريم بودخدخ، *اتجاهات السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب او تطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2001-2004*، أطروحة دكتوراه علوم ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014-2015.

2- فارس فضيل، *أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية*، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

3- نبيلة عرقوب، *محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري، دراسة قياسية (1970-2008)*، أطروحة دكتوراه علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011.

4- شريط كمال، *واقع الاستثمار الأجنبي المباشر واثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية*، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2014/2013.

5- سلمان حسين، الاستثمار *الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية مع الإشارة لبعض الدول العربية*، اطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2014-2015.

6- بن لكحل محمد امين، تقييم *مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة بين الجزائر ،الأردن،السعودية*، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2016-2017.

7- بوحزام سيد احمد، *النمو المحابي للفقراء في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1970-2016*، اطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018.

8- جميلة بغداوي، *أثر الاستثمار في التعليم على النمو الإنتاجي في الجزائر*، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2006-2007.

9- رابح بوعراب، *أثر مستوى التعليم على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)*، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.

10-مصطفى بن ساحة، *أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر*، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية ، الجزائر، 2010-2011.

ثالثا/-المجلات والدوريات

1- امانة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، *المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO*، وثيقة معدلة لمشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة وبناء الحلول، الدروة التاسعة، جنيف، سويسرا، ماي 2012.

2- بن عناية جلول، سرير عبد القادر، *تقدير علاقة الانفاق الحكومي بالنمو الإقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية بإستخدام نموذجvar (1980-2014)*، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 15، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2016.

3- بولرباح غريب، *العوامل المحفزة لجدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها، دراسة حالة الجزائر*، مجلة الباحث، العدد 10، الجزائر،2012 ، ص103، ص104.

4- بلال لوعيل، *تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية*، بحوث اقتصادية عربية الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العددان 69-70 شتاء/ربيع 2015.

5-احمد عبد العزيز، جاسم زكريا، فراس عبد الجليل الطحان، *الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية*، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 85، 2010.

6- سمير حنا بهنام، *الإستثمار الأجنبي المباشر و أثره على التنمية الإقتصادية لدول نامية مختارة (1990-2011)*، مجلة مركز الدراسات الإقليمية، العدد 22، جامعة الموصل، العراق،2011.

7- محمد مسعي، *سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو*، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.

8- محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن، *محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية*، صندوق النقد العربي، ابو ضبي، الإمارات،2017 .

9- صلاح الصيعري، احمد البكر، *الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي*، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض، السعودية، 2016.

10- طالب محمد عوض، *مدخل إلى الاقتصاد الكلي*، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2006.

11- المعهد العربي للتخطيط، *الاستثمار الأجنبي المباشر، تعريف، قضايا، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية*، الكويت، 2004.

12- بلال ملاحسو، امال تخنوتي، *الإتجاه المعاصر لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر المحلي و الدولي و اثره على التنمية الاقتصادية*، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، "كيف يصبح الاستثمار الخاص الاجنبي في خدمة التنمية الوطنية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 18-19نوفمبر، 2015.

رابعا/-تقارير ومطبوعات

1- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، *" تقرير الاستثمار العالمي 2016 جنسية المستثمر التحديات المتعلقة بالسياسات، الرسائل الرئيسية وعرض عام"*، نيويورك وجنيف، 2016.

2- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، *أشكال الإنتاج الدولي والتنمية، غير القائمة على المساهمة في راس المال*، تقرير الاستثمار العالمي لعام، نيويورك وجنيف، 2011.

3- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، *إصلاح حوكمة نظام الاستثمارات الدولي*، تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2015، نيويرك وجنيف، 2015.

4- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2004، 2008، 2009، 2010، 2011، 2014، 2015 ، 2019.

5- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، *تقرير تكلفة عوامل الإنتاج في الجزائر*، أوت2019.

6- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، *التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر*، جويلية 2018.

7- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، التعافي يكتسب قوة لكنه يظل متفاوتا، أفريل 2014.

8 بنك الجزائر ، "التقارير السنوية" 2010، 2013، 2017، 2018.

خامسا/-القوانين والتشريعات

1- امر رقم 01-03 المؤرخ في 20غشت2001، المتعلق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية، العدد 47، الصادرة في:22غشت2001.

2- امر رقم 06-08 المؤرخ في 15 يوليو2006، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، المؤرخة في: 19يوليو2006.

3- أمر رقم09-01المؤرخ بـ: 22يوليو2009، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44 المؤرخ في 26يوليو2009.

4- قانون 13-08 مؤرخ في: 30ديسمبر2013، يتضمن قانون المالية لسنة 2014، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 68، الصادرة في31ديسمبر 2013.

5- قانون رقم14-10 مؤرخ في 30ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78، الصادرة في 31ديسمبر2014.

6- قانون رقم 16-09 مؤرخ في 3غشت2016، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، الصادرة في:3غشت2016.

7- قانون رقم 16-01المؤرخ في 20فبراير سنة 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد14، مؤرخة في 08مارس2006.

8- قانون 11-08 مؤرخ في 25يونيو 2008 يتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد36، الصادرة في 02يونيو 2008.

9- مرسوم تنفيدي رقم 06-454 مؤرخ في 11ديسمبر2006 يتعلق بالبطاقة المهنية المسلمة للأجانب الذين يمارسون نشاطا تجاريا وصناعيا و حرفيا او مهنة حرة على التراب الوطني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 11ديسمبر2006.

II. بالغات الأجنبية

أولا/-الكتب

1- Mathilde Lemoine, Philipee Madies, Thierry Madies, *Les grands question d'économie et finance internationales*, de Boeck, Bruxelles, Belgique.

2- Jonathan Jones, Coline Wren, *Foreign direct investment and de regional economy*, ASHGHAT, e-Book, Great Britain, 2006.

3- Michael Du Pont, *Foreign direct investment in transnational economics a case study of china and poland*, mac millan press, great britain, 2000.

4- Imad Moosa, *Foreign direct investment*, theory and evidence, palgrave, New York, 2002.

5- Bernard Gilroy,Thomas Gries, Willem A.naudé, *Multinational entreprises foreign direct investment and growth in africa*, physica verlag, heidelberg, New York, 2005.

6- Pierre Robert, *Croissance et crises analyse économique et historique*, Pearson Education France, paris, 2010.

7- M.S Oosterbaan and all, *The determinants of economic growth*, springer science +business, New York, unis etat 2000.

8- Eric bosserelle, D*ynamique économique croissance-crises-cycles*, Gualino éditeur, Paris, France, 2004.

9- Faruk ulguen, *Les théorie de la croissance*, UFR Economie, Paris, France, 2005.

10- Jacque Brassur, *Intro à l'économie du développement*, Armond Edition, Paris, France, 1993.

11- Pascal de Lima, *Économie bancaire et croissance économique*, dunod, paris, France, 2012.

12- Michael Brauninger, *Public debt and endogenous growth*, springer verlag, Berlin, Germany, 2003.

13- Michel Godet, Manuel de prospective stratégique, tome2, L'art et la méthode, 3e edition, Dunod, paris, 2007.

ثانيا/-الأطروحات

1- Ferry ardiyanto**,** *Foreign direct investment and corruption*, requirements, for the degree of doctor en philosophy, department of economics ,Colorado state university, fort colline, 2012.

2-Wenyu Zang, *Foreign direct investment cause end consequences the determinate of inward and outward FDI and relationship with economic growth*, submitted for the degree of doctor of philosophy, economics ,the school of social and international studies, university of bradford, grait britain, 2012.

3- saeed tayara, *Commerce international et investissement directs étranger*, thèse doctorat, faculté de science économique, université depoitier, France, 2016.

4- Bouri Sarah, *Les déterminants de l'investissement direct étranger,évidence empirique a partir des donnés de panel dans la région MENA*(*1980-2011*), thèse doctorat LMD, faculté des sciences économiques, commercial et de gestion, université Abou Bakr Belkaid, telemcene, 2014-2015.

5- Haid Zahia, *La politique d'attractivité des IDE en algérie cas de la banque BNP paribas*, mémoire de magistère, faculté des science économique et de gestion et de science commercial, université abou baker belgaid, telemcene, 2011-2012.

6- Bekhal Mohamed, *Les investissement direct étranger en Algérie essai d'évaluation empirique de son impact sur la croissance économique entre 1990 et 2010*, mémoire de magistère, faculté des sciences économique, gestion et sciences commercial, université d'oran, 2012-2013, p 18.

ثالثا/-المجلات والدوريات

1- Pierre-Alain Muet, *La théories contemporaines de la croissance*, observation et diagnostic économique revue de l'OFCE, n° 49 numéro spécial France, juin 1993.

2- Philip Aghion, *Les défis d'une nouvelle théorie de la croissance*, *Revue d'analyse économique*, vol.78, n° 4, HEC Montréal, Canada, décembre 200.

3- Kevieche Hicham, Abdelouahab Berrahal, *Modèles de croissance endogène-model de barro* (*capital public*), Review of economic papers, vol 1, n° 1, Université de Jijel, decembre 2017.

رابعا/-التقارير والمطبوعات

1- UNCTAD, World investment report, transnational corporations and the internalization of R&D, New York and Geneva, 2005.

2- UNCTAD, World investment report, transnational corporations, agricultural production and development, New York and Geneva, 2009.

3- CNUCED, rapport sur l'investissement dans le monde, *nationalité des investisseurs Enjeux et Politiques*, New York et Genève, 2016.

- CNUCED, rapport sur l'investissement dans le monde, l'investissement et les nouvelles politiques industrielles, New York et Genève, 2018.

4- World bank group flagship report, doing business 2019, *Comparing business regulation for domestic firms in 190 economies*, 16th edition, Wachington, 2019.

5- The World Bank, Doing Business reports, 2009, 2011, 2012, 2013, 2015, 2016, 2017.

6- World economic forum: "world commpetitivenes reort" 2006/2007, 2008/2009, 2009/2010, 2010/2011, 2012/2013, 2014/2015, 2016/2017.

7- Rapport banque d'Algérie, évaluation économique et monétaire en Algérie, 2006.

8- Office National des Statistiques, rapport n° 871, *Les principaux indicateur de secteur de l'éducation national*, année scolaire 2018-2019.

9- Rapport banque d'Algérie, évaluation économique et monétaire en Algérie, 2006.

10- KPMG, Guide investir en algerie, janvier 2019.

11- Coface for Trade, Guide Coface Risques Payes & Sectoriels 2019, analyse des risques et prévision sur 161 pays et 13 secteurs, France, janvier 2019.

12- Coface for Trade, Coface Guide Risques Pays & Sectoriels 2018, analyse des risques prévision sur 160 pays et 13 secteurs, France, janvier 2018.

13- Report by The Global Social Change Research, Basic guid to the world economic growth, 1970 to 2007 may 2007.

14- Banque d'Algérie, régime de change conduite de la politique de change et évolution du taux de change du dinar, 2000-2018.

III- مواقع الأنترنت

- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار www.andi.dz

- مجلس المنافسة : http://www.conseil-concurrence.dz/?page_id=2581

- وزارة الطاقة الجزائرية: https://www.energy.gov.dz/?rubrique=electricite-et-gaz

- قاعدة بيانات البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/

- وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي https://www.mtess.gov.dz/ar

- Office Nationale des statistique, http://www.ons.dz/.

-قاعدة بيانات الأونكتاد https://unctadstat.unctad.org/FR/Index.html

-صدوق النقد الدولي:

.https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2014/09/basics.htm

- Index of Economic Freedom Opportunity Individual Empowerment and Prosperity https://www.heritage.org/index/about.

- transparency international, the global coalition against corruption : https://www.transparency.org/en/cpi.

- international U.s Energy Information Administratio

https://www.eia.gov/international/overview/country/DZA.

- data Food and Agriculture Organization of the United Nations http://www.fao.org/faostat/en/#data/EL.

- The PRS Groupe https://www.prsgroup.com/explore-our-produc ts/international-country-risk-guide/.

- Global Hunger Index, The inequalities of hunger forced migration and hunger, https://www.globalhungerindex.org/download/all.html.

- United Nations Development Programme, Human development http://hdr.undp.org/en/data.

- https://knoema.com/EIAINTL2018May/international-energy-data-mo nt hly-update.

https://www.heritage.org/index/ranking.

- PRS Composite, Political, Financial, Economic Risk tables for all countries from 1984 throught 2013, 2BComp_Dataset2014.xls :

https://s c.lib.miamioh.edu/handle/2374.MIA/5160?show=full.

- La prospective, http://www.laprospective.fr/methodes-de-prospective /les-outils-version-cloud/1-micmac.html.

- البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، قياس اثر التطور التكتولوجي على النمو الاقتصادي حالة الاقتصاد الجزائري، منتدى الاقتصاديين المغاربة، ص13.

https://www.univchlef.dz/uhbc/seminaires_2008/com_international_albachir/com_8.pdf.

- احمد الكواز، نموذج سولو، المعهد العربي للتخطيط.

- http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2008/20_C34-3.pdf.

- https://www.tutor2u.net/economics/reference/rostow-five-stages-of-economic-growth model.

- http://gsociology.icaap.org/reportpdf/World_Economic_Growth.pdf.

الفهرس

المحور الأول : الأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر 7

مقدمة 9

المبحث الأول : مدخل للاستثمار الأجنبي المباشر.....11

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.....13

المطلب الثاني : أشكال ومزايا الاستثمار الأجنبي المباشر.....19

المطلب الثالث : التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية في الدول النامية 29

المطلب الرابع : الشركات المتعددة الجنسيات

واتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.....33

المبحث الثاني : النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.....45

المطلب الأول : النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية.....47

المطلب الثاني : نظرية عدم كمال الأسواق ونظرية دورة حياة المنتج.....51

المطلب الثالث: نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية.....55

المطلب الرابع : نظرية الموقع والنظرية الانتقائية.....57

المبحث الثالث : المحددات العملية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة.....61

المطلب الأول : المحددات السياسية والقانونية والتشريعية.....63

المطلب الثاني : المحددات الاقتصادية 67

المطلب الثالث : محددات السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي.....73

خلاصة المحور الأول.....77

المحور الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي.....79

المبحث الأول : مفهوم النمو الاقتصادي، انواعه، محدداته وقياسه 81

المطلب الأول : مفهوم النمو الاقتصادي 83

المطلب الثاني : أنواع النمو الاقتصادي وأهميته.....89

المطلب الثالث : محددات النمو الاقتصادي.....93

المطلب الرابع : تقدير وقياس النمو الاقتصادي.....97

المبحث الثاني : النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.....105

المطلب الأول : نظريات النمو الاقتصادي لدى التقليديين.....107

المطلب الثاني : النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك 113

المطلب الثالث : نظريات ونماذج النمو الداخلي.....125

المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.....133

المطلب الأول : الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا.....135

المطلب الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالاستثمار المحلي.....139

المطلب الثالث : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالعمالة وميزان المدفوعات....147

خلاصة المحور الثاني.....155

المحور الثالث : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
(تشخيص تقييم واستشراف).....157

المبحث الأول : تشخيص محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 159

المطلب الأول : محددات تتعلق بتيسير الأعمال.....161

المطلب الثاني : إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر.....173

المطلب الثالث : المحددات الاقتصادية.....183

المبحث الثاني : تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر
خلال الفترة (2001-2018)..... 195

المطلب الأول : تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال مؤشرات دولية 197

المطلب الثاني : تقييم مناخ الاستثمار من خلال مجموعة
من مؤشرات المخاطر القطرية 207

المطلب الثالث : الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر وتوزيعه
حسب قطاع النشاط 213

المبحث الثالث: تحليل استشرافي باستخدام برمجية Micmac لآثر محددات الاستثمار
الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر 219

المطلب الأول : خطوات التحليل الهيكلي (البنيوي)
مع تحليل العلاقات بين المتغيرات.....221

المطلب الثاني : تفعيل منهجية التحلي الهيكلي (البنيوي)
باستخدام برمجية **Micmac** 227

المطلب الثالث : تحليل مخرجات برمجية **Micmac**.....237

خلاصة المحور الثالث.....253

الخاتمة 255

قائمة المراجع.....259

أنجز طبعه في أكتوبر 2025
على مطابع عمار قرفي - باتنة - الجزائر